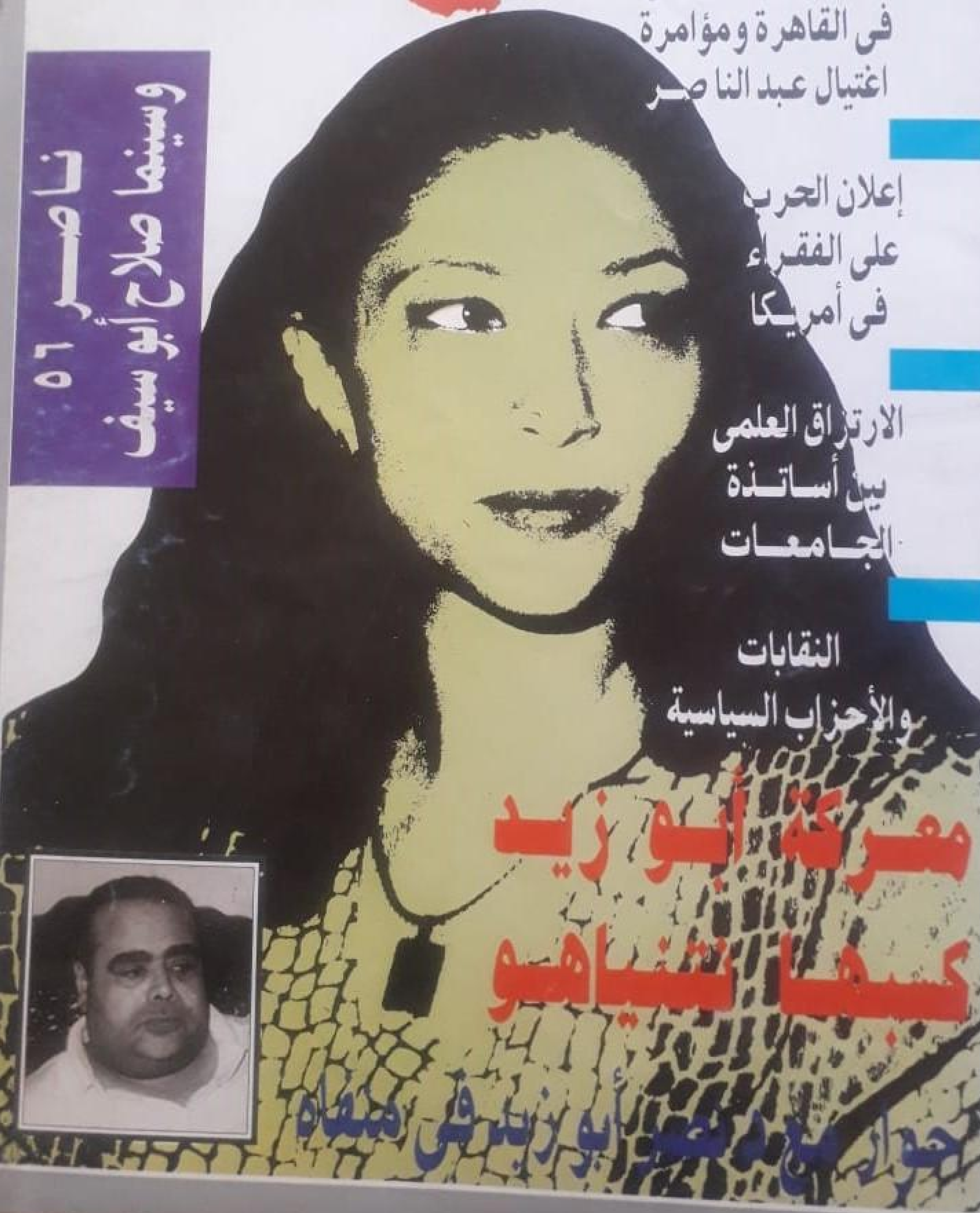
العدد التاسع و السبعون
سبتمبر ١٩٩٦ / ربيع الثاني ١٤١٧ هـ
الثمن جنيهان

اليسار

راية المستضعفين في الأرض



الجاسوس السوفيتي في القاهرة ومؤامرة اغتيال عبد الناصر

إعلان الحرب على الفقراء في أمريكا

الارتزاق العلمي بين أساتذة الجامعات

النقابات والأحزاب السياسية

ناصر ٥٦ وسينما صلاح أبو سيف

معركة أبو زيد كسبها نتنياهو

حوار مع د. نصر أبو زيد في منفاه

في هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفني
أحمد عز العرب
المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمود أمين العالم
محمد وفاء حجازى

شارك في التأسيس
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادله
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية الى ادارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٣ - ٥٧٥٩٠٢١١ -
٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

موقفنا

الاستنارة والحرية وحكم

الحريق الذي أشعله حكم إحدى دوائر محكمة النقض التي برأسها المستشار «**محمد مصباح شرابية**» الصادر يوم ٥ أغسطس ١٩٩٦، بتأيد حكم محكمة الاستئناف في ١٤ يونيه ١٩٩٥ بالتفرقة بين **د. نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهال يونس**،باعتباره مرتدا عن الاسلام.. ما زال ملتهبا بعد أن أصاب عقل مصر ووجدانها وقلبها بجروح دامية.

لقد تنوعت ردود الأفعال وتباينت بالنسبة لهذا الحكم غير المسبوق في مصر.

فالمدافعون عن حرية الرأي والاعتقاد والتعبير، وحرية البحث العلمي ،وحق الاجتهاد والعقلانية الإسلامية.. المتمسكون بالدستور وبمصر الحضارة والتقدم والاستنارة.. هبوا للدفاع عن كل هذه القيم، ووجهوا **سهامهم للقوى الظلامية التي زجت بالقضاء في الصراعات والاجتهادات الفكرية ، وللبناء القانوني الذي تتناقض بعض جوانبه مع الدستور والاتفاقات والعهود الدولية، وللحكام الذين تقاعسوا طويلا عن تصحيح هذا العوار القانوني خوفا أو نفاقا لقوى الظلام.**

وضمت القائمة، «المنظمة المصرية لحقوق الانسان»، و«**مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان**» و«**حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي**» و«**اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي**» و «**اتحاد النساء التقدمي**» و«**الحزب الشيوعي المصري**» و «**اللجنة المصرية للدفاع عن حرية الرأي والاعتقاد**»، و«**مركز دراسات وأبحاث المرأة الجديدة**» و«**مركز النديم**»و«**مركز الكلمة لحقوق الانسان**» و «**مركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية**» و «**مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان**»،والعديد من الكتاب والمفكرين من أمثال **سلامه أحمد سلامه وفريدة النقاش ود. محمد أبو الغار ورجاء النقاش ود. محمد نور فرحات وعدد من كتاب روزاليوسف.**

وللأسف فقد اختارت بعض الاحزاب والصحف الحزبية والمثقفين المنتمين بانتسابهم للتيار الليبرالي والقوى الديمقراطية موقف الصمت والتجاهل ، وكأن الأمر لا يعنيهم ، ولا يصيب المواقف التي يعلنون تمسكهم بها في مقتل!.

على الجبهة الأخرى انتشرت القوى الظلامية التي أقامت محاكم للتفتيش على العقول والضمائر، وسعت لفرض وصاية على الفكر والبحث العلمي وقفل باب الاجتهاد وملاحقة خصومها المفكرين «**والزج بهم في ساحات المحاكم لتكفيرهم وسلب صفة المواطنة عنهم وقتلهم معنويا، قبل أن يصدر أمراء مشروع الدولة الدينية فتاواهم بتصفيتهم جسديا».**

فدعوا في اعلامهم لمصادرة الانتاج الفكري والبحوث العلمية للدكتور **د. نصر أبو زيد** ومنعه من التدريس في الجامعة، وصولا إلى مطالبة أجهزة الدولة بالقبض عليه وايداعه في السجن إلى أن «**يعلن توبته أو يموت داخل محبسه**».

ووصفت ما تسمى **بجبهة علماء الازهر** قوى الاستنارة التي انزعجت من هذا الحكم بأنهم «**على الانسانية متآمرون ،وعلى شرع الله متطاولون ، بعد ما قادوا حملة بذيئة للمتطاول على أحكام الله والقضاء».**

ونشرت صحيفة حزبية تعليقا لاحد صحفييها يقول« أعلن السادة **الملحدون** عن ثورتهم الحديثة بعد صدور حكم محكمة النقض بتأييد التفريق بين أبو زيد وزوجته . ولحس **الشيوعيون** كلامهم حول إحترام قدسية أحكام القضاء، وأعلنوا عن تضامنهم مع الزعيم أبو زيد».

ويصل الأمر بالكاتب «الاسلامي!» **محمد عماره** في ظل هذا المناخ الموبوء إلى إتهام كاتبة معروفة بالدفاع عن حرية الفكر والاعتقاد والبحث العلمي بالكفر الصريح . فنشر في صحيفة **الشعب** (٢٠ أغسطس ١٩٩٦) تعليقا على مقال لها منشور في ٢٤ أبريل الماضي، إتهم فيه الكاتبة بـ«تكذيب صريح لله- سبحانه وتعالى- وطعن صارخ في القرآن، واستفزاز غريب لثوابت معتقدات المسلمين».. ليقدم بذلك نموذجا صارخا بحق لبضاعتهم الفاسدة وعجزهم عن الحوار. **فسلاحهم الوحيد هو التكفير والارهاب باسم الدين ،وتقديم الفتاوى التي تفتح الباب واسعا للقتل والارهاب.**

وبصرف النظر عن الضجيج الذي يثيره دعاة الظلام وأنصار محاكم التفتيش وأصحاب فتاوى التكفير والتفرقة بين الازواج ومصادرة الكتب وارهاب الباحثين والمفكرين وتهديدهم باباحة دمائهم.. فهناك ثلاثة موضوعات يثيرها حكم محكمة النقض تستحق التوقف.

الموضوع الأول: يتعلق بالموقف من أحكام القضاء من

لا خلاف على أن الدين -وليس الإسلام وحده- يجب أن يكون عنصرا أساسيا في أي مشروع للنهضة.

والخلاف يتركز حول المقصود من الدين. هل المقصود الدين كما يطرح ويمارس بشكل أيديولوجي نفعي من جانب اليمين واليسار على السواء، أو الدين بعد تحليله وفهمه وتأويله تأويلا علميا ينفي عنه الأسطورة ويستبقي ما فيه من قوة دافعة نحو التقدم والعلم والحرية..»

د. نصر حامد أبو زيد

التفريق بين نصر وابتهال

حسين عبد الرازق

الحكم الأخير لمحكمة النقض تحديداً.

وبداية فالقول بعدم جواز التعليق على أحكام القضاء تأكيدا لسيادة القانون واستقلال القضاء، قول غير صحيح. «فالممنوع بحكم القانون هو الاساءة إلى القاضي بالطعن في شخصه أو تجريح ذمته أو التشكيك في دوافعه.. أما التعليق على أحكام القضاء فهو أمر جائز ومسموح به ويمارس يوميا في مصر وفي كل مكان في العالم، طالما يتناول تفسير المحكمة للقانون ويتناول الرأي والاجتهاد، ولا يتطرق إلى شخص القاضي وضميره ودوافعه».

ويضيف د. **محمد نور فرحات** استاذ فلسفة القانون في تعليقه على هذا الحكم تحديداً..» فعندما يصدر لأول مرة في تاريخنا الحديث حكم من محكمتنا العليا يؤيد تفريق مفكر من زوجته لاعتبار ردته عن الاسلام، وعندما يقرر الحكم ردة المفكر رغم اصراره على اعلان اسلامه ونفي الكفر عن نفسه، وعندما يستند الحكم في اعلان الردة إلى قراءة بشرية **قام بها قضاة لاجتهاد بشري قام به مفكر، فان الحكم القضائي هنا ينفلت خارجا عن مبدأ قدسية الاحكام القضائية لأننا لا نكون بصدد محاكمة قانون لواقع فعلي، إنما بصدد محاكمة فكر بشري لفكر بشري..** وعندما يخرج القضاء من مجال محاكمة السلوك المادي إلى محاكمة السرائر والضمائر والعقائد والأفكار، فانه قد خرج عن ولايته المعترف بها في مجتمع ديمقراطي حر. **ويتحول القضاة من قضاة يزنون السلوك المنظور بميزان العدل والقانون والمصلحة، إلى رهبان وحواريين يبقرون الافئدة ويفتشون في الضمائر بحثا عن نزعات الشياطين لتطهيرها.**

وتشير عديد من الدراسات والابحاث والمذكرات القانونية والمقالات التي تناولت هذا الحكم بالتعليق إلى عدد من المثالب القانونية، منها:

- مخالفة الحكم لاحكام المادتين ٤٧ و٤٩ من الدستور المصري اللتين تكفلان حرية الرأي وحرية البحث العلمي.
- مخالفة حكم النقض لاحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٣ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وأحكام المادة ١٦ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاعلان الدولي للحرية الاكاديمية المعروف باعلان «ليما» والذي ينص على أن «**جميع أعضاء المجتمع الاكاديمي الذين يضطلعون بمهام بحثية لهم الحق في اجراء بحوثهم دون أي تدخل، رهنا بالمبادئ والمناهج العلمية للبحث المحدد، كما أن لهم الحق في ابلاغ نتائج بحوثهم في حرية إلى الآخرين ونشرها دون رقابة**».
- **صدور الحكم بالمخالفة للتعديل بقانون رقم ٨١ لسنة ٩٦ بتعديل المادة ٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية** وينص على استبدال نص المادة بمادة جديدة تقول..« لا تقبل أي دعوى، كما لا يقبل أي طلب أو دفع استناداً لاحكام هذا القانون أو أي قانون آخر، لا يكون لصاحبه فيه مصلحة شخصية ومباشرة وقائمة يقرها القانون». كما نصت المادة ذاتها على أن المحكمة تقضي من تلقاء نفسها في أي حالة كانت عليها الدعوى بعدم القبول في حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، وتسري أحكام هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها وأنواعها «**ما لم يكن قد صدر حكم بات**».وقد صدر هذا القانون بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٦ قبل الحكم بشهرين ونصف، واستندت هيئة الدفاع إلى هذا القانون وقدمته للمحكمة في جلسة ٢٧ مايو ١٩٩٦، التي لم تعره التفاتا!!
- **ان الحكم قد انبنى على مفهوم للاجتهاد هو مفهوم الظاهرية والخوارج وأصحاب فكرة الحاكمية نفسها وتكفير المجتمع**.ويتجاهل الحكم في تحديده لمعنى الشريعة الاسلامية كل التراث العبقري العقلاني للفقه الاسلامي في محاولة التوفيق بين النصوص الثابتة والواقع الاجتماعي المتغير(فقد أوقف سيدنا عمر سهم المؤلفة قلوبهم رغم وضوح النص، وأوقف تطبيق حد السرقة في عام الرمادة رغم وضوح النص. وأوقف توزيع الأرض على المجاهدين رغم وضوح النص... ومن أمثلة الأحكام التي طبقها الصحابة مخالفة لظاهر النصوص موقفهم من الطلاق الثلاث، والدية، واللقطة، وتقسيم الغنيمة، والزيادة في حد الخمر ومنعهم خروج النساء إلى المسجد، وتضمين الصناع. بعد أن كانت في عهد النبوة على غير ذلك..».

- لم يراع الحكم القاضي بردة مفكر مسلم اعتبار المناط والمآل وسد الذرائع عندما اصر على الحكم بكفره وتفريقه عن زوجته.

- لم يفرق الحكم عند حديثه عن السنة المطهرة وضرورة الأخذ بها، **بين السنة التي قصد بها التشريع الدائم، والسنة التي قصد بها التشريع الزمني،والسنة التي قصد بها الفصل في الخصومات** وليست تشريعا على الاطلاق. وأفعال الرسول البشرية ليست سنة على الاطلاق.

الموضوع الثاني: ويتعلق بالآثار الخطيرة والسلبية لهذا الحكم.

* فهذا الحكم، والذي يذكرنا بما جرى حين نفى «**ابن رشد**» وحرقت كتبه، ومحاكمة المتصوف الأكبر **منصور بن الحسين الحلاج** والتي انتهت بقتله والتمثيل بجثته بتهمة الكفر، ومحاكمة فقهاء السنة التي أجراها لهم الخليفة العباسي المأمون والتي انتهت بهم إلى السجن والتعذيب بتهمة المروق عن تعاليم الاسلام ،سيؤدي - كما قال بيان الأمانة المركزية لحزب التجمع إلى-«**اغلاق باب الاجتهاد ووقف مسيرة الاصلاح الديني» وهي علامة على انحطاط الأمة، والحاقا للأذى بمصيرها ودورها وقدرتها على مواصلة الاسهام في صنع الحضارة والتقدم الانساني».**

«وسوف يتراجع البحث العلمي تراجعا خطيرا ،وسوف يتساءل آلاف الباحثين قبل أن يخوضوا مغامرة الكشف عن الحقيقة من كل جوانبها دون زيف أو أوهام، خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية.سوف يتساءلون إن كان ما يخوضون فيه سوف يأتي على هوى بعض رجال الدين، أم أنهم سوف يكونون عرضة للتكفير والاتهام الجاهز بالارتداد».

* إن الأمر قد لا يقف عند حد التفتيش في الضمائر والنوايا وفرض قيود مانعة لحرية البحث والاجتهاد والتعبير، والحكم بالكفر والارتداد. **وانما قد يمتد إلى التصفية الجسدية لهؤلاء المفكرين والمبدعين.**

* يهدر الحكم مبدءاً هاما استقرت عليه احكام محكمة النقض . من **عدم جواز طرح إيمان واعتقاد الانسان على بساط المناقشة**، وأن «الاعتقاد الديني مسألة نفسية لا يمكن لأي جهة قضائية البت فيها الا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها» والاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الاحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان والتي لا يسوغ لقاضي الموضوع التطرق إلى بحث جديتها أو بواعثها».

***يهدد هذا الحكم استقرار الاسر**، متعارضا مع ما استقر عليه الفقه والشريعة من أن عقد الزواج إذا تم صحيحا مطابقا للشريعة لا يسوغ لغير اطرافه انهاؤه.. وأن العلاقة التي قامت صحيحة شرعا لو أتيح للغير اقتحامها و التعليق عليها من ليس طرفا فيها، فذلك يعني افتقاد الاستقرار العائلي،وأن يصبح دوام العلاقة الشرعية رهن بارادة الآخرين وأفكارهم».

الموضوع الثالث ويتعلق بالمخرج من هذه الكارثة.

على المستوى الفردي المتعلق بالمفكر والباحث الاسلامي واستاذ الجامعة **د. نصر حامد أبو زيد** وزوجته الاستاذة الجامعية **د. ابتهال يونس** فهذه قضية هيئة الدفاع وكل الاحزاب والقوى المستنيرة ومنظمات حقوق الانسان وأيضا مسئولية الدولة التي أدى تقاعسها عن إضفاء الحماية القانونية الفعالة لحرية الفكر والاعتقاد والبحث العلمي في مواجهة ضغوط الفرق الظلامية المتسترة بالدين إلى الدخول في هذا النفق وتهديد حياة نصر أبوزيد وابتهال يونس.

وعلى المستوى العام فلابد من حركة ثقافية وفكرية وسياسية شاملة **تجبر الحكم القائم في مصر- والذي يواصل لعبته المزدوجة** والخطرة المتمثلة في محاربة الارهاب المسلح المتستر بالدين حفاظا على كراسي الحكم، ومداهنة فكر التكفير والتفتيش في العقول والضمائر باسم الدين وفتح المنابر الرسمية امام حملة هذا الفكر ودعاته الذين يتطرون عمليا للارهاب- على تعديل البنية التشريعية ،وبصفة خاصة:

١- **الغاء دعاوي الحسبه تماما وبصفة خاصة** في قضايا الرأي والاجتهاد تجنبا للقضاء المصري مغبة أن يتحول إلى ساحة لحسم القضايا الفكرية.

٢- تعديل **قوانين الأحوال الشخصية والغاء المادة ٢٨٠** من **لائحة ترتيب المحاكم الشرعية** التي تحيل القاضي إلى أرجح الأقوال في المذهب الحنفي، لمخالفتها للدستور، وتنكرها لاصول العملية القضائية،واخلالها بمبدأ الشرعية ومخالفتها لاحكام الشريعة الاسلامية وفقا لرأي جانب معتبر من عقلاء فقهاء المسلمين. **واضافة نص يقضي صراحة بسريان قانون بتحديد شرطي الصفة والمصلحة في رافع الدعوى.**

٣- **سن تشريع يلزم المحاكم بتطبيق الحماية الدستورية للبحث العلمي والابداع الادبي والفني طبقا لنص المادة ٤٩ من الدستور.**

٤- **تعديل كافة القوانين المصرية لتتوافق مع المواثيق والعهود الدولية التي صدقت عليها الحكومة المصرية** ،مع التأكيد على المادة ١٨ من أحكام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تكفل لكل انسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، على ضوء الشرح الوافي الذي قدمته اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والاربعين.

وعدم الاكتفاء بأحكام محكمة النقض والتي نصت على أن «قواعد القانون الدولي تعد مندمجة في القانون الداخلي دون حاجة إلى إجراء تشريعي» ومن ثم «فيلزم القاضي المصري باعمالها فيما يعرض عليه من مسائل تتناولها تلك القواعد ولم يتعرض لها القانون».

إن معركتنا من أجل الاستنارة وسيادة العقل وحماية حرية الفكر والاعتقاد والبحث العلمي والابداع الفني والادبي وحرية الرأي والنشر والتعبير، ومن أجل الاصلاح الديني.. هي في القلب من معاركنا الديمقراطية ومعاركنا الوطنية ضد الهجمة الامريكية الاسرائيلية ،ومعاركنا الاقتصادية من أجل التنمية المستقلة ،ومعاركنا الاجتماعية من أجل عدالة التوزيع..

وسنخوض هذه المعركة بكل قوة وعزم، لن ترهبنا الاتهامات بالكفر والالحاد ،والمطابقة بينهما وبين العلمانية. ولنتذكر ما قاله نصر أبو زيد ردا على الجماعات الظلامية.

«**ليست العلمانية في جوهرها سوى التأويل الحقيقي والفهم العلمي للدين** . وليست ما يروج له **المبطلون من أنها الالحاد الذي يفصل الدين عن المجتمع والحياة. إن الخطاب الديني يخلط عن عمد وبوعي ماكر خبيث بين فصل الدولة عن الكنيسة، أي فصل السلطة السياسية** عن الدين ، **وبين فصل الدين عن المجتمع والحياة. الفصل الأول ممكن وضروري وقد حققته أوروبا بالفعل فخرجت من ظلام العصور الوسطى إلى رحاب العلم والتقدم والحرية أما الفصل الثاني. فصل الدين عن المجتمع** والحياة، فهو وهم يروج له الخطاب الديني في محاربته للعلمانية وليكرس اتهامه لها بالالحاد».

معركة أبو زيد

كسبها نتنياهو بدون حرب

جاء حكم محكمة النقض- بغض النظر عن ضحيته المباشرة.د. **نصر حامد أبو زيد وزوجته د. ابتهال يونس**- ضربة سياسية لمصر.. لشعبها.. لمكانتها الحضارية.. لنظامها القانوني والسياسي..

الذين ينظرون عن جهل أو من منظار مصالحهم الأنانية للعرب **والمسلمين** بشك أو بخوف جاء الحكم تأكيدا لشكوكهم.. وبالنسبة **لنتنياهو** ولقواته العسكرية والدعائية جاء هذا الحكم انتصارا كاملا يوفر على اسرائيل الجيوش والأموال.. أولويات **نتنياهو** الدياجرجية التي يريد بها تأييد الاحتلال الاسرائيلي وجدت الآن حجة اضافية : أكبر بلاد العرب لا يعرف شيئا عن حقوق الانسان.. وما اراد نتنياهو أن يقنع **كلينتون** به يبدو منطقيا لجزء كبير من إعلام الغرب: **قبل الاتفاق على السلام لابد من القضاء على الارهاب وضمان الديمقراطية في البلدان العربية.**

وبدون تمييز تقريبا وضعت محطات التلفزيون **العالمية** العرب والمسلمين في قفص الاتهام.. وأمام آلاف الملايين من البشر في العالم قبض علينا متلبسين.. رجل علم لم يفعل **أكثر** من أن **يكتب ويقول رأيا يصدر عليه رغم ارادته وارادة زوجته** حكم **بالطلاق** ، وبمصادرة كتبه، وترتفع الدعوى لقتله **من رجال يحتلون وظائف مرموقة في هيئات عريقة.**

وفي مواجهة القول أن هذا الحكم مخالف لقوانين الدولة المصرية يرتفع السؤال .

وأين الدولة إذن؟:

وأين دفاعها عن النظام القانوني؟.

ولأن النظام القانوني كما يفهم العالم هو بالدرجة الأولى ما يمارس من أحكام فعلا وليس النظريات التي يدرسها طلاب الحقوق يرتفع السؤال **هل لا زال البناء الفوقي كما تقول اليافطة أم أن التغيير الكيفي قد جرى دون إعلان ودون أن يدرى به أحد؟.**

ولكن كيف يفكر وماذا يعمل هذا الرجل الذي أصبح مدانا من سادة القانون:

مجلة فوكس الاسبوعية Focus (٤ ملايين قارئ) تقدم أبو زيد للقراء بوصفه داعية التنوير المتزن.

وفي الحديث يقول : **الغرب ينظر للاصوليين وكأنهم ممثلو الاسلام، وأنا أناضل ضد هذه النظرة لأنني ملتزم بالدفاع عن الاسلام.**

حوار مع د. نصر أبو زيد في منفاه

الإسلام في سياقه الأول حركة حداثية وأنا أبشر بالتحديث

أبو زيد يردد:

بلادي وإن جارت على .. عزيزة وقومي وإن ضنوا على كرام



د. نصر حامد أبو زيد

أبو زيد وابتهال يونس ليسا أول أسرة مصرية ترحل بعيدا رغم تعلقها بتراب الوطن.. وهما لم يرحلا بدافع كسب شخصي، بل من أجل مواصلة رحلة البحث عن الحقيقة.. في بلدان أخرى تكرم المكتشفين والمصلحين .. وعندنا يهانون، ويضطهدون.

التقيته قبل صدور حكم النقض.. وكان حاله بين التفاؤل والحذر من المجهول، ولكن رغم احساسه بالظلم ذكرني حديثه بكلمات الشاعر

بلادي وإن جارت على عزيزة
وأهلي وإن ضنوا على كرام

ورحلته التي اختارها من أجل القيم التي يؤمن بها ويدافع عنها محفوفة بالمخاطر لأنه اختار أن يسير على أرض مليئة بالاشواك وبما هو أخطر من الاشواك.. وهو لا يرى وجوده

أجرى الحوار

نبيل يعقوب

في أوروبا وصولا لشط الأمان.. وليست الاقامة في أوروبا مريحة وهينة لباحث مثل **نصر أبو زيد**.. إذ أن عين الباحث الفاحصة تجعله يرى المشاكل ويعثر على التناقضات أينما كان. **ابو زيد في الغربة يحمل هموم مصر ويعيشها يوميا.. وهو باصرار يرفض أن يوضع في الموقف الذي تتمناه بعض دوائر الغرب.** ولم تعتد هذه الدوائر أن يأتي من قلب العالم العربي الاسلامي من يقول أن الاسلام في سياقه الأول حركة حداثية وقد أضاف أبو زيد لهمومه هما كبيرا هو تصحيح صورة الاعلام الأوروبي عن الاسلام.

في مدينة **درسدن**، عاصمة مقاطعة ساكسونيا،حيث القى محاضرة في جامعة درسدن التكنيكية. قال لي د. **نصر ابو زيد أوروبا تكرر نفس الخطأ القديم.. سابقا ربطوا الاسلام بالتخلف.. الآن يربطونه بالتطرف** والارهاب. نتائج هذا الموقف هي تقوية الارهاب نفسه. هذا بالاضافة إلى سياسة الدول الأوروبية البشعة في علاقتها مع دول العالم الثالث بما فيه العالم الاسلامي

والعربي.. يكفى التذكير بحرب الخليج وبالموقف من إسرائيل. وهو موقف انحياز غير مشروط..».

استمع جمهور حاشد من رجال العلم والاعلام والسياسة ومن الطلاب والمواطنين المهتمين بقضايا العالم الثالث استمعوا لنصر ابو زيد الذى جاء ليقول لهم ان **الاسلام** نقيض للجاهلية ، أي **للعصبية**، والاسلام اتى بالحرية كنقيض للعبودية ، **وبالعدل كنقيض للظلم،** وبالانسانية كنقيض للمرتبية، وهو دعوة لاعادة تشكيل العالم، فأتى بالتوحيد كنقيض للتشتت.

ولكن كل هؤلاء لن يفهموا كيف يدان هذا الرجل بالكفر رأى نظام قانونى هذا الذى يطبق الآن فى مصر:

د. نصر حامد أبو زيد

أنا ملتزم بالدفاع عن الإسلام
ليس من سلطة القاضى أن يحكم بكفر أحد

* الآن أنت رغم ارادتك فى أوروبا .. وكنت حتى بعد صدور حكم الاستئناف بالتفريق بينك وزوجتك فى يونيو ١٩٩٥ تصرح بأنك باق فى مصر.. هل كنت متفائلا أكثر مما ينبغى؟.

** **لم أتصور أن يدخل القضاء المصرى فى قضية تكفير.. ليس من سلطة القاضى** أن يحكم بكفر أحد.. مهمة القاضى هى تنفيذ القانون، **وليس فى القانون تهمة كهذه..** ورغم صدور الحكم، ومغادرتى للبلاد لم أفقد تفاؤلى تماما(وأضع تحت تماما خط).. القضاء المصرى يظل ركنا ركينا من أركان المجتمع المصرى الذى يتعرض لهجمة بشعة.

* هل يعنى تفاؤلك أن القضية قد أتت بايجابيات رغم ما سببته لك ولزوجتك ولمصر من أذى؟.

** ما يسمى بقضية نصر وابتهال فتحت فى المجتمع المصرى امكانيات لم تكن متاحة.. لقد فتحت الحديث حول قضايا كانت تدخل فى باب المحرمات .. اصبحت الناس تسأل ما هى **الردة** وتفكر فى **الفرق بين الاجتهاد والكفر.**

وبدأت الدولة تنبه لتناقضات القوانين، خاصة قانون الأحوال الشخصية.. وجواز أو عدم جواز الحسبة واصدرت الدولة قانونا فى هذا الشأن لتحد من المشكلة ، ولكن خطأ **هذا القانون أنه هو ذاته قنن دعوى الحسبة** . ولعله أصبح واضحا أننا نحتاج إلى مشروع **اصلاح قانوني كامل يراجع القوانين التى تراكمت عبر السنين**.. هذه الايجابيات تجعلنى لا أفقد تفاؤلى.

* هل تسمح ظروفك بمواصلة البحث العلمى؟.

** **مواصلة ابحاثى العلمية كان الدافع الوحيد وراء سفرى.. حماية الباحث بعد أن أصبح المعلم غير قادر على حماية وظيفته نتيجة الحماية الأمنية..** أنا الآن أعمل فى مشروع بحثى عن **اشكالية التأويل فى العصر الحديث وحتى الآن** .وهذا المشروع لا يقف عند المدرسة العربية فى التفسير بل يدخل الفكر الهندى والباكستانى.

* هل تجد فى أسئلة **محمد عبده** صلة وثيقة بالواقع الراهن؟.

** **محمد عبده** حسم مجموعة من القضايا. فى مفهوم الدولة قال بصريح العبارة **إن الاسلام دين ودولة ولكن ليس هناك تحديد دينى نصى لشكل الحكم.** عند محمد عبده الخلافة ليست بالضرورة ، **والشورى هى الديمقراطية بالمعنى الحديث** . الآن نرى (من يريد العودة إلى الدولة الدينية - (الشيخ) **القرضاوى** يصر على أن الخلافة واجب دينى . فى دراستى لاشكاليات التفسير أريد أن أبحث عن ما هو موجود من اجابات حول **قضايا المرأة وحقوق الانسان وعلاقة الاسلام بالحداثة.**

وأنا أرى أن الاسلام كصيرورة تاريخية انفتح على كل الحضارات . الحضارة الأوروبية ليست أوروبية فقط إذ بها مساهمات حضارات أخرى. لماذا نبنى جداراً بين أل أنا والآخر؟.

قاسم أمين قدم مساهمة فى قضية المرأة.

عملى هو استمرار لعناصر كثيرة .**عبد القاهر الجرجانى** فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) كتب **اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز** .وفيه قدم نظرية فى الاعجاز. وسمى البنية اللغوية للنص النظم.**الجرجانى** قال إننا يمكن أن نكتشف خصائصه اذا درسنا الكلام الانسانى. **عبد القاهر** عبر عن نضج علم البلاغة عند العرب. **أنا منطلق من اطروحات الجرجانى اللغوية،ومتأثر بالتيار العقلانى، لدى المعتزلة ، وابن رشد، ودور محمد عبده ، ومنهج أمين الخولى**، كما أنطلق من انجازات علم

أوربا أخطأت فى الماضى بربطها الإسلام بالتخلف

واليوم تكرر خطأها فتربط الإسلام بالإرهاب

النص فى الفكر العالمى ومنه التأويلية **(الهرمينيوتيكا)** أو نظرية التفسير، **والسيميوتيكا**.

* وما الهدف وما أهمية هذا للناس خارج صومعة العلم؟

** الهدف هو حل إشكاليات موجودة فى الواقع والتغلب **على فوضى التفاسير والتوظيف النفعى البراجماتى للدين** ولنصوصه. وكل ما ينتجه العلماء معرفيا الهدف منه هو الانسان العادى. وقد لا يفهم ولكن تأثير النظريات العلمية يصله عن طريق تطبيقاتها فى الحياة، عبر أدوات ووسائل وسيطة وعبر عمليات تبسيط وشرح.

واكتشاف **المعنى الدينى مهم أساسا لتكوين المواطن العادى**. هذا الوعى عرضة للاستغلال من خلال التيارات السياسية. **هناك استثمار للدين للتأثير على وعى المواطن لتتمكن بعض القوى من استغلال المواطن العادى.**

* أنت تصديت للذين استغلوا الدين للترويج لشركات توظيف الأموال.

** نعم: وأنا أقول إنهم يدافعون عن الدين.. عن القرآن.

المشاكل بدأت عندنا عندما انتقدت الخطاب الدينى.

كارثة شركات توظيف الأموال ما كان يمكن أن تحدث لولا ظهور شيخ مع أصحاب هذه الشركات فى اعلان تلفزيونى.. بل وظهر معهم وزراء.

الدولة دخلت طرفا فى هذه اللعبة. بنك مصر أسس فرع المعاملات الاسلامية(!) كل هذا اقنع المواطن أن هناك شيئا صحيح دينيا فيما يخص شركات توظيف الأموال. كثيرون شاركوا فى صنع هذه المشكلة ومنهم **الشيخ** الشعراوى، وشيخ الازهر السابق.

الخطاب الدينى شارك بدور بشع فى تمكين البعض من استغلال المسلمين.. مكن البعض من سرقة البعض الآخر.

حتى الآن لا زالت كشوف البركة موضوع اشاعات. نحن ما نزال نداري على الفساد. كنت أتمنى أن تنشر الدولة الوثائق كاملة.



* جئت للاقامة فى أوروبا فى فترة تبحث فيها أوروبا عن عدو.. ووجدته فى الاصولية أو فى الاسلام. أنت فى جو مغاير تماما.. هل وجودك فى أوروبا مثل صدمة لك.

** فيما يرتبط بالقضايا الاسلامية حضرت زخما من المؤتمرات تتناول شتى الموضوعات.. الاسلام والمرأة.. الاسلام والحداثة وغيرها.. والقيت مجموعة من المحاضرات وتناقشت مع عدد كبير من الناس.

المذهل فى سياق الخطاب الغربى الشائع امران:

تأثير الميديا حتى على الدوائر الاكاديمية.. لا يذكر الاسلام الا وتذكر الاصولية والارهاب. وكأنها عناصر مترابطة. ثلاثة عناصر: **الاسلام - الاصولية - الارهاب**.. بينما هذه مفاهيم لا تتطابق بالضرورة وتتردد افكار **فوكوياما** عن نهاية التاريخ ومقال **صمويل هاتنجتن** المسمى صراع الحضارات واصبحت مهمتى طول الوقت هى العمل على التمييز بين هذه الدوائر.

فى اعتقادى أن أوروبا تكرر نفس الخطأ القديم. سابقا ربطوا الاسلام بالتخلف. الآن يربطونه بالتطرف والارهاب. نتائج هذا الموقف هى تقوية الارهاب نفسه. هذا بالاضافة إلى سياسة الدول الأوروبية البشعة فى علاقتها مع دول العالم الثالث بما فيه العالم الاسلامى والعربى. يكفى التذكير بحرب الخليج وبالموقف من اسرائيل. **وهو موقف انحياز غير مشروط وصل إلى قبول الاصولية اليهودية المتمثلة فى انتصار نتنياهو.**

وهذا حفزنى بالطبع للقيام بشرح الاسلام من خلال المنهج الذى طورته وليس بالطريقة النفعية الانتهازية التى تتبعها بعض العناصر الاسلامية فى الغرب. وما اقوله هو **أن الاسلام ليس هو التطرف وليس هو الاصولية**. وأننا لا نستطيع أن نتكلم عن الاسلام بشكل مطلق وعام. هناك مجالات للحديث عن الاسلام. الأول هو **الاسلام من**

> **الدافع الوحيد وراء سفرى هو.. مواصلة أبحاثى العلمية وعملى هو استمرار لجهود كثير من العلماء**

حيث هو نصوص اساسية التى تتمثل فى القرآن والسنة الصحيحة. والمجال الثانى من الفكر الاسلامى يتمثل فى **مجموعة من العلوم** .. علم أصول الفقه والفقه وعلم الكلام والفلسفة والتصوف، فضلا عن علوم التاريخ. والمجال الثالث هو **التجربة الاجتماعية والسياسية التاريخية للمسلمين، ودراسة النظام السياسى فى سياقه التاريخى.** هنا على سبيل المثال يتعامل الغرب مع مفهوم الخلافة باعتباره مفهوماً اسلامياً.. ولكن الخلافة نظام دنيوى قابل للنقد. اذ لا يوجد ما اسمه نظام سياسى اسلامى.

الاسلام فى أوروبا أصبح دبزنس؛ Buiseness وهناك معاهد إسلامية ممولة من الدول البترولية.

* هل هو موقف من الاسلام أم هو موقف من المسلمين؟.

** هو موقف من المسلمين..

* وما خلفية هذا الموقف؟.

** هى المصالح بالطبع.. من ناحية تداس حقوق الانسان ومن ناحية أخرى يلجأ الاعلام الغربى إلى التجريد من مجال الواقع إلى مجال الايديولوجيا فيتحدث عن الاسلام وليس عن المسلمين.. وهنا صراع سياسى يجرى تحريكه من أعلى.. ولكن بعملية التزييف الجارية يفقد الصراع كل دلالاته..

فى بداية القرن التاسع عشر ربطوا الاسلام بالتخلف فخلقوا فكراً دفاعياً.. التخلف والتقدم له اسبابه الموضوعية ،وليس الفكر سوى واحد من هذه الاسباب.

من حيث النصوص الاصلية **الاسلام فى سياقه التاريخى حركة حداثة** .والحداثة هى مجموعة من الانساق الفكرية والعقلية والايديولوجية ترد على تساؤلات فى الواقع.. الواقع الذى أصبح عرضة لأن ينفجر . فى التاريخ شاهدنا كيف وقفت الكنيسة ضد التطور العلمى وكيف اتى التنوير للخروج من الأزمة.

كما قلت .. الاسلام فى سياقه الأول حركة حداثية جوهر الاسلام فى كلياته (أين **يضع العقل كمعيار للسلوك بدل العصبية والجاهلية تعنى العصبية..**

ألا لا يجهلن أحد علينا
فنجهل فوق جهل الجاهلينا.

أى لا يهددنا أحد بقوة قبيلته ولا عصبيته لاننا نملك عصبية أقوى.

الاسلام نقيض للجاهلية ، أي للعصبية . وقد أتى بالحرية كنقيض للعبودية، وبالعدل كنقيض للظلم، وبالانسانية كنقيض للعرقية ،واعادة تشكيل العالم وبالتوحيد كنقيض للتشتت.

الاسلام حركة حداثية بلغة اليوم طبعا.

وقد شهد تاريخ الاسلام الصراع بين **الخوارج والاموين** ،ورأى الخوارج أن الخلافة لأى مسلم بينما جسد الأمويون العصبية القرشية. كما شهد التاريخ الصراع بين **الشيعة والسنة** ،ورأى الشيعة الخلافة فى على، أما السنة فارادوها فى قريش.

ثم **المعتزلة** الذين اعتبروا العقل اعدل الاشياء قسمة بين البشر.. **حى بن يقظان** بلا جنسية ولا لغة ولا قومية.. الانسان فى ذاته.. وهو قادر على الوصول إلى معرفة الله. هذا نموذج للفكر العقلانى فى الاسلام.

* الذين يؤمنون بالحداثة هل هم مع الاسلام أم ضده؟.

** الحداثة الغربية لها انجازات لا يستطيع إلا مكابر التقليل من شأنها. ما بعد الحداثة هو نقد للحداثة. .

ان العالم الاسلامى فى أزمة ناشئة بفعل السعى المحموم لتثبيت الوضع القائم. بدلا من مواجهة مشاكل الواقع ووضع حلول علمية حديثة لها يتحدث البعض عن اسلمة المعرفة، ولكن ماذا تعنى اسلمة المعرفة؟ ما معنى علم طب اسلامى وعلم اجتماع اسلامى؟ اين التحديث هنا؟.

والعجيب أن ما يسمى بالتنوير بدأ فى الاسلام قبل أوروبا وبالتحديد فى القرن الثامن والتاسع الميلادى. الصراع الفكرى بين التقدم والتخلف موجود منذ البداية. **منذ نشأة الفكر الاسلامى كان هناك ارتباط بين السياسى والدينى** المأمون نظم **محاكم تفتيش وسقطت بغداد وسقطت الاندلس وغرناطة بفعل التجزئة وحكم الجماعات العسكرية المختلفة**.المجتمعات فى حالة الهزيمة تميل لأن تلوذ بالهوية، أى بما قبل الهزيمة. حالنا الراهن لا يختلف كثيرا.**هزيمة ١٩٦٧ دفعت للحنين إلى ماضى ما قبل الهزيمة** . ولم يكن هو الماضى القريب، لأن القريب أتى بالهزيمة . هذه حالة اجتماعية بسكيولوجية المجتمع فى حالة الدفاع عن النفس. وبالقطع هناك مسئولية داخلية وأخرى خارجية.

ولكن هذا الاتجاه بسبيله لان ينحسر.**وقتل الخصم الفكرى يعبر عن العجز عن المواجهة العقلانية الفكرية .. يعبر عن عجز الطرف الآخر عن الحوار** .فرج فودة قتلوه بعد المواجهة مع **الشيخ الغزالى ومحمد عمارة** فى مؤتمر الكتاب.

التحديث يعمله الناس. وأنا أبشر بالتحديث..

والفكر إن لم يكن اداة لتغيير الواقع يكون فكرا تخديريا.



د. نصر أبو زيد وزوجته ابتهال

رسالة إلى «اليسار» من إمام وخطيب ومسجد بالدقهلية إتفاق الحد الادنى بين القوى الوطنية في مواجهة خفافيش الظلام

تلقت اليسار الرسالة التالية من إمام وخطيب مسجد بمديرية الأوقاف بمحافظة الدقهلية ننشرها بلا تعليق:

أن يجد مواطن مصري من الأسباب لديه ما يجعل حياته على أرضه وبين أبناء وطنه أمراً مستحيلا فتلك كارثة ووصمة في جبين المجتمع المصري المعاصر كله. لذلك نرى أن لجوء الدكتور نصر حامد أبو زيد إلى المنفى سواء كان مضطراً أو مختاراً كارثة اجتماعية بغض النظر عن موقفنا من آرائه ومعتقداته أو موقفنا من حكم القضاء عليه. فذلك حدث يدل على عجز كل القوى الوطنية والسياسية على التعايش معاً وهو دليل إدانة لها جميعا. فالمفروض أننا نتفق ونختلف حول قضايا الوطن كبيرها وصغيرها ونتصارع الحجة بالحجة والرأى بالرأى حولها ولكن يجب أن يكون بيننا جميعا اتفاق على الحد الادنى من المصالح الوطنية التى لا تمس تماسك المجتمع وبناء واستمرار الوطن كله. ونحن ندعو إلى هذا الاتفاق على الحد الادنى الذي يبتعد بمصالح الوطن العليا عن الصراعات الحزبية والسياسية وينأى بالدين والعقيدة عن هذه الصراعات.

ونكرر مرة أخرى أنه بغض النظر عن موقفنا من أفكار وآراء الدكتور نصر أبو زيد فان ما جرى له يتجاوز حدود المشكلة الشخصية إلى أزمة تشمل المجتمع كله فهل تتحقق نبوءة خفافيش الظلام ومدعى الاسلام بعد صدور حكم محكمة النقض فتتداعى الأزمة إلى كارثة اجتماعية؟.

إن حرصنا على وحدة الوطن هو ما يدعونا إلى البحث عن حل لهذه الأزمة ومن جانبنا نرى أن الاسلام يتيح للمرتد عنه فرصة الاستتابة حتى لو أثبت القضاء ارتداده . وقد عقد العلماء فصولا في كتب الفقه لهذا الفرض من ذلك مثلا أحد فصول صحيح البخارى بعنوان«استتابة المرتدين» روى فيه ما حدث بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم بشأن أحد المسلمين ويدعى حاطب بن أبي بلتعه الذى أعتبر خائنا مرتداً لكشفه أسرار عدة الرسول (ص) لغزو مكة . فأوقف الرسول الكريم عمر بن الخطاب عن تنفيذ حكم الاعدام فيه بعد أن استدعى «حاطبا» وحقق معه ومنحه فرصة الاستتابة.

ومن بين كتب العلماء التى تعرضت لهذا الامر أيضا كتاب «نيل الأوطار للشوكاني» وبناء عليه فاننا نرى إن فرصة الاستتابة تتيح لنا جميعا وللدكتور نصر مخرجا شرعيا من المأزق فيعود آمنا إلى دينه ووطنه. وعلينا في نفس الوقت أن نبحث عن قنوات الحوار تلك التى اغلقت بفعل فاعل حتى بات الحوار منعدما فى المجتمع بين الحكومة والاحزاب وبين القوى السياسية والوطنية بعضها ببعض. فالمنقذ لنا جميعا هو غرس روح الحوار بطريقة تكفل للمتحاورين افكارهم وحماية ناتج عقولهم دون تربص او تصيد.

الشيخ سعد الفقى

امام وخطيب مسجد بالدقهلية

إسلام
لا
كهانة

حتى أنت يا أهرام!!!

خليل عبد الكريم

أن تقيم جريدة مثل (اللواء الاسلامي) أو (عقيدتي) أو (النور) ندوة لما يسمى بـ (الاعجاز العلمي في القرآن والسنة) فالشيء من معدنه لا يستغرب وكل إناء بالذي فيه ينضح.

أما أن تعقد هذه الندوة في (الأهرام) فهذا أمر لا يتوجب أن يمر بسهولة. وبداية حتى نقطع السبيل على المزايدين والمتشنجين والمتاجرين بالدين و المكفراتية والحسبجية (هواة دعاوى الحسبة) نكرر ما سبق أن سطرناه أن اخصائيين أكابر في (معارف المقدس) مثل الشيخ أمين الخولي وتلميذته أنكروا بشدة وحزم وصرامة وجود نظريات علمية في القرآن الكريم (لم يذكروا السنة النبوية الشريفة لانها على أيامهم لم يدخلها المزايدون في مجال النظريات العلمية والاعجاز العلمي.. الخ أ. هـ).

إن الدعوة لهذه الندوة في الجريدة القومية الكبرى لها دلالتها التي لا تخفى وهي أن ثقافة (إن صح أن تسمى ثقافة. هـ) الماورائيات وفوق المكانيات وبعد الزمانيات والعوالم غير المنظورة والكائنات غير المرئية.. فرشحت (في القاموس المحيط للفيروز آبادي- فرشح: فتح ما بين رجليه) ساقيها المباركين حتى طالت معقلا من أعرق معاقل التنوير والعقلانية والعلمانية في مصر المحببة، وأن كبرى صحائف اللغة العربية التي كانت تضم حسين فوزي وتوفيق الحكيم ولويس عوض ونجيب محفوظ.. تفتح أبوابها الأنيقة وقاعاتها الوثيرة المكيفة الهواء لأصحاب المسطورت (ج. مسطورة) والمحفوظات والمحليات والتقليات والعنعنات والمأثورات.. الخ.

أي أن قلاع الاستنارة تتهاوى الواحدة تلو الأخرى حتى ذات المقام الرفيع والوزن الثقيل! ونحن لا نملك سوى التنبيه وإضاءة النور الأحمر والارشاد عن مكامن الخطر الداهم التي تمر عليها الغالبية العظمى من التقدميين واليساريين والطليعيين والمستنيرين والمستقبليين والليبراليين.. الخ مرور الكرام وبقدر سخي من اللامبالاة. والذين يظن- مجرد ظن- أن عقد هذه الندوة في (الأهرام) ونشر حواراتها الميمونة ومداخلاتها الطيبة على مدار جمعتين في العدد الأسبوعي الذي يوزع مليون نسخة- على الأقل- أمر عشوائي .. فهو واهم أو مبنج العقل (البنج = المخدر فارسية معربة- المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية -الجزء الثاني حرف الباء. أ هـ).

إنها فكرة مدروسة بعناية فائقة ومخططة تخطيطاً محكماً ومخدومة خدمة سعطاءة وإلا فكيف نفسر دعوة هؤلاء الجهابذة البهاليل ذوي الألقاب العلمية الصاخبة والمراتب الاكاديمية الفاقعة ومن بينهم (حكيم) عضو في جمعية طبية مهولة باحدى عواصم الغرب(في مواضع أخرى يصفونه بالكافر المنحل العربيد العاري.. الخ أ. هـ) جاء ليحاضر لا عن أحدث الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا المتطورة في مجال تخصصه ولكن ليحكي عن المعجزات ثم ينشر هذا (الحكي) ليقرأه الملايين من المصريين الطيبين فينبهروا بـ الحكاء (الحكاء من يقص حكاية في جمع من الناس- المعجم الوسيط ، وغالباً ما تكون مسلية ولطيفة ومعجبة ا. هـ) ذي اللقب العلمي الباذخ والذي درس في بلاد الفرنجة.. ولك أن تتخيل مدى الاثر الذي يتركه في عقول البسطاء والسذج ومخصوصي القلوب.

ولست على يقين ما اذا كان (الحكيم) إياه قد قرأ أن مسألة (المعجزات) قتلت بحثا ودرساً في القرنين الهجريين الثالث والرابع إبان إزدهار الحضارة الاسلامية وأنه حتى من آمنوا بوقوعها وأنها حقائق وليست مخاريق كما يزعم منكروها قد أكدوا - مع ذلك - على قيمة العقل وقدرته وسلطانه.

فما الذي يدعو- الآن- إلى اخراج المعجزات من مهجعها وشغل الناس بها بعد أن فرغ سلفنا الصالح- رضوان الله تعالى عليهم- من أمرها منذ أكثر من عشرة قرون؟!

أليس هو مخطط تغييب العقل والحط من شأنه والغض من مكانته وتهزيل قدره وتقصير قامته- هذا المخطط الذي يتمثل في عدة أمور:

المواعظ التلفزيونية الشهيرة.. عيادات التداوي بالرقى والتعاويذ.. نشر مئات الكتب التي تطبع منها ملايين النسخ والتي تتناول مواضيع لا صلة لها بحاضر الناس ولا مستقبلهم مثل الاقتران بالجن وأحوال البرزخ وعذاب القبر.. وعشرات الألوف من شرائط الراديو كاسيت التي تحض على اللامعقوليات وتخطى ما يزيد على عشرة قرون دفعت إليها الانسانية ثمناً باهظاً من دمائها وأبشارها والعودة إلى تلك العهود السحيقة لا إلى قيمها ولكن إلى مظاهرها وشكلياتها.. وأخيراندوة الاهرام عن الاعجاز العلمي.. والمعجزات!!.

كل ذلك لتترسخ لدى القاعدة الشعبية العريضة القابلية لقبول الشعبذات التي يحضرون لها وعلى رأسها الحكم الثيوقراطي.

وبعد..

فأنا أطالع وقائع هذه الندوة المهيبة راودني سؤال وألح على بشدة: هل (الأهرام) مجموعة من الجزر المنفصلة لا رابط بينها فغدت كل (صفحة) فيها دولة مستقلة لا تجمعها سياسة موحدة؟.

وإلا فما معنى أن تقام في ذات الجريدة ندوة لاستشراف آفاق المستقبل في مطلع القرن الواحد بعد العشرين وفي الاسبوع الذي يليه تعقد ندوة تحكي عن الاعجاز العلمي في القرآن وهو كتاب نور وهداية وارشاد وأخلاق بل تطالب بتأسيس مركز (علمي) لذلك.

هل تقطع الولايات المتحدة المعونة الاقتصادية عن مصر



د. كمال الجنزورى
التشدد مع الصندوق



د. اسامة الباز
ناصرية جديدة

سامر سليمان

منذ عدة سنوات وموضوع المعونة الأمريكية لمصر يطرح نفسه دورياً مع كل توتر ينشب بين النظام المصرى والولايات المتحدة . تبدأ بعض الأقلام فى التأكيد على أن قطع المعونات آت لا محالة. وعادة ما تأتى هذه التأكيدات من بعض أوساط اليسار التى تراهن على خلاف بل وصراع أخذ فى الصعود بين النظام المصرى من جهة والولايات المتحدة واسرائيل من جهة أخرى. وفى هذا السياق نسمع أحيانا عن تشكل **ناصرية جديدة** بطلاها ورموزها هما بالطبع **عمرو موسى وأسامة الباز** . والمراهنون على هذا الخلاف الصاعد لا يعدمون بعض الحجج النظرية التى تتمحور حول رغبة الولايات المتحدة فى تهميش الدور المصرى فى المنطقة ولا يعدمون أيضا الروايات الكثيرة عن رجولة وحسم **عمرو موسى** فى مواجهة الصلف الاسرائيلى، وكيف أنه رد بقوة وحسم على **شيمون بيريز** حين تجاهل موضوع القدس.. إلى أخر هذه الروايات.

وللأسف لم يتعلم المراهنون من درس اختيار **الدكتور كمال الجنزورى** رئيسا للوزراء. لقد استقبل البعض اختيار الجنزورى بحفاوة بالغة باعتبار أن **اختيار رجل معروف بتشدده مع صندوق النقد الدولى يعنى تحولاً ما فى السياسة الاقتصادية لصالح محدودى الدخل.** ولم تمض عدة أسابيع حتى انهالت حكومة الجنزورى على الرأسمالية المصرية والأجنبية بالإعفاءات الضريبة والامتيازات الجديدة. ونسى هؤلاء أن اختيار رجل تكنوقراط وليس رجل أعمال (كما توقع بعض السذج) لهذا المنصب هو فى صالح رأس المال. وذلك لأن التكنوقراطى يستطيع أن يمرر عملية «الإصلاح الاقتصادى» باعتبار أنه حل تقنى محايد قائم على تحليل موضوعى لمشاكل الاقتصاد المصرى، وليس باعتباره حلاً تفرضه الرأسمالية المصرية على الطبقات العاملة والفقيرة للخروج من مأزقها.

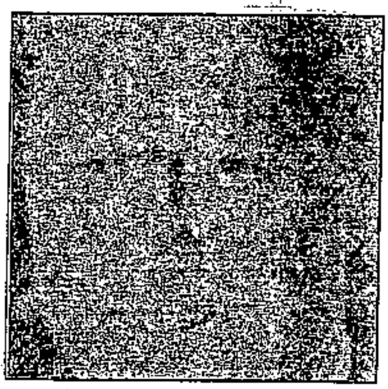
فهل يتعلم هؤلاء من ذلك الدرس. هيهات. لقد بدأت الطبول تدق من جديد حول تشدد الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى أن هذا التشدد أمر تحتمه استراتيجية الولايات المتحدة فى تهميش الدور المصرى وقطع المعونات عن النظام المصرى.

والحقيقة أن هناك بالفعل **تيار فى الولايات المتحدة يدعو إلى قطع المعونات لدول العالم الثالث، ولكن**

هذا التيار هو التيار الأضعف. ولا زالت الكفة راجحة في أوساط مؤسسات صنع القرار مثل **البيت الأبيض والكونجرس والبنتاجون** لصالح الداعين إلى استمرار المعونات.

يستند التيار المعارض للمعونات إلى العديد من الحجج لعل من أهمها أن **هذه المعونات تمثل استنزافا للميزانية الأمريكية المثقلة أساساً بالعجز وأنها أيضا مرتع للفساد والتكسب للبيروقراطية العاملة في مجال الدعم.** وهذا الرأي سائد لدى قطاعات واسعة من الرأي العام وفي الأوساط الصحفية. ويستند الموقف الرافض لتقديم المعونات في بعض الأحيان على أن المعونة الأمريكية لم تحقق أي من أهدافها المعلنة وهي كسب صداقة الدول المتلقية للمعونات وتدعيم التنمية الاقتصادية بها. أنظر مثلا ما كتبه **«ادوين سكستون»** (١) في هذا الصدد. يقول **سكستون:** إن المعونة الأمريكية فشلت في كسب تأييد الدول المتلقية للمعونات لسياسة الولايات المتحدة. **والمؤشر الذي اعتمد عليه الكاتب هو تصويت الدول النامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.** فبدراسة هذا التصويت على مدى زمني معين وباستخدام معامل الانحدار (وهو مؤشر احصائي يقيس قوة الارتباط بين ظاهرتين) وجد الكاتب أن معامل انحدار المعونة الأمريكية على التصويت إلى جانب الولايات المتحدة يساوي صفر.. أي ببساطة أن الدول التي تلقت معونات من الولايات المتحدة لم تصوت إلى جانبها. وباستخدام المؤشر الاحصائي نفسه وجد الكاتب أيضا أن المعونة الأمريكية لم يكن لها تأثير إيجابي على الدول التي تلقتها.

والحقيقة أننا لن نناقش الكاتب فيما قاله عن فشل المعونة الأمريكية في دفع التنمية بالدول النامية لأنه قد أصاب في ذلك. ولكن ما نود دحضه هو الادعاء بأن المعونات لم تؤد وظيفة كسب التأييد لسياسة الولايات المتحدة. والمشكلة، كل المشكلة، هو المؤشر الذي اعتمد عليه الكاتب لقياس مواقف الدول النامية في سياسة الولايات المتحدة. فالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس مؤشراً على الموقف الحقيقي والعملي للدول. فالدول عادة ما **تصوت بحرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الولايات المتحدة وذلك ببساطة لأن قرارات هذه الجمعية يتم القاءها**



كلينتون
استمرار المعونات

في أقرب صندوق قمامة بعد إصدارها.

لطالما صوتت مصر والسعودية وكل الدول الواقعة تحت النفوذ الأمريكي ضد الولايات المتحدة . ولكن هل يعني ذلك أن هذه الدول لا تخدم المصالح الأمريكية؟.

أما التيار الآخر الذي يساند استمرار المعونة فالسائد فيه الآن هو الرأي القائل بأنه عوضا عن تبديد المعونة الأمريكية على عدد كبير من دول العالم الثالث، يجب التركيز على بعض الدول المحورية . أبرز المدافعين عن هذا الرأي هو المفكر الاستراتيجي المعروف **بول كينيدي (مؤلف كتاب صعود وسقوط الأمم)** الذي كتب مقالة بالاشتراك مع مؤلفين آخرين بعنوان: **«الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة»** وهي منشورة **بمجلة فورين أفيرز** القريبة من صناع القرار في الولايات المتحدة(٢).

ملخص ما قاله كينيدي هو وجود دول في العالم الثالث يمكن أن يطلق عليها **الدول المحورية Pivatol Stales.** فما يحدث في هذه الدول ليس شأنا داخلياً لها فحسب بل يمد تأثيره ليشمل الإقليم الذي توجد به وبالتالي فالتأثير يصل في النهاية إلى النظام العالمي وإلى المصالح الأمريكية. يقول **كينيدي** أنه في زمن ما بعد الحرب الباردة تأتي المخاطر التي تتهدد هذه الدول ليس من الخارج أي من دول أخرى معادية ولكن من الداخل أي من حركات سياسية معارضة ومن خطر وقوعها في براثن الفوضى والحروب الأهلية.. الخ. **والدول المحورية** التي يرصدها كينيدي هي: **مصر ، الجزائر، جنوب افريقيا، تركيا ، الهند، باكستان، أندونيسيا، المكسيك، والبرازيل.**

وميزة هذه الاستراتيجية بالنسبة للكاتب هي أن الرأي العام المعارض لتقديم معونات للعالم الثالث سوف يكون أكثر قبولاً لفكرة التركيز على عدة دول حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية.

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى تقديم بعض المعايير التي يمكن على أساسها تصنيف دولة باعتبارها محورية. فيقول: «إن مثل هكذا دولة **يجب أن تتمتع بوزن سكاني كبير ،** بموقع جغرافي هام، وبامكانيات **اقتصادية محتملة** بحيث يمكن أن تمثل أسواقاً هامة للشركات الأمريكية».

يقول كينيدي: إن هناك العديد من التمايزات بين هذه الدول. إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن **مصير دولة من هذه الدول سوف يحدد مصير الاقليم الذي تقع فيه. فمصر تكمن أهميتها في أنها تتمركز بالقرب من منابع النفط ومن كون نظام مبارك هو حائط دفاع أساسي ضد الأصولية الإسلامية. فبدون النظام المصري والسعودي يكون من قبيل الاستحالة التدخل لصالح دول صديقة مثل الكويت».**

والوضع في مصر وفقا له- غير واضح المعالم- فالبرغم من وجود مؤشرات التحسن مثل تزايد معدلات النمو فان **الفجوة بين الأغنياء والفقراء ما زالت تتفاقم يوماً بعد يوم.** لذلك فان حجم المساعدات لمصر والذي وصل إلى ٢ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٥ يجب أن يستمر ويقول الكاتب إنه يجب الوقوف بكل حسم أمام دعاوى خفض أو قطع المعونات عن مصر».

ولعل ما يؤكد أن هذا الرأي هو الرأي السائد في أوساط صنع القرار الأمريكي هو التصريحات المتكررة للمسئولين الأمريكيين مثل ما قاله مساعد وزير الخارجية الأمريكية عن أهمية الدور المصري وضرورة استمرار المعونات والتأكيدات باستمرار المعونات لمصر على مستواها الحالي بالرغم من تخفيض المعونات عموما للعالم الثالث والتي صدرت عن **سالي شلتون** نائب مدير وكالة المعونة الأمريكية في زيارتها لمصر منذ عدة أسابيع.

وهكذا يتضح أن معظم ما قيل عن استراتيجية الولايات المتحدة لتهميش الدور المصري وقطع المعونات عنها هو ضرب من الوهم ويصبح بالتالي توقع خلاف حقيقي بين مصر والولايات المتحدة في الأجل المنظور هو ضرب من الهذيان.

(1) Eduin Sexton, US freign Aid:Is it for friends, Development or Politica? The Journal of Souiel , Political and Ecionomic studies, Fall/ Winter 1992.

(2) Robert chose, Emilly Hill. boul Kennedy, Pivotel States and US Strotezy, foreign Affaries, January/ February 1996.

خطة حكومية لمحاربة المدافعين عن ملكية الشعب وحصار نشاطهم

أكبر تسهيلات في تاريخ مصر للقطاع الاستثماري والخاص

معركة المعارضة والحكومة تتصاعد امام القضاء الادارى

محمود الخضرى

دخلت قضية رؤساء أحزاب المعارضة وقياداتها وعدد من النقابيين والمواطنين ضد الحكومة لوقف قرارات بيع القطاع العام، مرحلة جديدة بقرار محكمة القضاء الادارى برئاسة المستشار **عبد العزيز حماده** باحالة الدعوى ومذكرات الطرفين (الحكومة والمعارضة) إلى هيئة مفوضى الدولة لاعداد الرأى القانونى بشأن النزاع؛ ودفوع الحكومة لتبرير موقفها فى بيع وتصفية القطاع العام. وستنظر المحكمة القضية مجدداً فى جلستها يوم ١٥ أكتوبر القادم.

وتدخل القضية هذه المرحلة الجديدة بعد ما وجهت مذكرة هيئة قضايا الدولة «ممثل الحكومة» **اتهامات لمقيمى الدعوى من قيادات المعارضة والنقابات، وصلت لمرحلة التشكيك فى وطنيتهم ووصف أفكارهم بالخواء**، مما دفع اللجنة المختصة بالدفاع عن القطاع العام لعقد عدة اجتماعات وقيام هيئة الدفاع عن مقيمى الدعوى بالاتفاق على إعداد مذكرات تفند آراء الحكومة المضللة لتبرير مواقفها من بيع ثروة مصر القومية.

الغريب أن هذا الموقف الجديد من الحكومة الذى ظهر واضحاً فى مذكرة هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الادارى، تزامن مع **الخطابات السرية للمكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام لرؤساء الشركات القابضة** والتابعة بتحجيم نشاط من أسماهم بمعارضى الخصخصة بما فيهم النقابين، واختيار بدائل لهم من مؤيدى سياسة الحكومة استعداداً للانتخابات النقابية القادمة.

وذكرت هذه الخطابات السرية بشكل واضح أن هذا الأمر مطلوب فى ظل حث البعض العمال على إقامة دعاوى قضائية ضد الحكومة لوقف قرارات البيع.

وتوالت خطابات الحكومة السرية حتى وصلت **إلى تكليف مسئولى الأمن باعداد تقارير يومية عن تحركات العمال «النشطين» بين زملائهم ومقولاتهم حول بيع القطاع وخطط الحكومة فى الخصخصة ورفعها إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الاجراء المناسب ضدهم.**

واتخذت الخطابات شكلاً آخر مع ورؤساء النقابات العامة ورؤساء الشركات القابضة والتابعة، حيث طلبت إجراء حصر للجان النقابية المزمع إلغاؤها فى التشكيل النقابى الجديد، بعد بيع شركاتها ودمجها فى شركات أخرى، تلك اللجان التى سيتم دمجها فى لجان أخرى واختيار **الشكل النقابى الجديد فى ضوء تقييم الدورة النقابية ومدى التزام أعضاء اللجان بسياسة الحكومة.** كما تضمنت الخطابات تبادل الآراء حول عضوية العمال فى مجالس ادارات الشركات والبحث عن شكل جديد يتناسب ونقل الملكيات من شركات عامة إلى شركات استثمارية أو مساهمة.

وفى نفس الوقت الذى يستمر فيه نظر القضية المقامة من الاحزاب والنقابيين والمواطنين. واصلت الحكومة سياسة الخصخصة وباعت بالفعل شركات بالكامل. وتقرر نقل ٦ شركات كيماوية وغذائية وإسكان من قانون قطاع الأعمال العام إلى نظام الشركات المساهمة والاستثمارية، ومنها **شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير وشركة النيل للكبريت، وكفر الزيات للمبيدات ومصر للزيوت والنصر لتجفيف المنتجات الزراعية.**

كما قدمت الحكومة مشروع اتفاق مع صندوق النقد للتوقيع عليه فى ١١ أكتوبر القادم يتضمن فى الأساس محورين: **الأول** خاص ببرنامج بيع القطاع العام العامين القادمين. على أساس بيع ١٠٠ **شركة قطاع عام، اعتبارا من عام ١٩٩٧ وبيع ٥٠ شركة خلال الشهور المتبقية من عام ١٩٩٦ مع السماح للشركات الأجنبية بتأسيس صناديق استثمار لشراء أسهم الشركات العامة أو شراء الشركات بالكامل**.. ويشرط أن يكون البيع بنظام الأسهم يسمح للشركات الأجنبية بالتمثيل المناسب فى الادارة دون السيطرة الكاملة فى الشركات الاستراتيجية فى حدود ٤٠٪ من الأسهم مثل **الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم وشركات الحاويات مثل دمياط وبور سعيد.**

أما فى حالة البيع الكلى للشركات فان من حق المشترين الأجانب تشكيل مجلس الادارة بالشكل الذى يتلاءم مع أوضاع ملكيتهم الجديدة ونقل المسئولية القانونية لقانون الاستثمار.

ويشمل نفس المحور «الخصخصة» تقليص العمالة فى القطاع العام بعد بيع الشركات وذلك عن طريق فتح المعاش المبكر وتحفيز العاملين عليه بمكافأت نهاية الخدمة والمعاش الذى ستتحمله الدولة بعيداً عن المشترى نفسه.

وفى نفس المحور تلتزم الحكومة فى خطاب النوايا «اتفاق صندوق النقد الجديد» باصدار قانون جديد للاستثمار للنشاط الاقتصادى **يشمل كافة قطاعات الاعمال العام** والخاص والاستثمارى» وتوحيد نظم المعاملة خاصة بعد بيع نحو ٢٧٥ شركة عامة بنهاية البرنامج عام ١٩٩٨ كلها من الشركات الرابحة. والبقاء على باقى الشركات. البالغ عددها حوالى ٧٠ شركة معظمها من



كمال الجنزورى



عاطف عبيد

الشركات الخاسرة تحت مظلة قطاع الأعمال العام ودمج الشركات القابضة فى ٣ إلى ٧ شركات فقط موزع عليها الشركات التابعة توزيع قطاعى. على أن تتولى الدولة اعادة هيكلتها بجزء من عائد البيع على أساس طرح هذه الشركات نسبا بعد للبيع.

المحور الثانى: أما المحور الثانى لبرنامج الحكومة فى خطاب النوايا مع صندوق النقد فهو تحرير كامل للتجارة الخارجية، لرفع معدلات التصدير للمنتجات المصرية. وفتح السوق المصرى أمام المنتجات الأجنبية تحت زعم تقليل العجز وخفض معدلات التضخم خلال المرحلة المقبلة، لاستكمال ما تم خلال المرحلة الأولى من الاصلاح.

وفى نفس الوقت تستمر الحكومة فى إزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار الخاص ورجال الأعمال المحليين والعرب والأجانب دون فرض ضرائب أو رسوم على استثماراتهم. وتقديم اعفاءات لهم فى مجالات تصاريح العمل والاقامة المؤقتة خلال فترات بحث تأسيس مشروعاتهم الجديدة داخل البلاد ،والسماح للشركات الاستشارية **الاستعانة بعمال وخبراء أجانب دون الارتباط** بالنسب المقررة سابقا والتى كانت تحدد العمالة الأجنبية بما لا يزيد عن ١٠٪ للعمال الأجانب وأجورهم لاتتجاوز ٢٠٪ من اجمالى الأجور . وبما لا يقل عن ٩٠٪ من العمال مصريين وأجورهم لا تقل عن ٨٠٪ . فقد نصت التعديلات الجديدة على تجاوز هذه النسب للعمالة الأجنبية بدعوى أن تتحمل الجهة الأجنبية هذه الأجور بعيداً عن المشروع المقام داخل البلاد.

وما زالت التسهيلات والاعفاءات والاستثناءات مستمرة للقطاع الخاص والمستثمرين ضمن خطة ستمتد إلى السنوات الخمس بحلول عام ٢٠٠٠ على أقل تقدير.

تخوفات حكومية

بالرغم من كل ذلك وما تتخذه الحكومة من إجراءات لبيع بل قل تصفية القطاع العام والتخلص من دور الدولة تماماً فى ادارة عجلة الانتاج والدخول فى عمليات عملية فعلية فى مراحل البيع ،والتوجه بسرعة نحو دفع القطاع الخاص والاستثمارى فان هناك نوعاً من التخوفات من وصول الأمر إلى القضاء خاصة وأن الحكومة مقدمة على اتفاق مع صندوق النقد فى أكتوبر القادم. وظهر هذا بشكل أوضح فى التعليمات السرية بمضايقة وحصار العناصر النقابيةوإعداد تقارير أمنية حول شركات العمال الذين يحفزون زملاءهم على إقامة دعاوى ضد الحكومة لوقف قرارات البيع أو الانضمام إلى الدعوى المقامة أمام القضاء الادارى. ووصل حجم التخوف الحكومى إلى تخصيص اجتماعين بين رئيس الوزراء ورؤساء الشركات القابضة ،والآخرين وزير قطاع الأعمال العام ورؤساء الشركات والنقابات العامة لمناقشة تداعيات القضية ووسائل مواجهتها.

الفرق ٣ أيام

الغريب وربما تكون الصدفة المرتبة أن محكمة القضاء الادارى ستنظر دعوى المعارضين لبيع القطاع العام يوم ١٥ أكتوبر القادم ، بينما ستوقع الحكومة الاتفاق مع صندوق النقد للمرحلة الثانية من برنامج ما يسمى الاصلاح الاقتصادى وسيقرر الصندوق يوم ١١ أكتوبر أى أن الفارق ٣ أيام فقط.

وكان مقيمو الدعوى قد أكدوا فى دعواهم أمام محكمة القضاء الادارى أن الدعوى ليس لها أى طابع أيديولوجى أو حزبى ،ولم يحركها تنظيم سياسى معين وإن توافق رأى البعض مع فحوى الدعوى. وأن**محور الدعوى هو وقف الاهدار الكامل لثروة مصر القومية القائمة وبأسلوب يحمل كل معانى الحماية ، كما أكد مقيمو الدعوى أن انتماءهم لمصر والولاء للقيم الرفيعة هى الرابط الجامع بينهم.**

ومن هنا طلب مقيمو الدعوى من المحكمة بوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بطرح عدد من شركات القطاع العام للبيع، لما يمثله من اهدار لملكية الشعب التى يحميها الدستور. خاصة أن هذا القرار جاء فى توقيت تثار فيه مخاوف من زيادة تعميق التبعية لمؤسسات التمويل الدولية ودخول ملاك جدد يسيطرون على الاقتصاد القومى.

كما أنه جاء فى ظل حديث ووقائع عن اختراق الفساد دوائر العمل الادارى والتشريعى والأكاديمى.

الحكومة تدافع عن نفسها

وتدافع الحكومة عن نفسها بالادعاء بأن قرار مجلس الوزراء يستند إلى السلطات المخولة إليه، وأن مجلس الشعب أقر ما اتخذته الحكومة من قرارات. وشككت فى مذكرتها التى أعدها المستشار **عادل فوزى رزق**وقدمها لمحكمة القضاء الادارى فى حالة الدعوى زاعماً أن البيع**والخصخصة عمل من أعمال السيادة. ولا يوجد أى مصلحة لمقيمى الدعوى فى إقامتها** بل وصل الأمر للقول بأن مجلس الدولة والقضاء الادارى والقضاء المصرى عموماً غير مختص بنظر مثل تلك الدعاوى .

وقالت المذكرة ن علاقات الحكومة مع المؤسسات المالية الدولية تحكمها علاقات واتفاقيات ومواثيق دولية. علاوة على أن الحديث عن فساد القطاع الادارى محض افتراء!! ولا يعبر سوى عن خواء مقيمى الدعوى ، وتنتفى المصلحة بشكل عام فى اقامة الدعوى. وتطالب الحكومة من خلال هيئة قضايا الدولة بعدم قبول الدعوى ورفضها بشقيها العاجل والموضوعى.

وبعد.. ليس هذا نهاية الموضوع: قضية ومعركة بيع القطاع العام والجدل حولها. تداعياتها ستظل حديث .وقضية مصر ووطنيها ليس على مدى شهر أو شهور بل ستمتد لسنوات قادمة.. حتى يتحرك الجميع للدفاع عن حقوق ليست وليدة الصدفة بل نتاج وثمار نضال شعب على مدى سنوات طويلة.

مرة ثانية : علاقة النقابات بالاحزاب السياسية

من يدافع عن حقوق الغلابة غير نقابات العمال المسيسة



جمال عبد الناصر

ناقشني صديق أعتز به وبرأيه فيما نشرته لى «اليسار» فى عدد شهر يونيه عن أهمية العلاقة ما بين النقابات العمالية والأحزاب السياسية. وقال إن هذه العلاقة ليست هامة بقدر ما هى خطيرة ،وضرب مثلا فى ذلك بما حدث عندما فاز مرشحو حركة الاخوان المسلمين المصرية بالغالبية فى قيادة بعض النقابات المهنية المصرية. ورغم أن النموذج منبت الصلة بالموضوع، خاصة وأن التماثل فى وضعى النقابات المهنية المصرية والنقابات العمالية غير قائم، فعناصر الاخوان المسلمين عملت على تبوؤ السلطة فى تلك النقابات المهنية كبديل لحرمانها.من حقها الطبيعى فى تكوين حزبها السياسى، بينما النقابات العمالية يجب فى رأينا أن ترتبط بالحزب السياسى الذى يتفق معها فى التوجهات والمنطلقات. فان من المهم فى رأيى أن يوضح الأمر للجمهور العام فى مصر، وأهمية ذلك ترجع إلى أن الجمهور العام ظهير بالغ الأهمية لأي تحرك عمالى تقوم به النقابات العمالية المصرية مستقبلا فى ظل ما أصبح يعرف بآليات السوق، خاصة اذا كان هذا التحرك من قبل عمال الخدمات ، كالنقل العام أو السكك الحديدية أو المستشفيات أو ما شابه،والتى يؤثر نشاطها وتوقفه على الجمهور العام، ومن ثم تستطيع السلطات المعنية أن تستخدم هذا التأثير كورقة للضغط على التحرك العمالى وافشاله أو وأده.

محمد جمال إمام

من المعروف للجميع أن النقابات العمالية عندما نشأت فى أوروبا فى القرن الماضى كان الدافع إلى ذلك هو الدفاع عن حقوق العمال فى مواجهة العسف الشديد لأرباب العمل. وساعد على ظهورها زيادة التجمعات العمالية فى أماكن العمل والارتقاء فى أساليب العمل الصناعى مما أحدث نقلة كبيرة فى تفكير العمال وغير من منظورهم الريفى وغير المتعلم إلى أصول مواجهة أساليب أرباب العمل فى تصريف أعمالهم ونهمهم إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح.

غير أنه سرعان ما أدرك العمال أن الأمر لا يقتصر على ما ينطوى تحت ما يسمى بالعلاقات الصناعية، أى الأجور وظروف العمل،والتى يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها من خلال أساليب العمل النقابى المختلفة من إضرابات عمالية ومفاوضات جماعية وخلافه، وأن أرباب العمل يستغلون سيطرتهم شبه المطلقة على المجالس النيابية فى ذلك الحين لتمرير قوانين يمس بعضها ظروف عمل العمال وحياتهم وأسرهم بشكل مباشر،ويلتفون بذلك حول ما يمكن أن يحققه العمال من خلال العمل النقابى الصرف. فضلا عن أن العمال وقد نجحوا من خلال عملهم النقابى فى تحقيق جوانب من مطالبهم الصناعية، تطلعوا أيضا إلى تأمين حقوقهم فى حياة بشرية كريمة. وكان لزاما على العمال أن يدخلوا إلى معترك العمل السياسى لكى يواجهوا التفاف أرباب العمل على تحركاتهم النقابية وتجاهل الأحزاب السياسية القائمة لمصالحهم المهنية والمعيشية.

ولم يكن من الممكن للنقابات العمالية أن تدخل إلى ساحة العمل السياسى بصفتها تلك لذلك فانها لجأت إلى تأسيس أحزاب عمالية أو اشتركت مع بعض القوى الاشتراكية الناهضة فى ذلك الحين فى تأسيس أحزاب إشتراكية ديمقراطية .وفى مواجهة ذلك بالطبع لجأت الكنيسة الكاثوليكية والمصالح الرأسمالية فى عدد من البلدان الأوروبية إلى تأسيس منظمات نقابية مرتبطة بالأحزاب المعبرة عن توجهاتها السياسية. ومع تعاظم إدراك الجماهير الأوروبية بصفة عامة لمدى الكوارث التى أوقعها فيها تنافس المصالح الرأسمالية الذى أدى إلى نشوب حربين عالميتين دفعت الجماهير الكادحة ثمنهما فى الأغلب، فقد أخذ نجم تلك الاحزاب العمالية فى الصعود. وهو تاريخ معروف بالطبع للمهتمين بالعمل السياسى، غير أننا نود أن نبرز أن صعود الأحزاب العمالية والاشتراكية الديمقراطية إلى السلطة فى أوروبا الغربية فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أفرز ما يسمى بدولة الرفاهية، حيث أصدرت تلك الأحزاب العديد من القوانين التى انشأت نظما للتأمينات الاجتماعية والصحية وعلاقات عمل صحية ونظما للتعليم العام والجامعى شبه المجانى،وتسهيلات للتعليم غير النظامى يعوض من فاتتهم فرص التعليم النظامى،وفرت كلها للعمال والجماهير الكادحة من صغار الموظفين والمزارعين العديد من وسائل الحماية ضد تقلبات الدهر وعسف أرباب العمل،وكفلت لهم حياة كريمة كغيرهم من المواطنين. ومن يقارن على سبيل المثال بين نظم التأمين الصحى فى أوروبا الغربية وافتقاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام وطنى للتأمين الصحى يدرك مدى ما أدته تلك الأحزاب، المدعومة من الحركة النقابية، من خدمة لمواطنى أوروبا الغربية بصفة عامة،وليس لعمالها فقط(نشرت صحيفة واشنطون بوست الأمريكية فى عددها الأسبوعى بتاريخ ١٥ يوليه ١٩٩٦ تحقيقا طويلا عن مشروع للتأمين الصحى فى ولاية **تنيسى** كان من بين عناوينه الفرعية عنوانا يقول «النجار يقول: لقد تعودت على تحمل المشاق ،وكانت تزول، أتذهب إلى الطبيب؟ ان ذلك أمرا باهظ التكلفة. إن هناك ما هو أهم من الأمور التى يحسن أن تنفق نقودك عليها. إن أطفالك أهم من صحتك إلى حد ما!).

وعندما اشتدت الهجمة الدعائية على النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم فى دول المنظومة الاشتراكية ،وساعدها الأخطاء الفادحة للقائمين على هذه

النظم،وتعاظم تأثير التلفزيون وقدرته على الوصول إلى بسطاء الناس عبر الحدود ،وأفضت الانجازات التكنولوجية إلى زيادة حجم التكنوقراط فى العمل الصناعى وتناقص العمالة اليدوية ونصف المتعلمة فيه وما يصحب ذلك من نزوع طبيعى لما يسمى بأصحاب الياقات البيضاء إلى الانضمام إلى الصفوف العليا من الطبقة المتوسطة، والتنصل من أى شبهة انتماء إلى صفوف أصحاب الياقات الزرقاء ، أخذ نفوذ الحركة النقابية العمالية يضعف تدريجيا، خاصة وقد تسللت إلى قياداتها عناصر من الخبراء الذين استعانت بهم فى البداية لمعاونتها على تناول الأمور الفنية والعلمية التى تدخل فى العمل النقابى والتى لا تحسن القيادات النقابية التقليدية فهمها. هذه القيادات الجديدة الأقل نضالية أثرت كثيرا على توجهات الحركات النقابية الأوربية وصورتها وسط جماهيرها وافقدتها شريحة كبيرة من عضويتها خاصة من بين الشباب. وتلك قصة طويلة ليس مكانها هذا المقال.

المهم أن هذه التغييرات كلها، انعكست على أوضاع الأحزاب المرتبطة بالحركات العمالية ، خاصة وقد صاحبتها تغييرات جذرية فى الحياة السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمى. وربما تكون التغييرات الجذرية التى أحدثتها السيدة الحديدية **مارجريت تاتشر** فى الحياة السياسية البريطانية أبلغ مثال لما يمكن أن يحيق بالحركة النقابية نتيجة لانحسار نفوذها السياسى. فقد أدركت السيدة تاتشر أنها لن تستطيع أن ترسخ جذور إصلاحاتها الراديكالية فى المجتمع البريطانى ما لم تقلم أظافر الحركة البريطانية أولا. وقد عملت على تكبيل النقابات البريطانية بقيود تنظيمية صارمة من خلال مجلس العموم البريطانى بما يعوق من قدرتها على القيام بأى تحرك لمقاومة التغييرات السياسية والاقتصادية التى تزمع ادخالها فى بريطانيا ،وقد كان لها ما أرادت وأصبحت الحركة النقابية البريطانية التى كانت مضرب الأمثال فى النضالية خارج الإطار الاشتراكى الراديكالى مستأنسة بأكثر من بعض الحركات النقابية فى بعض البلدان النامية.

وقد زاد الطين بلة أن الاحزاب التى أنشأتها ، أو شاركت فى انشائها، التنظيمات العمالية قد وقعت مؤخرا تحت سيطرة عناصر من المثقفين ترى أن مصلحة تلك الاحزاب فى الوصول إلى الحكم تقتضى اجتذاب فئات متزايدة من الطبقة المتوسطة إلى صفوفها،ومن تنقية توجهاتها من المنطلقات العمالية النديدة التى تسمها بسمة عمالية طاغية. وفى هذا المناخ ارتفعت أصوات فى ألمانيا. مثلا. تطالب بالتخفيف من فاتورة الضمانات الاجتماعية والعمالية الفادحة التى تثقل كاهل المنتجات الألمانية وتقلل من قدرتها على المنافسة فى الأسواق الدولية. ورأينا مطالب مماثلة ترفع فى بعض **الدول الاسكندنافية** بدافع من تقليل العجز فى الموازنات ولم يرتفع صوت مؤثر يساند معارضة الحركات العمالية لتلك التراجعات، فمن ذا الذى يعارض المصلحة القومية لجموع الشعب على حساب مصلحة احدى فئاته التى استمرأت الكسل فى ظل حماية الضمانات الاجتماعية؟.

وفى مصر، عندما تشكل مجلس للأمة فى أوائل الستينات فى ظل نظرية تحالف قوى الشعب العاملة وانتخب نصف أعضائه من العمال والفلاحين، رأى رئيس اتحاد العمال فى ذلك الحين، المرحوم أحمد فهيم، أن من الضرورى ايجاد رابطة تنظيمية ما بين العمال أعضاء المجلس وبين الحركة النقابية بحيث يتولى هؤلاء الأعضاء التعبير عن المطالب العمالية الحقة داخل المجلس.وعقد لهذا الغرض اجتماعا مشتركا بين هؤلاء الأعضاء وبين أعضاء مجلس ادارة اتحاد العمال، كان هو الاجتماع الأول والأخير، حيث رأت السلطة خطورة بالغة فى مثل هذه الرابطة التنظيمية ، رغم أن ولاء **أحمد فهيم** للثورة كان أبعد ما يكون عن الشكوك. ونحن نرى جهودا محمومة تبذل مؤخرا للاسراع ببرنامج الخصخصة، حتى خصخصة البنوك المشتركة وهى ليست قطاع عام وإنما الذى يجرى بالفعل هو مسح كل أثر لتمصير البنوك الذى بدأ فى وقت لم يكن أحد يجرؤ على اعلان انتماءاته الاشتراكية بصوت عال.وهى عملية تهدر فيها مصالح عمالية راسخة،ويعد من أجلها قانون للعمل يهدر مكاسب عمالية عتيدة،والمقالات التى يكتبها فى **«اليسار»** الزميل **حسن بدوى** عن هذا المشروع خير شاهد على ذلك. وامتدت الخصخصة مؤخرا إلى التعليم الجامعى ،وسنشهد قيام جامعات تعلن أنها ستقبل الحاصلين على الثانوية العامة بمجموع **٥٥ فى المائة** مقابل مصروفات مقدارها **١٥ ألف جنيه**، أى أنه من الممكن أن يدرس الهندسة فيها طلبة حصلوا على الثانوية العامة بمجموع قد يصل إلى ٦٠ فى المائة لمجرد أن ذويهم يملكون تلك الألاف المؤلفة من الجنيهات، بينما الجميع يعرف أن التجربة الأولى لتطبيق نظام الثانوية العامة الجديدة قد تحرم الحاصلين على مجموع **٩٠ فى المائة** من **دراسة الهندسة** فى الجامعات الحكومية، أى أن التفوق العلمى لن يظل هو الآخر قيمة مطلوبة (على فكرة ، حتى وقت قريب كانت المدارس دون الجامعية فى كانتون جنيف بالاتحاد السويسرى تقتضى من طلابها مصروفا سنويا يبلغ ثمانية فرنكات مقابل الدراسة والكتب والادوات المدرسية والكتابية، وكان طلاب الجامعة الحكومية يدفعون **٥٠٠ فرنك سنويا**، وهو مبلغ زهيد بالقياس بمستوى الدخول). أى أننا نعود إلى ما قبل عهد طه حسين،ولانقول **جمال عبد الناصر** معا للحساسيات ،**صاحب مقولة التعليم كالماء والهواء**، ليصبح ابن البواب بوابا، وابن العامل عاملا، وابن الفلاح فلاحا،فى أحسن الظروف. ويجرى ذلك دون أن يرتفع صوت مؤثر من الحركة النقابية المصرية دفاعا عن مكتسبات اعضائها وحقوقهم، وهم جموع الغلابة فى مصر،وعن حق أصيل من حقوق الانسانى هو تكافؤ الفرص،ولا نقول تساوى الفرص،وحتى لو ارادت ، فأين هو ذراعها السياسى الذى يستطيع أن يوقف تلك التحركات داخل الدوائر التشريعية فى البلاد؟ بل هل تستطيع أحزاب المعارضة المصرية، فى ظل قواعد اللعبة السياسية المعمول بها فى البلاد أن تقف فى وجه هذه الهجمة الارتدادية بدون مساندة قوية من حركة عمالية جماهيرية؟.

ان مصلحة العمال أن تكون هناك حرية نقابية كاملة، مثلما تؤسس حريات اقتصادية كاملة، وأن ترتبط تنظيماتهم بالأحزاب السياسية التى تعبر عن توجهاتهم حق التعبير، فالمصالح العمالية لا تتقرر فقط من خلال العمل النقابى الصرف، بل ومن خلال العمل داخل دوائر صنع القرار، فالقوانين على سبيل المثال هى التى تحدد أساليب ذلك العمل النقابى الصرف، وإن لم يكن للعمال دور فى صياغة تلك القوانين ، فانهم سيمارسون اللعبة حسب قوانين وضعها من يهيمنون على تلك الدوائر، وهم فى نظم آليات السوق أرباب العمل دونما شك.

القطاع العام والاستقلال الوطنى

حينما استشرى الاستعمار في بلدان **آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية**، كانت تقوم به قوات عسكرية ، تحتل تلك المناطق ،وتفرض سيادتها عليها. وكان الهدف الرئيسي اقتصاديا. فأسواق تلك البلاد محتكرة للدولة المستعمرة وتفرض الاسعار لمنتجات الطرفين ، لمصلحة الطرف الأقوى، وهو الدولة المستعمرة: أسعار منخفضة لمنتجات البلد المستعمر ، الذى أبقى منتجا للمواد الأولية، اللازمة لصناعة الدولة «الأم» ، التى عكست العلاقة الطبيعية بين الأم وابنائها، فكانت تمتص غذاء أطفالها، بدلا من تغذيتهم! وأسعار مرتفعة لمصنوعات الأخيرة ، التى تحتكر سوق المستعمرة.. هذا إلى جانب الاستثمارات الأجنبية (فى شكل مباشر ، أو فى شكل قروض) ، التى تستنزف الفائض الاقتصادي، فى صورة أرباح وفوائد تحول للخارج.

هذا الوضع الاستعمارى، كان واضحا ، تفرضه قوى عسكرية وسياسة أجنبية. ولما استقلت معظم المستعمرات ، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت حركة الاستقلال ذروتها فى الستينات،تولى الحكم فى البلاد المستقلة الجديدة، حكومات وطنية. وكانت الحركات الوطنية تضرب الاستعمار فى المجالات السياسية والاقتصادية ، بل وتطرق النضال إلى الناحية الاجتماعية، وإعادة النظر فى النظام الاجتماعى والوضع الطبقى، **فهوجمت الرأسمالية ،وانتشرت حركات اشتراكية ، بدرجة أو بأخرى وخاصة فى افريقيا**. وقامت جماهير مسلحة فى أمريكا اللاتينية، تحارب الحكومات الفاشية والرأسمالية التى كان يحميها الأمريكيون. وما زالت بقايا الصراع قائمة حتى اليوم فى تلك القارة.

د. خليل حسن خليل

ولم تكن الأفكار الاشتراكية مجرد ايديولوجية قامت فى أذهان بعض القادة، ولكنها كانت نابعة من معاناة طويلة، قاستها هذه الشعوب ، فرضها عليها الاستعمار، استغلالا وقهرا ومهانة.فكانت التنمية الاقتصادية الاجتماعية مطلباً ملحا لتلك الشعوب،وليست مطلبا ترفيا. فقد استنزف الاستعمار مواردها ، فجاعت وتعرت وجهلت، وتريد أن تأكل وتلبس وتتعلم ، وتحظى بخدمات صحية أساسية.

وكانت هذه اللمسات الاشتراكية والتنموية ، **تتطلب تأميما للمشروعات الأجنبية، وبعض المشروعات المحلية الشريكة للاستعمار ،وخلق قطاع عام قوى تستخدمه الحكومة الوطنية فى القيام بمشروعات التنمية الحيوية.**

ولم يكن هناك حل آخر أمام تلك الدول ، المتطلعة للاستقلال والتنمية. فالقطاع الخاص قطاع قزم، أضعفه الاستعمار، باحتكار النشاط الاقتصادى الأساسي، وشرده دوره . بأن ترك له المشروعات الثانوية، والنشاطات التابعة والطفيلية. ومن ناحية أخرى ،لا يمكن الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، لأن هذا يتناقض تماما مع النضال الذى بذلته الشعوب للاستقلال. ولا يمكن ان تعيد الاستعمار مرة أخرى.

ولكن الاستعمار الجديد، **أو النظام الرأسمالى الدولى** (ويمكن التسوية بينهما، كما فعل لينين، إذ صور الاستعمار بأنه» أعلى مراحل الرأسمالية») لجأ إلى أساليب أخرى غيرواضحة، وغير صريحة كما كان حال الاستعمار القديم، ولكنها تضمن فى الوقت نفسه، احتكار أسواق الدول المتخلفة (التى كانت مستعمرات) وللنشاط الاقتصادي فيها. تماما كما كان الاستعمار الصريح يفعل فى الماضى. ودخلت فى نفس العلاقات التجارية، واستخدام رأس المال. بل إن العلاقة هنا أخطر بكثير. فالاستعمار القديم كان مكشوفا وسافرا، أثار القوى الوطنية للنضال ضده، إلى أن تحقق الاستقلال.

وكانت اداة **الاستعمار الجديد** ، أو الرأسمالية العالمية لفرض استراتيجيتها، هى ما أصبح يسمى **بالشركات العابرة للقوميات**.وهى تطوير للشركات الاستعمارية القديمة، لتأخذ طابعا دوليا، بعد أن كانت مقصوره غالبا على الدولة المستعمرة. واصبحت هذه الشركات اقوى بكثير من الشركات القديمة، من حيث رءوس الأموال ،والتكنولوجيا، والفروع التى فتحتها فى جميع بقاع الأرض، وأنواع النشاط المتعددة التى تمارسها. لذلك أصبحت تلك الشركات أخطبوطا ، يمسك بمخالبه الاقتصاد المتخلف ، ليمتص ما أبقاه له الاستعمار القدم، إن كان قد ابقى له شيئا ، وجعلت منه اقتصاداً تابعا لها، وليس له من التبعية فكاكا.

كان على الشعوب أن تفطن لهذا المستغل الجديد القديم ، الذى أضاف إلى الاستعمار التقليدي، عنصرا من أخطر العناصر ،وهو التحالف مع بعض القوى، داخل الاقتصاد والتخلف المستقل شكلا. **فانشأ روابط مع فئات سياسية واقتصادية ، تدعم عملية الاستغلال والتبعية اللتين تباشرهما على شعوب تلك البلاد.**

لهذا لجأت تلك الشعوب إلى انشاء قطاع عام، يضطلع بتنمية مستقلة، وليست تابعة تذهب ثمراتها إلى الدول التى تنتمى إليها تلك الشركات العابرة للقوميات.

ومن المعروف أن تلك الشركات، وحلفاءها المحليين، قد عملوا على ضرب الاتجاه المستقل للتنمية، فهو في نظرهم يتضمن عناصر اشتراكية خطيرة على النظام الرأسمالي. فضربت الأنظمة الوطنية في افريقيا جميعا. وهذا ما حدث **لعبد الناصر في مصر، ونكروما في غانا، وسيكوتوري في غينيا ونيريري في تنزانيا وهناك دول أخرى، كاثيوبيا والكونجو وزامبيا وغيرها.**

وانفتحت بلاد القارات الثلاث مرة أخرى على مصاريعها، لاستقبال رأس المال الأجنبي، بغض النظر عن أهميته ودوره في التنمية، ونوع المشروعات التي يعمل فيها. فقد صيغت قوانين الاستثمار في كثير من البلاد لتشجيع الاجانب للقيام بأية مشروعات، وتحويل ارباحهم كما يحلو لهم، وبالتالي يسيطرون على الاقتصاد الوطني، ويوجهونه، كما يرغبون.

لذلك يمكن القول **إن القضاء على القطاع العام، أو بيعه للقطاع الخاص (ويحتل فيه الجزء الأجنبي الجانب القيادي والهام)، يعتبر اضعافا للاقتصاد القومي، بل وللاستقلال الوطني جميعا**. فالقطاع الأجنبي الخاص، هو القطاع الديناميكي، من حيث رأس المال والتكنولوجيا. وبشراء أصول القطاع العام، تسيطر الشركات الأجنبية العابرة للقوميات على النشاطات والمشروعات الأساسية في الاقتصاد القومي، وتترك الأعمال الثانوية والهامشية فقط لرأس المال المحلي. وقد أصبح رأس المال الوطني الذي يستثمر في الصناعات، وغيرها من النشاطات الانتاجية الحيوية، في ذمة التاريخ. وما تبقى منه قد تحول إلى أعمال طفيلية أو تابعة.

يبدو أن النتيجة التي نود الوصول إليها أصبحت واضحة: **دون وجود قطاع عام قوي، يقود التنمية ويجعل الاستقلال الاقتصادي، وهو الهدف الأول لحركة الاستقلال الوطني، حقيقة واقعة، لا يمكن القول بأن هناك، استقلالاً حقيقيا للبلد الذي يقضي على القطاع العام**. وهي سياسة يترتب عليها الارتماء في أحضان الأجانب الذين يسيطرون على الاقتصاد الوطني عن طريق شركاتهم الضخمة العابرة القوميات ويتعذر على ذلك الوطن ان يدعي استقلالاً حقيقياً. فالصورة التاريخية أمامنا توضح، أن **الأجانب اذا دخلوا قرية أفسدوها**، وجعلوها اكثر تخلفاً مما مضى، وانتزعوا من ابنائها الهدف الرئيسي للاستقلال الوطني، وهو الاستقلال الاقتصادي.

وسوف تظل العلاقة بين الدول صاحبة الشركات العابرة للقوميات، وبين الدول الفقيرة، التي كانت موضع الاستعمار القديم، هي نفس العلاقة السابقة، والتي تسببت في تعميق التخلف في البلاد الأخيرة. إن الحكومات التي تبيع القطاع العام، تنزع من أيدي شعوبها، أمضى سلاح لمعالجة الفقر والتخلف والمستويات الاجتماعية المتردية وتكرس التبعية لتلك الدول الاستعمارية الرأسمالية. ومن الاستعمار للتبعية «كأنك يا بوزيد ما غزيت».



كاريكاتير عمرو سليم

جنون البقر وجنون الخصخصة (٣)

حرمان أطفالنا من كوب اللبن

عريان نصيف

كان من الطبيعى أن يمتد مخطط مافيا استيراد اللحوم - يستفيدا من كافة الأوضاع الاقتصادية والادارية المتواطئة معه أو المواتية له- إلى الألبان ومنتجاتها، حارما المواطن المصرى بشكل عام- والطفل المصرى على وجه الخصوص- من حقه اللازم لنمو وحماية صحته رحياته فى كوب من اللبن.

واقع ،وتدهور صناعة الألبان:

صناعة الألبان فى مصر ، كانت -حتى وقت قريب -احدى الصناعات الغذائية الهامة اقتصاديا واجتماعيا:

*فحجم العمالة بها يصل إلى أكثر من ١٢٪ من مجمل العمالة المصرية.

* رقيمة استثماراتها تربو على مليار جنيه.

*والشركة العامة لانتاج الألبان «**مصر للألبان**» ،التى بدأ الانتاج بها عام ١٩٦٠ ، وصل الأمر بالنسبة لها- بالرغم من كافة العقبات الانتاجية (المنافسة الحادة خارجيا وداخليا- الالتزام بالسعر الاجتماعى... الخ) إلى أن يصبح لها ٩ مصانع تغطى جانبا كبيرا من الاستهلاك المحلى بل وتقوم أيضا بالتصدير، وتجاوز السهم فيها قيمته الاسمية.

.. بالرغم من هذه الامكانات الكبيرة ، فلقد وصل الحال بصناعة الألبان المصرية- فى السنوات الأخيرة- إلى ما يلى:

* بلغ حجم استيراد الألبان أكثر من ٦٥٪ من الاحتياج الاستهلاكى.

* وصلت نسبة استيراد الزبد والسمن إلى أكثر من ٩٥٪.

* اتسع حجم الفجوة اللبنية من ١٤٠ ألف طن عام ١٩٨٦ إلى حوالى مليون، ٦٥٠ ألف طن حاليا ، ويتوقع الخبراء أن تصل الفجوة عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٫٥ مليون طن.

* تبلغ قيمة استيراد مصر السنوى من اللبن ومنتجاته مئات الملايين من الجنيهات (٥٤٣ مليون، ٥٤٩ ألف جنيه قيمة استيراد مصر للجبن والزبد والسمن -فقط عام ١٩٩٢).

العوامل التى أدت إلى انهيار صناعة الألبان:

١- تصفية مشروع البتلو الذى حقق -أثناء قيامه- وفر قدره ١٨٠ مليون دولار سنويا كانت تذهب للخارج مقابل استيراد لحوم وماشية،والذى قدر انتاجه بحوالى ٢٥٠ ألف رأس من الماشية.

٢- رفع سعر العلف- فى الثمانينات -إلى نسبة مغالى فيها ترهق المربين- ومنتجى الألبان- ثم الارتفاع الكبير المتوالى بعد ذلك نتيجة تركه- بالكامل- للسوق السوداء.

٣- ارتفاع أسعار الطاقة ،وفوائد البنوك مما جعل من عملية التربية وانتاج الألبان شديدة الارهاق ومحدودة العائد للمنتجين.

٤- فتح باب الاستيراد على مصراعيه للبن المجفف ومنتجات الألبان (وخاصة الجبن والسمن)، دون أى ضوابط أو رسوم جمركية قادرة على حماية صناعة الألبان المحلية.

٥-فرض ضريبة مبيعات (١٠-١٥٪) على مستلزمات انتاج الألبان سواء المحلية أو المستوردة ،واعفاء منتجات الألبان المستوردة من هذه الضريبة تماماً.

٦-وصل حجم الضريبة على الجبن المحلى إلى نسبة مهولة (٤٣-٦٥٪).. وكان من طبيعة الأمور مع هذا المخطط «لتمرير» الألبان المستوردة ومنتجاتها، أن تنهار صناعتها المحلية. وأن تصل نسبة الدعم الخارجى -للاغراق- ما بين ١٠٠-١٢٠ ٪ عام ١٩٩٣.

والمحصلة المنطقية لذلك هى توقف أكثر من ٥٠٪ من طاقة مصانع الألبان المصرية وكسادها -وبالتالى فسادها-فى السوق.

وهكذا.. فنى مواجهة..

- دعوة د. **أحمد جويلى** -وزير التموين «لضرورة وضع خطة حكومية متكاملة لجمع وتعقيم وتسويق الألبان وتوفيرها بأسعار فى متناول المواطنين فى كل المحافظات، تطبيقا للبعد الاجتماعى».

-ومطالبة الخبراء الحريصين على حماية الصناعة الوطنية للألبان «بالغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية ليس على الألبان المستوردة

ولكن فقط على مستلزمات الانتاج والتعبئة ومواد طبخ الجبن» كما يرى د. **محمد الحسينى عبد السلام** بالمركز القومى للبحوث.

..فى مواجهة ذلك..

تزداد شراسة مافيا استيراد الغذاء.

ويزداد تدهور صناعة الألبان فى مصر.

ويتم تصفية ربيع «مصر للألبان».

.ويحرم الطفل المصرى من كوب اللبن اللازم ليس فقط لنموه ولكن أيضا لحمايته -كما يؤكد العلماء- من الاصابة بالتخلف العقلى.

ويحرم عمال الغزل والنسيج والحديد والصلب والكيماويات والمناجم.. الخ الصناعات المحملة بالأبخرة والملوثات، من قليل من اللبن يمكنهم من مواجهة أخطار هذه المهن وفقا لما هو مقرر دوليا.

ويحرم أيضا الانسان المصرى- بشكل عام- من اللبن المحلى ومنتجاته بأسعار من المكن التعامل معها، لتقوية جهازه المناعى فى مواجهة التلوث المحيط به من كل مكان.

ليس هذا فحسب .. بل إن سياسية استيراد الألبان قد ترتب عليها أيضا تعرض صحة المواطن المصرى- بشكل مباشر- للعديد من المخاطر الصحية:

* فنتيجة عامل الكساد فى الانتاج المحلى، لجأ الكثيرون من باعة الألبان إلى أن يضيفوا إليها مادة «الفورمالين» لحفظها.

وهذه المادة التى لا تستخدم سوى فى مدابغ الجلود وفى التعامل مع جثث المتوفين وبعض الأغراض الدقيقة فى المستشفيات، تحمل -حالة وضعها فى اللبن- احتمالات كبيرة لاصابة المستهلكين -وخاصة الأطفال-بالأمراض المعدية والمعوية والتى قد تصل إلى الاصابة بالسرطان.

* ومافيا استيراد الغذاء لا يحكم معاملاتها، سوى السعى نحو المزيد من التربح، حتى لو كان ذلك على حساب صحة أو حياة المستهلك المصرى. ولعلنا ما زلنا نذكر واقعة استيراد صفقة جبن«إيدام» عام ١٩٩٣ التى كانت محملة بميكروب «الليستريا» الكفيل باصابة المستهلك بالتهابات أغشية المخ والتسبب فى موت الأجنة وإجهاض السيدات الحوامل.

وانتهى موضوع هذه الصفقة - رغم خطورته- باحالة الاخصائية المسئولة عن معامل وزارة الصحة إلى التحقيق ونقلها إلى مستشفى الحميات، عقابا لها على ما نسب إليها من تسريب نتائج الفحص إلى الصحافة!!

فى العدد القادم

الجزء الرابع- والأخير- من موضوع مافيا البقر ومافيا الخصخصة

«ونحو مواجهة شعبية لمافيا أغذية الشعب».



كاريكاتير يوسف عبدلكى

عفواً

وقعت في العدد الماضى بعض الأخطاء المطبعية والفنية. ومنها ما ترتب عليه ظهور الرسوم المنشورة للفنان يوسف عبدلكى بصورة غير واضحة، وهو ما يفرض علينا الاعتذار لقراء اليسار وللفنان القدير الذى نعتز بمكانته وابداعه.

هموم

الارتزاق العلمي بين أساتذة الجامعة

الجامعات الخاصة تأكيد لمفهوم السوق.. حتى في التعليم!!

د. أحمد محمد صالح

عندما يجتمع اساتذة الجامعات المصرية فى مجالس اقسامهم وكلياتهم او جامعاتهم لكي يناقشوا تسكين اعضاء هيئة التدريس على الجداول الدراسية او تشكيل اللجان العلمية للترقية او تحكيم البحوث ولجان مناقشة الرسائل العلمية أو الإعارة. أو الانضمام إلى أحد المشروعات البحثية المنتشرة الآن كسبوبة للعيش. تثار بينهم دائما الخلافات وتصبح قراراتهم موضع أخذ ورد وشد وجذب كانعكاس طبيعى ومنطقى **للخلل السائد فى قيم المجتمع والجامعة- التى اصبحت تسيطر عليها قيم السوق والمصالح الفردية على حساب قيم الموضوعية واخلاق البحث العلمى-** والمفروض أن تتم فيها العملية التعليمية والبحثية . وعادة تكون خلافات أساتذة الجامعات فى اجتماعاتهم حول أحقية التخصص الاكاديمى للعضو فى اختياره لأحد المناشط السابقة. واذا استبعدنا الاقدمية يحاول كل عضو من المجتمعين أن يؤكد أن تخصصه هو الانسب والافضل والأعظم لكى يتم اختياره،وعندما يفشل فى تبريراته التخصصية يلجأ إلى الأبواب الخلفية والمسالك التحتية التى تشتهر بها بلدنا لكى يحقق اغراضه، تحت مزاعم السعى إلى كفاءة العملية التعليمية أو البحثية والمحافظة على التقاليد الجامعية.

والعجيب عندما يحاول العضو أن يقنع الحضور أن تخصصه هو الانسب للاختيار، يعطى الفرصة لخصومه لإثارة النقاش والشك حول مضمون ومناهج وأهداف وغايات وميادين تخصصه الأكاديمى، الذى يصبح مثارا لكثير من التساؤلات التى لا تكاد تبدأ حتى يثيرها البعض نارا وتشتعل الخناقات بين الأعضاء بطريقة بعيدة تماما عن السلوك الجامعى. والنقطة الرئيسية التى تثار دائما فى المعارك الاكاديمية الجامعية هى مدى علمية التخصص الاكاديمى خاصة تلك التخصصات الجديدة التى يمثلها شباب اعضاء هيئة التدريس،والتى تواجه دائما باتهام من أساتذتهم الكبار بأن تخصصاتهم الأكاديمية الجديدة لا تنتمى إلى أى علم من العلوم، وأن العلاقة بينها وبين العلوم الأخرى علاقة مشوهة، ويظهر ذلك بصفة خاصة فى العلوم الاجتماعية ويصبح المجتمعون فى موقف جدلى بين أجيال أعضاء هيئة التدريس، موقف فى ظاهرة معركة رأى أكاديمية وفى حقيقته صراع حول لقمة العيش، حيث ينسى ويتجاهل الأعضاء غالبا تحت ضغط المنافسة والخلل فى القيم وسيطرة السلوكيات المصلحية، إنه إذا أردنا أن نميز العلوم عن غير العلوم بالمادة أو القضايا التى يتطرق إليها فرع ما من المعرفة نجد فى الأمر بعض الصعوبة، ولكن من السهولة أن نقرر أن ما يجمع هذه الفروع هو المنهج الذى تتبعه للوصول إلى المعرفة. وهذا المنهج العلمى هو الطريق الذى تسلكه العلوم، **لذلك يعرف العلم بأنه هو مايتخذ من المنهج العلمى أساسا**، وان هناك تخصصات أكاديمية لا تعتبر علما بالمعنى الدقيق للكلمة اذ لا يمكن تصنيفها تحت العلوم التجريبية الدقيقة كالطبيعة أو الكيمياء، أو حتى العلوم التطبيقية كالطب والهندسة، انما هو علم لانه يطبق المنهج العلمى فى معالجة مجالاته المعرفية، وأنه يمكن تحديد المجال المعرفى للتخصص الاكاديمى الذى يشكل منطقة حدوده أو المساحة البينية التى تفصل بينه وبين العلوم الأخرى من خلال مضامين تعاريفه للقضايا التى يتناولها والتى تؤكد غالبا على العلاقات القائمة أو الوحدة المعرفية بين هذا التخصص والعلوم الأخرى خاصة فى العلوم الاجتماعية. وتلك العلاقات هى التى تثير فى أغلب الأحوال التساؤلات والتشكيك حول حدود المجال المعرفى للتخصص بين المتهمين.

ولعل الشك فى علمية أن التخصص اكاديمى يرجع إلى تلك الفترة التى شهد فيها تاريخ المعرفة توسعا فى الأبحاث العلمية، وتفتتا فى المجالات المعرفية بعد اتساع نطاقها، وأصبح كل علم يحبس نفسه فى سجن مناهجه الخاصة، وتميزت تلك الفترة بعزلة رجال العلم وافتقاد القضايا المشتركة بينهم، فانفصلت الدراسات الانسانية عن الدراسات الطبيعية، وفقدت اللغة المشتركة بين العلماء،وأدار كل منهم ظهره للآخر، وأخذكل واحد يدعى أن علمه هو علم العلوم. وهذا المناخ الذى صاحب تعدد التخصصات

العالم يتجه الآن إلى الوحدة المعرفية التى تعنى تحطيم الحواجز بين فروع المعرفة وتحقيق التكامل بين العلوم

الأكاديمية يختلف تماما مع الدعوة المعاصرة للوحدة المعرفية أو التكامل بين العلوم السائدة الآن على المناخ العلمى فى العالم خاصة مع ثورة الاتصالات وما صاحبها من ثورة المعلومات الحديثة التى لا يمكن فيها أن تنعزل العلوم عن بعض. والفلسفة التكاملية بين العلوم ليست جديدة فهى قديمة منذ أن بدأ تاريخ المعرفة ولكنها فقدت منذ القرن التاسع عشر.

والوحدة المعرفية بين العلوم لا تعنى البحث عن مضاعف مشترك أصغر أو أعظم بل تعنى **الاهتمام بالمجال الابستمولوجى** كله الذى تنبت فى إطاره فروع المعرفة المستقلة مع المحافظة على منطقة حدود أو مساحة بينية تفصل بين تلك الفروع وتشكل فى نفس الوقت مناطق الاتصال بينها. فالوحدة المعرفية هى فى المقام الأول ضرورة اتصال وتحطيم الحواجز بين مختلف فروع المعرفة والإخصاب والتلقيح المتبادل.

وفى كل مرة أجد نفسى فى إحدى تلك الاجتماعات الجدلية الغاضبة والعاصفة، التزم الصمت يأسا واسترجع بعض افكار مطبوعات فلسفة العلوم التى تناولت الوحدة المعرفية بين العلوم والتى فى إطارها يجب أن ننظر إلى التخصص الأكاديمى وعلاقته بالعلوم الأخرى استنادا للمسلمات الاتية:

١- أن كل تعاون يحدث بين العلوم يضفى شرعية على النتائج المنتمية إلى العلم المستهلك أو العلم المنتج أو العلم الجديد، فتطبيق حساب فيثاغورث على نظرية النسب الموسيقية أدى إلى ظهور نظرية النسب وهى أول نظرية رياضية دقيقة.

٢- أنه لا يمكن أن يبرز إلى الوجود علم بمعزل عن غيره من العلوم أو يعيش فى حالة من الانانية الابستمولوجية.

٣- إن العلم واحد لا يتعدد، وما اللغة والآداب والتاريخ والفيزياء والفلسفة.. الا فروع من العلم تبدو فى ظاهرها منفصلة عن بعضها ولكنها فى الواقع متصلة.

٤- أن كل العلوم توجد معاً بصورة مادية فى عالم المعرفة وكلها تشكل جزءا من وحدة اللغة الإنسانية بالرغم من صيغها التخصصية.

٥- أن مفهوم كل علم من العلوم يقتضى ضمنا أن يكون له مجاله المعرفى الخاص، وأن الحد الفاصل بين مجالات العلوم يثير دائما النزاع العلمى.

٦- أن التخصصات الاكاديمية المستندة إلى الوحدة المعرفية أى إلى علوم متعددة لا إلى علم واحد هى التخصصات العلمية التى تعالج قضايا لا يمكن فهمها بواسطة علم واحد.

٧- إن العلوم لا تبقى ثابتة على الدوام فقد تفقد جزءا من أرضها وتتنازل عنه للعلوم الأخرى ، وقد تتغير أيضا تغيرا جذريا فى مفاهيمها وقضاياها ومناهجها بحيث لا يبقى من العلم إلا اسمه.

٨- وإذا كانت العلوم متغيرة وغير مستقرة، فكذلك مجالات الوحدة المعرفية، فهى يمكن أن تصبح علوم الغد، والعلوم التى تعد اليوم واضحة المعالم مرسومة الحدود قد تنضم وتتوحد غدا لتصبح مجالا لتخصص قائم على الوحدة المعرفية.

وفى ضوء تلك المسلمات تعتبر التخصصات الاكاديمية المشكوك فى علميتها مجالا من مجالات الوحدة المعرفية التى فى سبيلها أن تصبح أحد العلوم الواضحة المعالم والمرسومة الحدود ، وإلى أن تصبح كذلك فهى الان مجال معرفى تلتقى فيه كثيرا من العلوم تمتزج وتتبلور وتتلاحم فى وحدة معرفية تخدم قضاياه. لذلك فان نمو ونضج التخصص الاكاديمى كعلم يتوقف كثير على مدى تطور البحث العلمى فى العلوم الأخرى.

والمسلمات السابقة يعرفها الاساتذة جيدا، ولكنهم يتجاهلونها لأسباب كثيرة منها **مشاعر الإحباط السائدة بينهم وبين تلاميذهم وخريجيهم** الناتجة عن احساسهم بأن مجتمعهم وبلدهم ليسا فى حاجة ملحة لخدماتهم، وغياب **الديمقراطية السليمة خارج وداخل الجامعة** ، التى أصبحت- أى الجامعة- أداة سياسية للسيطرة على الاساتذة والطلبة ، بعد أن انكمش دورها المعرفى والتنموى وتحولت إلى مطبعة لاصدار شهادات بدون قيمة، **نتيجة التلقين وضعف وفساد الاعداد الاكاديمى لأعضاء هيئة التدريس**، ومحدودية الامكانيات من تجهيزات مكتبية ومعملية وعائد مادى. فاصبحت جامعتنا مسجونة فى إطار يقيد ادوارها فى التعليم والبحث وخدمة

مشاعر الاحباط السائدة الآن بين الاساتذة وتلاميذهم سببها الشعور بأن بلدهم ليس بحاجة لخدماتهم!

البيئة،وتكاد تظهر كديكور لزوم المظهر الحضارى، ولامتصاص طاقات واحتجاجات الشباب فى الداخل. وترتب على المعطيات السابقة **سيادة ظواهر الارتزاق العلمى بين أعضاء هيئة التدريس**، حيث الصراع على تسويق المذكرات الجامعية،وتكالب على الإعارات والمشروعات البحثية والتنافس على عضوية اللجان العلمية المختلفة لزوم علاقات المصالح. وأصبحت هناك حاجة ملحة لبذل الجهود لانتشال أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية من تلك الظواهر باعادة النظر بجدية وبعمق فى فاعلية جامعتنا الحكومية الموجودة فعلا وتطويرها وفقا للنظم العالمية لأنها البوابة الطبيعية التى يجب أن ندخل منها إلى القرن الواحد والعشرين.

ولن يتحقق ذلك بانشاء **الجامعات الخاصة** التى سوف **تزيد ظاهرة الارتزاق العلمى انتشارا بين اساتذة الجامعة وتعمق وتؤكد مفهوم السوق حتى فى التعليم**،ويتكالب عليها أولاد الفئات الطفيلية التى جمعت ثروات هائلة على حساب الشعب ونجحت فى الضغط وتوجيه السياسات التعليمية لصالحها. فالاهداف والمضمون التعليمى والثقافى للجامعات الحكومية سيختلف تماما عن فلسفة الجامعات الخاصة التى تسعى إلى إنتاج مواطنين ذوى معايير سلوكية تخدم قيم السوق. ولن **نستغرب بعد ذلك أن يأتى يوم على مصر تعرض فيه الاهرامات وابو الهول للبيع وفقا لآليات السوق لأن الحكام والنخبة وقتها سيكونون من خريجى الجامعات التى بدأت الآن** . ولن نمل ونيأس من أن نذكر بمدى احتياج الوطن الى نظام جامعى متطور ينجح فى تكوين المواطنة بين خريجيه وينجح فى تكوين نسق معرفى وقيمى ينتج مواطنين يعيشون فى وطن واحد لهم مصالح وأهداف مشتركة وليست متضاربة.

تلميذى وصديقى السودانى

عندما طلبت منى كلمة فى مفكرتك بمناسبة تخرجك تحيرت كثيرا، فما أسهل النصيحة وما أسرع نسيانها ، ولكنى سعدت بمن يشعرنى أن الجامعة بصفة أساسية ليست مذكرات وتقديرات ونجاح وفشل بقدر ما هى تفاعلات بين الاساتذة والطلبة أو بين الخبرة والمستقبل،واستشعرت دائما خلال محاضراتى أنك أقرب إلى فهمى من بقية الطلبة ،اقرب إلى ثورتى على العالم وأسرع إدراكا لتلميحاتى ،وعند كل محاضرة كنت أعد نفسى لأسئلة الطلبة المرتقبة ،واتوقع اسئلتك على وجه الخصوص وأعمل لها ألف حساب لوضوح نضجك وإدراكك لمتغيرات العالم حولك. ويعتقد الكثير -وهو اعتقاد خاطئ- أن الاستاذ فى الجامعة يعطى فقط،والحقيقة أن الاستاذ أثناء قيامه بالعملية التعليمية فهو يعلم ويتعلم فى نفس الوقت ،واعتمادا على تلك المقولة التعليمية فهناك نوعان من الطلبة، نوع يستفز الاستاذ علميا بحضوره الذهنى ويثير فيه دافع البحث والعطاء فتزيد فاعلية العملية التعليمية، ونوع يسبب للاستاذ الإحباط لركونه فى موقف المتلقى السلبى ، وكنت أنت من النوع الأول، وأشعر بالفخر بك بين زملائى، ولا تستغرب من ذلك لأنه اذا كان محور أحاديثكم عن الاساتذة، فأنتم أيضا محور كلامنا، فكنت دائما موضع فخرى بين زملائى بنضج فكرك واحساسك الشديد والمرهف بمشاكل وطنك، وأتوقع لك مستقبلاً مشرقاً فى بلدك وقيامك بدور فكرى كبير فيه إن شاء الله. ولا انصحك بشئ ولكنى اذكرك فقط بأن الله تعالى خلق أعظم كمبيوتر هو الانسان، ووضع فيه جزئيات صغيرة جدا من صفاته سبحانه العظيم، علينا جميعا أن نكتشف تلك الصفات والطاقات المعطلة فينا والتى أعظمها طاقة العقل والفعل، عليك أن تكتشف طاقاتك الحقيقية على الفكر والعمل.واخيرا اشكرك كثيرا على إتاحة الفرصة لى لاكتشاف طاقاتى كأستاذ ، فبعد أن قرأت ما كتبته لك أكتشفت أنك دفعتنى لذلك».

هذا ما كتبته لأحد تلاميذى منذ أكثر من عشر سنوات ، إلى أن جاءنى صوته عبر التليفون بلهجته السودانية المحببة إلى نفسى وشابها هذه المرة لكنة انجليزية واضحة الحروف، تقابلنا وأخذ كل منا يتأمل الآخر، وعرفت أنه حصل على الماجستير من **جامعة إيوا** بالولايات المتحدة الأمريكية، والدكتوراة من **جامعة بنسلفانيا**، وهو الآن فى القاهرة ويقوم بالتدريس لطلبة الدراسات العليا ويمثل الجانب الأمريكى فى تنفيذ اتفاقية تعاون علمى بحثى بين **ايوا ومعهد التعاون الزراعى بشبرا**، وفى مصر تتبع اخبارى وسعى لمقابلتى. وسعدت كثيرا لأخباره فالاستاذ يفخر دائما لتفوق ابنه وتلميذه عليه. لقد قابلت وزاملت الكثير من الجنسيات العربية، ودرست للكثير منهم كنت فى كل مرة اجد نفسى رغما عنى تميل بلا جهد للسودانى وتبحث عنه، وهو يتقرب منى وارتاح له ويصدقنى المشاعر، واتذكر لصديقى وتلميذى وزميلى السودانى تعبيراً جميلاً له وهو طالب يقيم فى المدينة الجامعية، كان يقول : **ان الطلبة المصريين فى المدينة الجامعية فقدوا ارادة الرفض داخل المدينة**، لأن وقتها كان الطلبة السودانيون أكثر احتجاجا على أى خلل فى

يا زميلى وصديقى..
انك أنفع لنفسك ولوطنك فى أمريكا لأن الأوطان فى بلادنا العربية أصبحت لا تتسع للحكام والشعب معاً..
فلماذا ترجع وتنافس الحكام فى الوطن؟

الخدمات الجامعية المقدمة لهم أكثر من الطلبة المصريين، وذكرته بمقولته هذه في لقائنا وذكرني بأحلامي وثورتي ، وسألني ان أساعده في الاختيار فهو متحير . هل يبقى في أمريكا او يرجع الي السودان خاصة بعد ان تزوج زميلة سودانية له، ولديه أطفال يتكلمون الانجليزية ولم يعرفوا العربية الا في القاهرة اراسطرد قائلا اعرف اجابتك لو كان هذا السؤال منذ سنوات رقتها سوف تشجعني على العودة لبلدي. لكن ما هي إجابتك الآن؟.

يا زميلي وصديقي السوداني أنك انفع لنفسك ولوطنك في أمريكا . لأن الأوطان في **بلادنا العربية أصبحت لاتتسع للحكام والشعب معا**.فلماذا ترجع وتنافس الحكام في الوطن؟

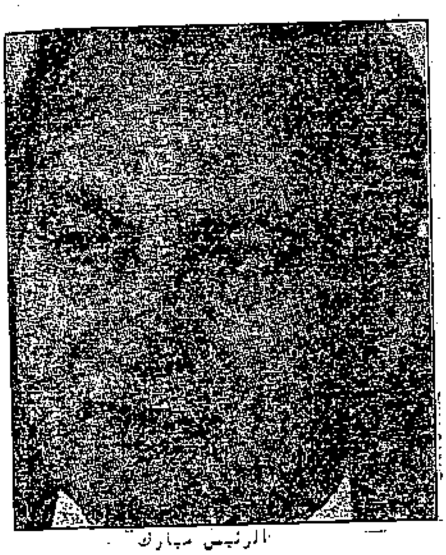
ألم تر أحوال العرب، ألم تر من حكام العرب من يبكي بتنهك على **رابين، ألم تر** منهم من يدعى الامامة وآخرين يدعون انهم أولو الأمر يجب أن يحفظهم الله . وآخرون يدعون الوطنية والثورة بطريقة مودرن تتناسب مع مصطلحات الاستعمار الجديد مثل **الكونية والشرق أوسطية والنظام العالمي الجديد**، وآخرون يهرولون نحو إسرائيل ؟

أوطان هؤلاء حكامها ماذا تتوقع أن يفعلوا بشعوبهم، ألم تر الأوطان العربية كلها بلا استثناء فقدت ارادة الرفض وهو تعبيرك القديم؟ ألم تر لبنان يضرب لمدة ١٦ يوماً متواصلاً وانتهى بمذبحة قانا (أكثر من ١٠٠ قتيل) بعد **مؤتمر صناع السلام بشرم الشيخ** مباشرة ، ولم يتحرك أحد من العرب ولم يفعل الحكام شئ إلا بيانات الشجب؟

وكل المؤشرات تظهر معطيات واضحة ضد مصداقية ثقافة السلام ، وتفضح مبررات المهرولين من العرب ، وتكشف نوايا أمريكا تحت عناوين النظام العالمي الجديد والكونية . وتكشف هوان العرب وضعفهم . فلم نقطع علاقتنا باسرائيل ، أو نسحب سفيرنا، أو نوقف مباحثات السلام ، ولم نسمع عن مظاهرة احتجاج واحدة في أي بلد عربي ، بل شاهدنا مظاهرات يهودية في اسرائيل نفسها تحتج على الحرب. إن هؤلاء الحكام باصديقي بتلك المواصفات ماذا يفعلون بك وبالوطن لإشباع ضعفهم ونقائصهم، ان أوطان العرب أصبحت تلفظ ابناءها ولا تتسع الا لحكامها فقط فلماذا.. ترجع..؟ واذا قرأت كتاب **هيكل الأخير عن المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل**وقارنت احداثه بالواقع تجد نفس السيناريو بل نفس الاشخاص اقصد احفادهم وأبناءهم نفس الحوادث ونفس المواقف. ونفس الاهداف ونفس النتيجة ، وكأننا مثل طور الساقية مغمض العينين يدور ويدور إلى نفس النقطة ونفس المعارك التى لم تحسم من عشرات السنين ، كأن الزمن لا يتحرك وغيرنا انطلق من زمان ووضع ثوابت التغيير والتقدم فنحن وقفنا عند نفس النقط نفس الدوران. ولعلك وأنت هناك في مركز العالم تستطيع أن تقدم لوطنك ما لا تستطيعه وأنت داخله، ولعلك وانت هناك لا تكون مثلنا مغمض العينين.

افرجوا عن المعتقلين فى الأردن

لم يكن أحد من المراقبين يتوقع أن تنتهي التشاكل في العلاقات المصرية - السودانية، بمجرد أن يفتح الرئيس «حسني مبارك» ذراعيه معانقا نظيره السوداني الفريق «عمر البشير» عند حضوره إلى القاهرة أواخر يونيو الماضي، تلبية لدعوة العاصمة المصرية، لحضور مؤتمر القمة العربي، ولم يكن أحد يتصور أن يطوي اللقاء الذي تم بينهما على هامش أعمال القمة العربية، والذي استغرق أكثر من تسعين دقيقة، صفحة الماضي القريب في علاقات مشحونة بالجروح ومثقلة بمرارات من الدم والثأر والاتهامات وانعدام الثقة على امتداد أكثر من خمس سنوات.



الرئيس مبارك

دوافع التقارب وبواعث التوتر في العلاقات المصرية السودانية

ولم تكد تمضي بضعة أسابيع على هذا اللقاء، حتى تبخرت الوعود التي قطعت خلاله بتحسين العلاقات، ووقف الحملات الاعلامية المتبادلة، أدراج الرياح، وعادت العلاقات بين البلدين إلى دائرة التوتر، بمجرد أن أنهى الرئيس مبارك رحلته الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أوائل الشهر الماضي فأعادت الصحف الرسمية المصرية فتح ملف المتهمين الثلاثة الهاربين المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك صيف العام الماضي في أديس أبابا الذين يتهم السودان بإيوائهم، والتواطؤ معهم، كما تقدمت الحكومة المصرية في نفس الوقت إلى مجلس الأمن بمشروع أصبح قرارا -أصدره المجلس بعد ذلك- يقضي بفرض حظر جوي على الخطوط الجوية السودانية وإعطاء النظام السوداني مهلة تسعين يوماً لتسليم المتهمين، يحدد خلالها مجلس الأمن كيفية بدء تنفيذ القرار.

العوامل التي دفعت القاهرة لفتح أحضانها لاستقبال الرئيس السوداني «عمر البشير» بالاحضان، ثم إيصاد أبوابها بعد فترة وجيزة في وجه تحسين العلاقات مع حكومته، وثيقة الصلة بالتطورات الاقليمية. فالسياسة المصرية التي استشعرت الخطر من صعود اليمين المتشدد في حزب الليكود إلى الحكم في اسرائيل، ومن برنامجه الذي يقوض عملية التسوية السلمية برفضه التام لمبادلة الأرض مقابل السلام ولاقتسام القدس وللجلاء عن الجولان وجنوب لبنان، سعت في قمة القاهرة إلى نيل تعهد الأطراف العربية، بالتمسك بحد ادنى من شروط التسوية، أقلها مبادلة الأرض بالسلام، وربط خطوات التطبيع المستقبلية مع الحكومة الاسرائيلية بحدوث تقدم على المسارين السوري والفلسطيني. ولم يكن ذلك ممكنا ما لم تضمن السياسة المصرية، مشاركة معظم الدول العربية في أعمال القمة،بعد أن أحرزت الضغوط

أمنية التفاؤل



أفورقي



البشير

السعودية نجاحا في استبعاد العراق من المشاركة في أعمالها، ولم يكن من المنطقي أن تبذل الدبلوماسية المصرية جهوداً لتقريب وجهات النظر بين القيادات العربية توطئة لتذويب الخلافات بين الأقطار العربية وبعضها البعض، لضمان نجاح أعمال القمة، دون أن يشمل ذلك جهودا مماثلة لبحث خلافاتها المحتدمة مع السودان سعيا لحلها.

كان نجاح القمة، هو الدافع الرئيسي لدعوة القاهرة الخرطوم للمشاركة في أعمالها، وفتح أحضانها لقيادتها، المتهمة منذ أن وطدت حكومة «الإنقاذ» دعائم سلطتها، بعد أشهر قليلة من الانقلاب على التجربة الديمقراطية الثالثة في يونيو عام ١٩٨٩، بالتحرش بالسياسة المصرية، التي **يعتبرها النظام السوداني العقبة الرئيسية أمام مد مشروعه الإسلامي من داخل السودان إلى خارجه.**

وأخذ التحرش السوداني بالسياسة المصرية اشكالا عدة سواء بمصادرة ممتلكات البعثات التعليمية المصرية، أو باغلاق جامعة القاهرة فرع الخرطوم، أو بافتعال الازمات الحدودية حول **مثلث «حلايب»** أو بالتلويح باعادة النظر في اتفاقيات تقسيم مياه النيل بين البلدين، أو بفتح الأراضي السودانية للعناصر الاسلامية المتطرفة، التي اتهمت من قبل الحكومة المصرية بأعمال عنف تستهدف تقويض سلطتها، ثم اخيرا اتهام النظام السوداني بايواء ثلاثة ممن حاولوا اغتيال الرئيس مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وهو الاتهام الذي انتهى، باصدار مجلس الأمن الدولي قرارا، قبل عدة أشهر، يقضي بفرض عقوبات على السودان- بدأها بتخفيض البعثات الدبلوماسية السودانية في الخارج وهدد بتصعيدها- اذا لم تسلم الحكومة السودانية الثلاثة المتورطين في تلك المحاولة.

هواجس الأمن

اللقاء الذي جمع الرئيسين **مبارك والبشير** على هامش القمة، طغت عليه هواجس مصر الأمنية، وشكواها من فتح الأراضي السودانية للعناصر الموصومة بالارهاب من كل الجنسيات، وايواء الأفغان العرب، واقامة المعسكرات لتدريبهم، ومنحهم معدات وأموال، وجوازات سفر، وتسهيل دخولهم وخروجهم من المطارات والموانئ السودانية، واقامة مشروعات استثمارية للانفاق من ارباحها على تمويل انشطتهم وهو ما تعتبره القاهرة دعما للعناصر الاسلامية المتطرفة التي ترفع السلاح داخل مصر، مما يشكل تهديدا سافرا لأمنها القومي. **ولا يبرر هذا التهديد شكوى النظام السوداني من فتح أبواب القاهرة، أمام المعارضة السودانية، التي تتخذ منها مقر لها.**

فالمعارضة السودانية في مصر مقيدة الحركة، وغير مسموح لها بممارسة نشاط سياسي يتجاوز إصدار البيانات والنشرات والكتب، كما أنها لا تقوم بأي أعمال عسكرية ضد الحكومة السودانية من الحدود المصرية. وهذا فضلا عن القيود المفروضة على السودانيين في مصر بشكل عام في منح تصاريح الاقامة والخروج والعودة إليها، وهي قيود تم تشديدها بعد محاولة اغتيال **الرئيس مبارك**، وأصبحت سندا أساسيا في الحجج التي يسوقها اتجاه آخذ في التنامي في صفوف المعارضة السودانية، يدعو إلى مغادرة القاهرة واتخاذ العاصمة الاريترية «أسمرا» مقرا لها، خاصة بعد التسهيلات الواسعة التي تولى حكومة «أسياس أفورقي» منحها للمعارضين السودانيين.

وإذا كان هاجس الأمن هو الذي حظى بمكان الصدارة في اللقاء الثنائي بين البشير ومبارك، إلا أن دوافع اتمام «مصالحة ما مع السودان تكمن في جانب منها، **في مخاوف السياسة المصرية من النفوذ الاسرائيلي المتنامي في أريتريا الذي يهدد بتعريض أمن البحر الأحمر لقلاقل محتملة لن يكون اخرها** النزاع الاريتري -اليمني **العسكري المسلح حول الجزر الثلاث «حنيش» الكبرى والصغرى، «وزقر»** والذي بات يهدد خطوط الملاحة الدولية عند مضيق باب المندب من جانب، ومن جانب اخر القلق المصري من الانباء التي تشير إلى **شروع أثيوبيا مؤخرا في انشاء مشروعين لتخزين مياه النهر، دون اتفاق مع بقية دول حوض النيل،** مع أن مصر تحصل على نحو ٨٦٪ من حاجتها من المياه التي تأتي من أثيوبيا عبر النيل الأزرق، وبرغم وجود لجنة مصرية- أثيوبية مشتركة قد تشكلت في عام ١٩٩٣ لبحث أوجه التعاون بين البلدين في مجال مياه النهر، **وهو ما يهدد باحداث خلل في توزيع الحصص الراهنة لمياه النيل، الذي لا تحكمه أية اتفاقات سوى اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان،** وهو ما يفرض فتح نوافذ لحوار مصري- سوداني لبحث نتائج هذا الخطر المستجد، الذي يهدد الأمن القومي لكلا البلدين معا.

وبطبيعة الحال، فقد تلاقت تلك الدوافع السياسية المصرية، مع توسم الحكومة السودانية ،في أن تلعب القاهرة دورا في اخراجها، من عزلتها الدولية، التي اخذت في التصاعد، منذ أدرجت الادارة الأمريكية، السودان في قائمة الدول التي تدعم الارهاب في اغسطس عام ١٩٩٣ ،وحتى

العلاقات المصرية السودانية

عقوبات مجلس الأمن الأخيرة، التي كانت **حكومة البشير -التي لا يمكن تبرئتها من المسئولية عن دفع الأمور إلى هذه النتيجة بفعل سياساتها المغامرة والمقامرة- تأمل في أن تلعب مصر دورا في عدم تصعيدها.**

ولأن اللقاء بين **الرئيس مبارك والبشير** ، لم يكن سوى مجرد خطوة نحو تحسين العلاقات بين البلدين، تتوقف نتائجها النهائية على الخطوات التي ستتلوها ، لذلك اعتبرت السياسة المصرية أن الكرة قد أصبحت الآن في الملعب السوداني، وهو ما عبر عنه بوضوح: **د. أسامة الباز** بقوله فور انتهاء اللقاء، أن الطريق واضح الآن أمام الحكومة السودانية لتبدى نوايا طيبة وتغير سياساتها.

وفي سياق ابداء حسن النوايا اتخذت الحكومة السودانية مجموعة من الاجراءات التي اعقبت لقاء القمة، فأوقفت الحملات الدعائية المعادية للحكومة المصرية في اعلامها، ورحلت عددا من الجماعات الاسلامية المعارضة لبلدانها من السودان واعادت العمل بتأشيرات الدخول اليه بعد أن كانت قد الغتها لمواطني الدول الاسلامية وأعلن وزير الخارجية السوداني «علي عثمان محمد طه» أن اتفاقا لتسليم المجرمين قد وقع بين مصر والسودان لتبادل المعلومات ، بما يضمن تسليم أي متهم يثبت تورطه في ارتكاب جريمة من شأنها الاخلال بالأمن في الدولتين. كما أكد أن السودان سلم مصر قائمة تضمن رصدا لجميع تحركات المتهمين الثلاثة المتورطين في محاولة اغتيال الرئيس «مبارك» بعد أن افادت التحريات أن أحدهما ما زال هاربا داخل السودان.

أما ما جرى على الجبهة المصرية فقد كان مختلفا، إما لأن الاجراءات السودانية التي تم اتخاذها لم تكن كافية من وجهة النظر المصرية، وأن السياسة المصرية قد أخذت بعين الاعتبار الضغوط الاثيوبية والأمريكية التي تسير في اتجاه عزل السودان وحصاره. فاللجنة الأمنية المصرية التي تشكلت في سياق اللجان الأمنية من كلا البلدين لبحث



الرئيس الاثيوبي زيناوي

الموضوعات المعلقة بينهما، عادت من الخرطوم دون أن تحرز تقدما في مهمتها، بعد أن نشب خلاف بينها وبين السلطات السودانية حول القضايا الموكولة اليها بحثها، وبعد أن اتهمت من قبلها باثارة قضايا لم يكن هناك اتفاق بشأنها. ومن جانبها قللت الصحافة الرسمية المصرية من شأن لقاء مبارك والبشير، وحرصت حتى على تقديم تفسير للمقابلة الودية البروتوكولية التي حظى بها عند حضوره لأعمال قمة القاهرة قائلة: أن الرئيس السوداني هو الذي ألقى بنفسه في أحضان الرئيس مبارك» !، وهو حرص كان يمكن تفهم دوافعه، في سياق التصريحات الرسمية المصرية، التي كادت تتنصل حتى من عقد قمة القاهرة، من فرط تكرارها ، بأنها لم تكن موجهة إلى أحد. لولا مفاجأة تقدم مصر بمشروع القرار الذي أصدره مجلس الأمن بامهال السودان ثلاثة أشهر لتسليم المتهمين الثلاثة بمحاولة اغتيال مبارك قبل فرض حظر جوي جزئي على شركات طيرانه الوطنية. الطرف السوداني اعتبر الاجراء المصري ، خروجا على الاتفاق الذي تم بين مبارك والبشير، بحل خلافاتهما بالحوار الثنائي أو في اطار اقليمي لا دولي، وقال «علي عثمان محمد طه» وزير الخارجية السوداني، إن المفاجأة بدت في اصرار الطرف المصري، على العودة بالخلاف إلى ساحة مجلس الأمن، بعد الاتفاق في القمة العربية على المضي في طريق الحوار والتعاون الثنائي، لكن مصر اختارت المنبر الدولي بديلا عن التعاون الثنائي ولوحت بعصا التهديد بالعقوبات الدولية.

ومن جانبها حرصت السياسة المصرية على توضيح خطوتها بأنها احتواء لاتجاه داخل مجلس الأمن يقوده الاثيوبيون و الأمريكيون لفرض عقوبات أشد ضراوة على الخرطوم. وفي تصريحات للصحف أوضح **السفير سيد قاسم المصري ، مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولي**، إن مجلس الأمن استجاب للمطالب المصرية، بعدم اتخاذ أية خطوات تسبب مصاعب للشعب السوداني ، أو تزيد معاناته، وقال أن القرار، هو خطوة تحذير نهائية للحكومة السودانية، بأن الأمر أصبح في غاية الخطورة، في اشارة واضحة أن تصعيد العقوبات ضد السودان توطئة لوضعه تحت الحصار، هو الخطوة التالية.

واذا كان هذا التبرير مقبولا، فان الدبلوماسية المصرية، مطالبة بالبحث عن اجابات دقيقة عن تلك الاسئلة : اذا كانت الاطراف الدولية والاقليمية تجد في تصعيد العقوبات ضد السودان تمهيدا لوضعه تحت الحصار الدولي تحقيقا لمصالحها ، فما هي مصلحة السياسة المصرية في أن تصبح محاطة من شمالها وجنوبها وشرقها بثلاث دول عربية محاصرة؟ لاسيما وان الطرف الاثيوبي الذي يلعب دورا رئيسيا في تصعيد المواجهة مع الخرطوم ، يسعى لاعادة رسم الخريطة الاقليمية، بما يعطيه موقع الصدارة في القارة الافريقية في مواجهة غير معلنة حتى الآن مع السياسة المصرية؟؟ وهل بوسع ان تتحكم في طبيعة وشروط العقوبات الدولية ، متى بدأ تنفيذها ؟ وما هو الحال اذا صدقت المزاعم السودانية ، بأن المتهمين الثلاثة بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك قد غادروا السودان فعلا؟ وهل تعتقد القاهرة أن تشدد واشنطن وأديس أبابا في تصعيد العقوبات ضد السودان ، هو دفاع عن حياة الرئيس مبارك؟ وما هي البدائل المطروحة، اذا ما قادت المخاطر المحتملة لحصار السودان، إلى فصل شماله عن جنوبه، واحكام سيطرة القوى الاقليمية الموالية لإسرائيل على منابع نهر النيل؟!.

على الرغم من أن رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ، يدرك جيداً أن حكومة الليكود السابقة برئاسة شامير قد سقطت (سنة ١٩٩٢) بسبب الاستيطان ، فانه يدير اليوم سياسة استيطانية واسعة يسمونها فى إسرائيل "سياسة الخطف" .. واثقامن أن ماحدث مع شمير لن يحدث له وأن الاستيطان من شأنه أن يكون السبب فى البقاء فى الحكم أربع سوات أخرى بعد العام ٢٠٠٠.

نتنياهو والاستيطان:

قليل من الكلام وكثير من العمل



شامير



شارون

رسالة حيفا: نظير مجلي

كان **اسحاق شامير** ، يستغل كل فرصة وكل ميزانية من أجل زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين اليهود فى الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السورى وكان المهندس والمنفذ للعملية ارئيل **شارون** وكلاهما لم يكترثا للرأى العام العالمى أو للإدارة الأمريكية أو للغرب عموما . وبالاضافة إلى قناعتهما الأيديرلوجية بالاستيطان فى أرض إسرائيل ، أرض الآباء والأجداد" ، استعملا الاستيطان أداة لاستفزاز المفاوضين العرب بعد مؤتمر مدريد حتى يتركوها . وتتهمهم إسرائيل بعرقلة المفاوضات كالعادة.

فقررت حكومة **جورج بوش** الأمريكية ، آنذاك ، إعطاء إسرائيل ضمانات مالية لقروض أمريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار ، لكنها اشترطت أن لايذهب أى سنت من هذه المبالغ إلى الاستيطان . ثم راحت تماطل وتماطل فى التنفيذ حتى مرور الانتخابات البرلمانية. **وسقط شامير والليكود** يومها وفاز رابين بالحكم على رأس حكومة حزب العمل . ووافق على الشرط الأمريكى وحصل على الضمانات.

ومرت أربع سنوات . كان على حكومة حزب العمل أن تواصل جوانب عدة من سياسة الاستيطان التى رسمها الليكود . ولكى تأمن جانب المستوطنين . المعروفين بتطرفهم وبزعيقهم . نفذت القرارات الحكومية فى هذا الشأن . وكانت النتيجة أنه فى**ظل حكومتى** رابين وبيرس (٩٢ - ١٩٩٦) زاد عدد المستوطنين اليهود فى المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة بنسبة ٥٠٪ (أصبحوا ١٥٠ ألفا فى الضفة والقطاع و٣٥ ألفا فى الجولان) **وهذا عدا عن الاستيطان فى القدس وضواحيها** فهذه لاتحسب فى إسرائيل لأنهم يعتبرون القدس الشرقية أيضا جزءا من القدس الكبرى ،" **العاصمة الموحدة والوحيدة ، الباقية للأبد تحت سلطة إسرائيل** "!

وقد جاء **نتنياهو** إلى الحكم بفارق ٣٠ ألف صوت فقط ، تغلب فيها على **شمعون بيرس** .وهو مدين بهذه الأصوات لمجموعات سكانية صغيرة عديدة .**المستوطنون يقولون له : نحن الذين حسمنا الانتخابات لصالحك** . **والمتدينون يقولون له الأمر نفسه** . **وكذلك المهاجرون الروس . واليهود الشرقيون** .وهو لايستطيع إلا قبول هذه " الجميلة" والتعاطى معها . ومنذ بداية حكمه أعلن سياسته

الاستيطانية الجديدة :

– استيطان في كل مكان في " أرض إسرائيل ".

– الغاء الحظر الذي قررته الحكومة السابقة على توسيع المستوطنات القائمة.

– التعامل مع المستوطنات القائمة كما مع كل البلدان الإسرائيلية الأخرى داخل الخط الأخضر (حتى هذا القرار ، كان كل تغيير أو تطوير أو ميزانية في مستوطنات المناطق المحتلة ، منوط بقرار لجنة وزارية خاصة)

عندما سئل عن ذلك ، قال نتنياهو (خلال زيارته إلى الولايات المتحدة): " **حزب العمل زاد عدد المستوطنين بنسبة ٥٠٪ فماذا تتوقعون مني**" .لكن الذين سمعوه ، خصوصا في واشنطن ، وفيما بعد في القاهرة وعمان ، العاصمتين العربيتين اللتين استقبلتاه ، قالوا : نتنياهو لن يقيم مستوطنات جديدة- هكذا وعدهم - والاستيطان الذي يتحدث عنه هو للتجاوب مع الزيادة الطبيعية لعدد السكان.

والسؤال هو: ماذا يجري في الواقع ؟

الاجابة عن السؤال تكمن في جملة واحدة قالها نتنياهو خلال لقائه مع وفد من زعماء المستوطنين اليهود في المناطق العربية المحتلة ، في مطلع الشهر (آب / أغسطس) ، إذ قال : أنا أؤمن بمبدأ" **القليل من الكلام والكثير من العمل**" ،وهذا ينطبق على الاستيطان فأرجوكم الالتزام به.

ووفق هذا المبدأ تمت حتى الآن الأمور التالية:

إخراج كل المشاريع الاستيطانية في القدس الشرقية وضواحيها ، من الأدراج ودراسة تنفيذها وكل المشاريع تتحدث عن تهويد القدس العربية ، أي جعل عدد السكان اليهود فيها أكبر من عدد العرب ، وذلك بالتضييق على العرب من جهة (على سبيل المثال هناك قانون ينتظرنه يقضي بسحب الهوية الإسرائيلية من كل مواطن يغادر المدينة لمدة سبع سنوات . وهو يطبق فقط على سكان القدس العرب) وبزيادة الاستيطان اليهودي فيها.

وزير الداخلية **إيلي سويسا** (من حزب شاس لليهود المتدينين الشرقيين) ، الذي كان محافظا لمنطقة القدس ويعرف المنطقة جغرافيا وهو نفسه يحمل آراء متطرفة جدا بالنسبة للاستيطان، **طرح خطة لضم عدد كبير من المستوطنات المحيطة بالقدس الى بلدية القدس (أي ، عمليا ورسميا ، ضمها الى حدود دولة إسرائيل . وهو الأمر الذي لم تجرؤ عليه حتى حكومة شامير)** .

ووزير البنى التحتية **ارئيل شارون** ،بدأ خطة للبناء الاستيطاني في القدس **بحيث تتواصل الأحياء اليهودية ولاتبقى على أرض فارغة وتمنع أي تواصل للأحياء العربية**.

ووزير الاسكان الجديد ،**مئير بوروش** (وهو رابي من حزب " اغودات يسرائيل "، الذي يرفض دخول الحكومة بمنصب وزير ويكتفي بمنصب نائب وزير بشرط أن لايكون هناك وزير فوقه) ، بعد خطة البناء السكني المباشر في القدس.

والمشروع الاستيطاني في القدس ، هو في نظرنا ، أخطر من كل مشاريع الاستيطان الأخرى لأنه يحمل **أبعاداً سياسية ودمغرافية ودينية تقزم الحق الفلسطيني الديني وتقضي على الحق السياسي الفلسطيني فيها**.

وحول هذا الموضوع يوجد شبه اجماع في الساحة السياسية الحزبية الإسرائيلية.

– المشكلة الاستيطانية الأخرى هي في الخليل ومنطقتها. هناك توجد **خطة لجعل المدينة العربية الكبرى (١٠٠ ألف نسمة ، من دون القرى) مدينتين ، واحدة عربية وأخرى يهودية كبرى . ومن البداية يتحدثون عن سلخ حوالي ٣٠٪ من الخليل وأحيائها لصلحة المدينة اليهودية**.

المدينة التي يتحدثون عنها ستشمل **كريات أربع** ، وهي مستوطنة قائمة حاليا ويوجد مخطط لتوسيع البناء فيها بنسبة كبيرة والأحياء اليهودية في قلب الخليل (**تل رميدة وبيت هداسا**) والمنطقة الممتدة مابينهما.

هذا المخطط الاستيطاني ، بالمناسبة ، هو الذي يحكم سياسة **نتنياهو** بالنسبة لمستقبل الخليل . وليس الموضوع الأمني فحسب والمماطلة في الانسحاب من الخليل وتغيير الاتفاق الموقع عليه بشهادات دولية بشأن الانسحاب من الخليل ، أمران مرتبطان برغبة المستوطنين.

– توسيع الاستيطان في بقية المناطق ، لايعرف بعد كيف سينفذ بالضبط ولكن بعض الأمثلة التالية ستعطي صورة ما:

* هناك (٢٥٠٠) وحدة سكن كان العمل **بها قد توقف وسيستأنف فورا** .وهذه الوحدات منتشرة على كافة أنحاء الضفة والقطاع.

* وزير الاسكان ،**بوروش** ،كشف عن خطة استيطان جديدة تستهدف زيادة عدد السكان في منطقة المثلث على الخط الأخضر (**على حدود طولكرم وقلقيلية) بسبعين ألف مستوطن** .والحديث ليس عن مستوطنات جديدة بل توسيع المستوطنات القائمة ، بأحياء سكنية جديدة.

* **زيادة الميزانيات لمجالس المستوطنات المحلية والبلدية** .وقد كانت الدفعة الأولى بمقدار ١٦ مليون شيكل (**٥ ملايين دولار**) ،ستعقبها دفعات أخرى بقيمة ٤٠ مليون شيكل لتغطية العجز في ميزانياتها .

* اقامة مكاتب حكومية وتوسيع شبكة الدوائر الرسمية وتوسيع المؤسسات التعليمية في المستوطنات باعتبارها وسائل لتشجيع الاستقرار . فوجود هذه الدوائر يشجع المستوطنين على البقاء.

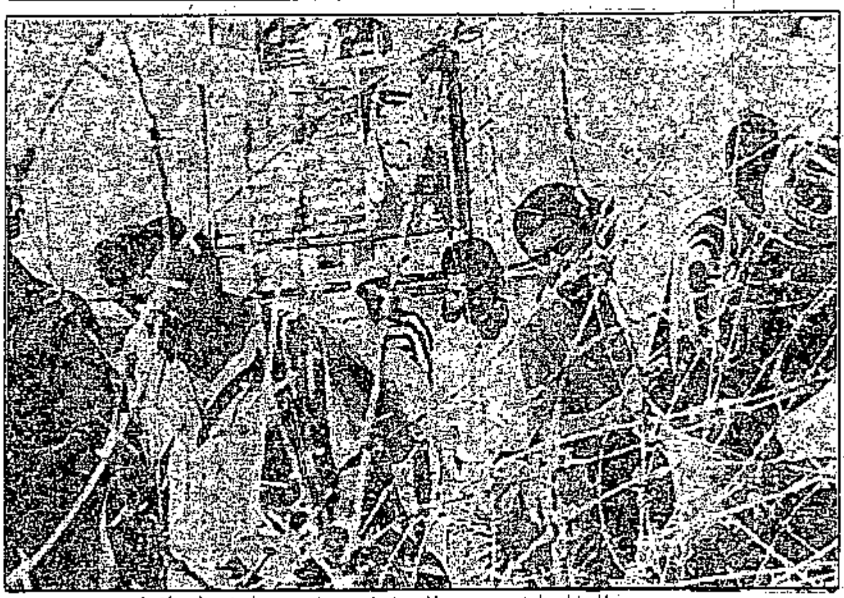
* **تخصيص ميزانية في وزارة التجارة والصناعة لتشجيع الصناعات في المستوطنات** ،لضمان أماكن العمل.

* **اعادة كل الامتيازات المالية التي كانت أعطيت في الماضي للمستوطنين لتشجيعهم** .فأسعار البيوت في المستوطنات يتراوح مابين ربع وثلث الأسعار في إسرائيل نفسها . وشروط قروض الاسكان سهلة ومليئة بالمغريات والاعفاءات.

بهذه السياسة الاستيطانية ينطلق نتنياهو . والهدف الأول منها **هومنع تحول مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني الى دولة فلسطينية ، وتعزيز الوجود اليهودي في أرض إسرائيل التاريخية**.

وعندما سئل نتنياهو عن أخطار هذا التوجه على العلاقات مع العالم الغربي والعربي والفلسطينيين واحتمال أن تقطع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل ، أجاب نتنياهو بكل راحة(خلال لقاء مع المحررين السياسيين في الصحف الإسرائيلية ، الذين رافقوه إلى عمان):

"**لاتخافوا . لاخطر البتة على التطبيع . مع الأردن رأيتم بأعينكم ما الذي اتفقنا عليه في الشهر الماضي وقعنا على أكبر صفقة لبيع النفط مع مصر وسنوقع على صفقة أخرى للغاز . مع دول الخليج ستستمر العلاقات كما عهدتموها والغرب يفهمنا . هذه هي سياستنا ، ومن أجلها انتخبنا**".



عمال فلسطين يعودون إلى غزة بعد يوم عمل في اسرائيل

خطة قادة الليكود لاحباط عملية التسوية ولاسيما مع الجانب الفلسطيني لن تكون، كما يعتقد البعض من خلال إعلان دراسي، بالغاء اتفاق اوسلو أو رفض الاتفاقات المرقعة مع الحكومة السابقة، وإنما من خلال سلسلة من الخطوات تتعامل مع الواقع الناشئ ومع الاتفاقات نفسها التي تترك الباب مفتوحا على مصراعيه لشتى أنواع المناورات والتفسيرات والتأويلات!.

ومنذ البداية ،وقبل وصوله إلى رئاسة الوزراء، حدد نتنياهو خطة حزبه على الشكل التالي : يجب ان تنصب الجهود على إفراغ الاتفاقات مع الجانب الفلسطيني- على محدوديتها-من أى مضمون.

فى مجال التحرك ضد خطة نتنياهو

رسالة القدس

حنا عميرة

ولقد تطرح دور غولد المستشار السياسي لنتنياهو ، منذ وقت مبكر،ومن خلال سلسلة من المقالات نشرها فى صحيفة «جيروزاليم بوست» خلال العامين الماضيين بصياغة فلسفة «خطة التفريغ» والاسس التى تقوم عليها ومما لفت الانتباه أن أحد أهم هذه الأسس يستفيد من سياسة حكومة حزب العمال وأسلوب تعاملها مع الاتفاقيات المرقعة مع الجانب الفلسطيني.

ففى ١٧/ ١٢/ ١٩٩٣ ، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من التوقيع على اتفاق أوسلو، **كتب غولد** فى الصحيفة المذكورة مقالا تحت عنوان «**رابين يتحول إلى أحد منتقدي اتفاق أوسلو**» أشار فيه بشكل محدد إلى أن رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين اتى بسابقة هامة جدا تزيل التطبيق الاتوماتيكى لمراحل اتفاق اوسلو ولا تلتزم بالجدول الزمني للاتفاق **وتشترط تطبيق الاتفاق بالتزام**

الجانب الفلسطيني بالحفاظ على الأمن!!.

وبعد ذلك جاء، اتفاق أوسلو ب، ليعزز هذا المفهوم بشق عشرات الكيلومترات من الطرق الالتفافية وما يعنيه ذلك من مصادرة لالاف الدونمات من الاراضي العربية بحجة حماية امن المستوطنين والمستوطنات.

وفى هذا الاطار أيضا جرى **استبدال عبارة الانسحاب فى أوسلو أ إلى أعادة الانتشار فى أوسلو ب ، وجرى استبدال التنسيق فى السيطرة على المعابر والجسور والموانئ إلى السيطرة الاسرائيلية عليها ،وتاجيل اعادة الانتشار من مدينة الخليل، واستبعاد اعادة الانتشار من المناطق ب و ج ، وترحيل قضية المياه إلى المرحلة النهائية ،واهمال موضوع اعادة النازحين، وعدم اطلاق سراح المعتقلين، وابقاء الحصار المفروض على القدس وعزل الضفة والقطاع، بالاضافة الى قائمة طويلة من الانتهاكات ابتدأتها الحكومة الاسرائيلية السابقة وتواصلها الحكومة الحالية** التى ما كان عليها إلا البناء على تلك السياسة واستكمالها فى اطار خطتها الداعية إلى تفريغ الاتفاقات من مضمونها أى الحيلولة دون أن تؤدي العملية التفاوضية إلى اقامة دولة فلسطينية أو المس بالمستوطنات أو اخراج القدس الشرقية من نطاق السيادة

خسائر الحصار الاقتصادي للفلسطينيين

تتراوح بين ٤ إلى ٥ مليون دولار يوميا

الاسرائيلية.

وفي اطار هذه السياسة اعلنت حكومة الليكود عن الغاء بعض القيود التي كانت مفروضة على الاستيطان سابقا واقرت مخطط «تسمين المستوطنات»، كما أعلنت عن نيتها لتحويل الطرق الالتفافية إلي بنية تحتية للاستيطان، وعن عزمها لشق مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية الجديدة في ستة مواقع رئيسية هي **القدس الكبرى وخط التماس بين الضفة واسرائيل وفي الغور، وفي المناطق الواقعة بين المستوطنات وفي جميع المناطق الاستراتيجية وذات الأهمية الحيوية لاسرائيل**. ويبدو أن هذه المهمة قد أوكلت إلى وزارة **اريل شارون** التي أطلق عليها وزارة البنية التحتية والتي أصبحت من أكبر الوزارات الاسرائيلية وخصصت لها ميزانية كبيرة جدا .أما بالنسبة للمقترحات الاسرائيلية الجديدة لاعادة انتشار الجيش من **الخليل** التي صاغها وزير الدفاع **اسحق مردخاي**، فانها تعني في حالة تطبيقها «**تقسيم المدينة مع ابقائها تحت السيطرة الامنية الاسرائيلية**». هذا بالاضافة إلي ما تنطوي عليه هذه السياسة من تأجيل لمفاوضات الحل النهائي إلي أجل غير مسمى.

ولم يقتصر عدم حصول الجانب الفلسطيني على نتائج في المجال السياسي لوحده وانما في المجال الاقتصادي، أيضا حيث يؤدي الحصار المتواصل إلي خسائر كبيرة تقدر بحوالي من ٤- إلى ٥ مليون دولار يوميا وترتفع معدلات البطالة بصورة خيالية ،وقد أشار تقرير البنك الدولي إلي انخفاض الدخل القومي العام في السنة الحالية بنسبة ١٢٪ وفي السنة الماضية بنسبة ٨٪ والسؤال هنا كم من الوقت يستطيع الجمهور الفلسطيني تحمل الاعباء المترتبة على تراكم الانخفاض في معدل الدخل؟! وكيف يمكن أن يستمر في دعم تأييد عملية السلام ما دامت نتائجها عليه بهذا الشكل!!

لقد أصبح واضحا أن ما يريده **الليكود** من وراء **سياسة التفريغ** هو تجميد الأوضاع العامة وتثبيت التسوية الانتقالية في مكانها الحالي **وتحويل الترتيبات الانتقالية إلي ترتيبات نهائية إن أمكن** وهذا سيؤدي طبعا إلي **تآكل دور السلطة الفسطينية وضرب مكانتها**.كما أننا لا نستطيع أن نتخيل أوضاعا تنهار التسوية فيها وتبقى السلطة!

لذلك فان أخطر ما في الأمر هو إتاحة مجال التحرك لحكومة الليكود في تنفيذ سياستها.. واتاحة الفرصة امامها للجمع بين هذه السياسة التوسعية من ناحية واستمرار اللقاءات والاتصالات معها من ناحية ثانية.. دون ان تضطر للاعتراف باسس عملية التسوية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

ان الحاجة الفلسطينية للرد على سياسة الليكود باتت أمرا لا يحتمل التأجيل..ولعل الاحداث الأخيرة في مدينتي **نابلس وطولكرم** هي اثبات كاف على عدم امكانية تجميد الأوضاع في مكانها الحالي وهي تستدعي اتخاذ خطوات سياسية محددة.

لقد استشعر **المجلس التشريعي الفلسطيني** أهمية اتخاذ مثل هذه الخطوات ودعا السلطة التنفيذية في مطلع شهر آب، إلي دراسة **امكانية تعليق المفاوضات ووقفها إلي أن تتراجع الحكومة** الاسرائيلية عن سياسة الاحتلال والاستيطان التي تمارسها وتؤكد التزامها **بالاتفاقات** المبرمة والتزامها **بتنفيذها** حسب الجدول الزمني المتفق عليه.

انها دعوة تستحق التفكير والدراسة والمباشرة في صياغة آليات التنفيذ المناسبة وليكن التحرك الفلسطيني لكسر اطواق حكومة نتنياهو على هذا الأساس.



عرفات ممسكا بيدي رجلي أمن اسرائيليين

خلف أضواء حملات الدعاية الانتخابية

أعتبر نفسى متابعا جيداً لنشاط اليسار الأمريكى وصحافته وكتابه وأحزابه ،وحتى من يعدون منهم« هامشيين» تماما..

وليس هذا على سبيل أداء واجب مهنى كما قد يتبادر إلى الاذهان، فالواجب المهنى قد لا يتحقق كثيرا بهذه المتابعة، على الأقل ليس بالقدر نفسه الذي يتحقق به من متابعة المؤتمرات الصحفية فى **البيت الأبيض والخارجية والبنتاجون** (وزارة الدفاع الأمريكية) والحلقات الدراسية فى مراكز الابحاث الجامعية وغير الجامعية.. وبالقدر نفسه الذى يتحقق الراجب المهنى بمتابعة الصحافة التقليدية (صحافة المؤسسة كما تسمى فى الدولة الأمريكية) مثل **واشنطن بوست ونيويورك تايمز.. ومجلة تايم ونيوزويك** وشهريات وفصليات بالعشرات.

تحولات اجتماعية تنذر بانفجارات خطيرة



بوب دول فى مهرجان انتخابى

يوم حزين لأطفال أمريكا الفقراء

إنما اليسار الأمريكى جدير بالمتابعة لأنه «ترموستر» الحياة الاجتماعية الأمريكية أكثر من أى مصدر آخر.

تأكدت من هذه الحقيقة فى الأشهر الأخيرة أكثر من أى وقت خلال ١٥ عاما أمارس فيها مهنتى كمراسل صحفى فى واشنطن.

كيف؟.

ان ما تكتبه «**نيويورك تايمز**» اليوم عن مشكلة قانون الرعاية الاجتماعية هو ما ظلت تكتبه صحف اليسار ،وبالأخص صحافة **الحزب الشيوعى الأمريكى وحزب العمال الشيوعى** منذ شهور.

ان ما تتناوله مجلة «تايم» الأسبوعية عن الحركة العمالية الأمريكية سبقتها إليه الصحف والمجلات اليسارية- المتعددة الاتجاهات- التى تصدر فى **نيويورك وفيلادلفيا ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو**.

وليس هذا لأن الصحافة اليسارية الأمريكية «أشطر» من الصحافة التقليدية ومؤسساتها الكبرى التى تضاهى ميزانياتها ميزانيات دولة متوسطة الحال. وتمارس نفوذا سياسيا وإعلاميا يتجاوز حدود الولايات المتحدة وينتشر فى أنحاء العالم.

رسالة واشنطن

سمير كرم

إنما لأن الصحافة التقليدية الأمريكية بعد أن آثرت تجاهل المشكلات الاجتماعية المتفجرة فى أمريكا طويلا ،وأستمرت فى الاهتمام بالمعارك الانتخابية وبقضايا الأمن القومي ومشكلة الارهاب الدولي.. أدركت أن الأمر لم يعد يحتمل أن تسكت. ربما صحوة حنين. أو خشية أن ينفض القارئ عنها. أو انتباه مهني على أنه لا يجوز الامتناع عن نشر ما ينبغى نشره ...لا أدرى.

المهم أننى أصبحت أقرأ فى الصحافة القومية الأمريكية التى توزع بالملايين وتكسب المليارات ما لم أكن أجده منشورا لا فى **الصحافة البلدية الفقيرة التى تعيش على التبرعات الفردية ولا تجتذب اعلانا واحدا من أى شركة..** والتى أصبح من المألوف أن تقرأ فيها نداءات إلى القراء بأن يتذكروها وهم يكتبون وصاياهم(...).

وهذا دليل دامغ على أن **القضية الاجتماعية بكل أبعادها بلغت حدا من التفجر فى الحياة الأمريكية لا**

الحرب ضد الفقر تتحول إلى حرب على الفقراء

الحكومة الأمريكية تنفق ١٠٤ مليار دولار على الرفاهية الاجتماعية للأغنياء مقابل ١٤ مليار للرعاية الاجتماعية للفقراء .. وتقرر إلغاء الأخيرة.

يمكن معه في نظر المعبرين اساسا **عن مصالح النظام القائم لجاهلها والاستهانة بها.. أو إخفاءها.**

وكي لا أستمر في حديث مجرد.. فانني سأسوق مثالا من طريقة معالجة الصحافة القومية الأمريكية لموضوع قانون الرعاية الاجتماعية الذي أثار ضجة منذ أن لاحت بوادر اقتراحاته التفصيلية من جانب **الحزب الجمهوري الأمريكي**- ذي الأغلبية في مجلس الكونجرس- وبالأخص بعد أن رضخ له ووقعه الرئيس الأمريكي (الديمقراطي) **بيل كلينتون** ضاربا عرض الحائط باعتراضات كل القيادات والمنظمات التي تعد أصلا القاعدة السياسية والشعبية للحزب الديمقراطي.

ففي موجة «الثورة» التي يقودها الجمهوريون من أجل «تقليص يد» الحكومة- وهي نقلة نوعية بعد أن كانت دعوتهم مجرد «تقليص نفقات» الحكومة - وجهوا هجومهم الكبير إلى برامج الرعاية الاجتماعية التي تتولاها الدولة. مثل رعاية المسنين **والعاطلين، وبرامج مساعدة أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، والحاق أبناء المهاجرين غير الشرعيين بالمدارس حتى لا يتحولو إلى أدوات للجريمة في مجتمع يضج بالجرائم والعنف..** وما إلى ذلك مما يندرج من برامج تحت عنوان **«الرعاية الاجتماعية».**

وقد أجمع المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون- من اليمين واليسار وما بينهما من اتجاهات ليبرالية -على أن القانون الجديد من شأنه تغيير وجه المجتمع الأمريكي الذي عرفه به الأمريكيون خلال أكثر من ستين عاما.. الوجه نفسه الذي أعطى للحكومة دوراً أساسيا ومسئولية كبيرة في انقاذ الاقتصاد من أخطر كارثة اقتصادية داهمته في أوائل الثلاثينات من هذا القرن . وقد حاول الجمهوريون أن يضفوا على قانونهم طابعا «رقميا» بحتا من خلال الحديث عن المبالغ التي يوفرها من نفقات الميزانية الاتحادية للدولة ،فانهم آثروا أن لا يتطرقوا إلى النتائج الاجتماعية لهذا القانون والآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب عليه في حياة القطاعات الفقيرة و«الطبقات التحتية»في المجتمع الأمريكي.

ولم يحل هذا دون فتح أبواب ونوافذ النقد ضد هذا القانون باعتباره **انعكاسا لشره المؤسسات الأمريكية الرأسمالية ،وانعكاسا في الوقت نفسه للوجه غير الانساني للحزب الجمهوري** الذي يعد الممثل الأول- بين الحزبين الكبيرين -في رعاية مصالح هذه المؤسسات.

ولتوضيح الصورة فان الحزب الجمهوري وضع المجتمع الأمريكي أمام موقف شبيه بذلك الذي يضع به صندوق النقد الدولي أي دولة نامية حين يفرض عليها شروطا للسياسة الاقتصادية تهدم تاريخا طويلا من الدعم للسلع أو الخدمات أو تهبط بالقدرة الشرائية للعملة الوطنية دون أي اعتبار لرد الفعل الجماهيري إزاء أشكال المعاناة التي تفرضها هذه الشروط.

والحقيقة أنه في حالة قانون الرعاية الاجتماعية الجديد في أمريكا بدأت الانتقادات والتحذيرات تظهر غير بارزة في أبواب بريد القراء في الصحف الأمريكية. وقد امتلأت خلال شهور متوالية بتحذيرات من مواطنين عاديين . وأحيانا من محللين اقتصاديين واجتماعيين ،من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على **زيادة إفقار الفقراء بحرماتهم من الرعاية التي تقدمها الحكومة**.. أو حتى خفض هذه الرعاية.

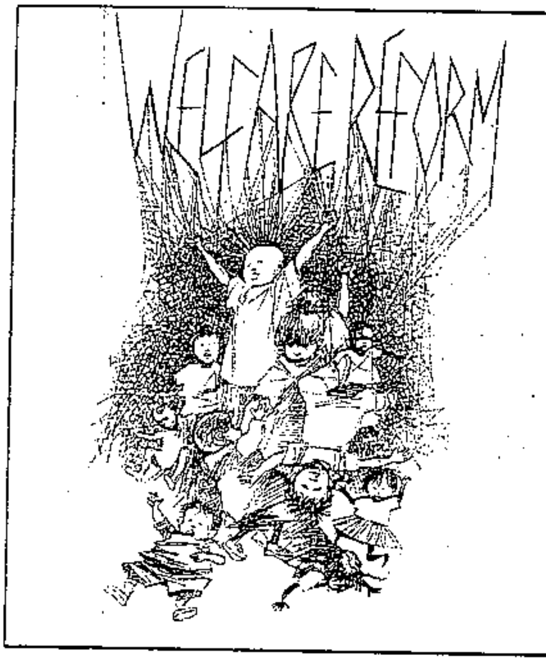
وبدأ يتضح شيئا فشيئا ان **أطفال الفقراء سيكونون في مقدمة ضحايا تنفيذ هذا القانون تليهم النساء ،وبعدهم المحاربون القدما.. إلخ.**

ولم يعد من الممكن أن تحصر المشكلة في خطابات يكتبها القراء إلى الصحف.. خاصة وأن لهجة هذه الخطابات تصاعدت، وأن **معظم كتاب الرسائل أصبحوا من أساتذة الجامعات أو رجال الدين أو زعماء المنظمات الأهلية المعنية بقضايا الفقر والجوع والتشرد والجريمة.**

وعلى سبيل المثال فان **«نيويورك تايمز»** نشرت في أوائل الشهر الماضي رسالة من **فريدريك ثاير** -كتب تحتها عبارة بخط صغير للغاية توضح أنه **أستاذ كرسي العلوم السياسة في جامعة بيتسبرج الأمريكية**- انتقد فيها بسخرية مريرة قول أحد زعماء الحزب الديمقراطي السناتور **دانييل موينيهان** لادعائه بان الإدارة الأمريكية الحالية حققت «العمالة الكاملة» .وأوضح البروفيسور **ثاير** أن المغالطة بلغت بالحكام في واشنطن إلى حد اعتبار أن نسبة بطالة ٦ بالمئة تعد عمالة كاملة. وذلك لأن هذا هو رأي النخبة الرأسمالية التي تقول أن نسبة بطالة صفر تؤذي الاقتصاد. وأضاف موضحا أنه حتى التسليم بأن نسبة البطالة قد هبطت إلى ٦ بالمئة فقط ينطوي على وهم كبير لأن **نسبة البطالة بين الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٩ سنة هي ١٩ بالمئة بين الذكور ،٢ر١٦ بالمئة بين الاناث. أما بين الشبان السود فان نسبة البطالة تبلغ ٦ر٣٧ بالمئة للذكورو ٦ر٣٢ بالمئة بين الاناث.**

بوبي هيربرت المعلق السياسي

شبكة الامان الجديدة بعد «اصلاح» الرعاية الاجتماعية عن صحيفة «ليبرال أوبنيون» الأمريكية



وهكذا لم يمض وقت طويل حتى بدأت الصحافة القومية الأمريكية تفرد مساحات واسعة وفي أماكن بارزة-حتى فى صفحاتها الأولى- لتحقيقات عن الآثار السلبية للتعديلات الجديدة فى قانون الرعاية الاجتماعية بهدف خفض نفقاته ثم علا صوتها أكثر فأصبحت هذه «الأزمة» موضوعا للمقالات الافتتاحية فى «**نيويورك تايمز**».. و «**لوس انجليوس تايمز**» و «**واشنطن بوست**».. إلخ.

وهنا أصبح من السهل أن يدرك من تابع مثلى صحافة اليسار الأمريكية أن الصحافة القومية الأمريكية تخلفت ، تأخرت ، كثيرا عن صحف اليسار التى غالبا ما تنظر إليها باحتقار من أعلى وكأنها خارجة على القانون أو صحافة منبوذة.. أو ليست صحافة أصلا.

بصحيفة «**نيويورك تايمز**»-ذات الشهرة العالمية كصحيفة متزنة ومعبرة عن «التيار العام» للنخبة الأمريكية الحاكمة- كتب مقالا بعنوان «هستيريا الرعاية الاجتماعية» قال فيه: إن أكثر الأصوات وأشد الناس مقدرة على الاحتفاظ بهدوئهم فى هذه العاصمة (واشنطن) لم يعودوا قادرين على ضبط انفعالهم وحجب غضبهم من هذا القانون الجديد **الذى يجرف مليون طفل فى أمريكا ليلقى بهم على كومة الفقر تماما مثلما يفعل البولدوزر..**».

وأضاف لينقل عن لسان هيوبرايس رئيس الجمعية القومية للحضر (وهى جمعية تعنى بقضايا المدن ومشكلاتها وتهتم من خلال ذلك بالمشكلات الاجتماعية للأمريكيين الأفارقة.. أى السود) عبارة تنطق بغضب رجل تعرفه واشنطن كلها بهدوئه: «**إن هذا التشريع لعنة بالنسبة لمعظم نساء أمريكا وأطفالها ممن لا يتمتعون بأى حماية. ويبدو أن الكونجرس قد انهكته الحرب ضد الفقر فقرر أن يشن حربا بدلا منها ضد الفقراء**».

ويتساءل بعد هذا: «ماذا سيحدث للنساء والأطفال الذين يعيشون على اعتمادات البرامج الاجتماعية عندما تنتهى المهلة المحددة لوقفها فى القانون الجديد؟ ماذا سيحدث عندما يكونون قد أنفقوا آخر سنت ويكون آخر طلب للحصول على وظيفة قد رفض ؟ من أين سيأتى الدخل اللازم لدفع الايجار وغاز التدفئة وملابس المدارس وأدواتها وما إلى ذلك؟ **هل تريدون فعلا لهؤلاء الأمهات اليائسات أن يتحولن إلى الدعارة أو تجارة المخدرات أو التسول؟ وهل هذه هى قيم العائلة التى يتحدثون عنها فى واشنطن؟**».

ويستمر الجمهوريون فى تجاهل الحقائق بترديد عباراتهم الجوفاء عن أن الذين يعتمدون على برامج الرعاية الاجتماعية يستمرون هذه الحياة ولا يبحثن عن عمل. يتجاهلون ما تؤكده الدراسات الأكاديمية من أنه لا توجد وظائف كافية فى المجتمع خاصة لأولئك الذين حرمتهم ظروف هذا المجتمع نفسه من اكتساب التعليم أو المهارات وأنه بينما هناك تخمة فى وظائف المتعلمين وذوى المهارات هناك ندرة شديدة فى الوظائف التى يمكن أن يشغلها هؤلاء التعساء. بل أن هناك تنافسا حادا على الوظائف التى لا تتطلب مهارات عالية بين من لا يملكون هذه المهارات والشبان حديثى التخرج من الكليات الجامعية المستعدين لأداء أى عمل بأجر ولو ادنى كثيرا من كفاءاتهم. ان كل وظيفة واحدة للمبتدئين تتاح فى سوق العمل يوجد مقابلها عشرة على الأقل من الباحثين عن مثل هذا العمل.

وقد أعلن **المعهد الحضرى** أن تطبيق القانون الجديد للرعاية الاجتماعية سيؤدى إلى **اسقاط ٣٫٥ مليون طفل أمريكى من جداول المشمولين بالرعاية بحلول عام ٢٠٠١ أى بعد انقضاء أقل من خمس سنوات، ويبلغ الرقم ٤٫٩ مليون طفل بحلول عام ٢٠٠٥.**

فى اليوم التالى كتب انتونى لويس ، وهو معلق آخر فى «**نيويورك تايمز**» معظم اهتماماته تنصب أساسا على قضايا السياسة الخارجية، وله فيها مواقف موضوعية ونظيفة إزاء قضايا مثل فلسطين والبوسنة والارهاب.. كما كان كذلك قبل ربع قرن إزاء قضية حرب فيتنام- تعليقا بالغ المرارة عن القانون الجديد بعد أن وقع عليه **كلينتون** وكان اعتراضه آخر أمل لوقف هذا البولدوزر- قال فيه: إن هذا القانون يغير الاتجاهات الأمريكية الاساسية . ففيما كان التفاؤل والكرم والسمات الاساسية للشخصية الأمريكية إبان فترة ظهور السياسة الاقتصادية الجديدة(التى أدخلها **روزفلت** فى أوائل الثلاثينات) حين كان بامكاننا أن نحل أى مشكلة وأن نتحمل أى عبء معا، وكنا نصف مجتمعنا أنه مجتمع القدرة على الفعل.. فان قانون الرعاية الاجتماعية هو النقيض . انه يخرج من التشاؤم أو اللامبالاة ليتخلى عن الجهود لحل المشكلة الاجتماعية العميقة . ذلك أنه يستبدل الكرم بانعدام الشعور ، بالقسوة.

بل إن القانون ينطوى على استقطاعات

معركة قانون «الرعاية الاجتماعية» للمحتاجين من خلال الصحافة القومية الأمريكية .. ومن خلال صحافة اليسار

ويختتم لويس تعليقه قائلا: «إن أكثر ما يثير الاضطراب بشأن تضحية هذا القانون بالاطفال أنهم سيكبرون وسيطاردون مجتمعنا. ويوما ما سيوافق الأمريكيون على ما قاله النائب الديمقراطى عن جورجيا **جون لويس** لزملائه وهم يقررون هذا القانون: «أين هو **إحساسكم بالفضيلة؟ ما الفائدة التى يمكن لأمة عظيمة أن تستفيدها اذا هى هزمت العالم كله وخسرت روحها؟**.

ثم جاءت افتتاحية «نيويورك تايمز» بعنوان «يوم حزين لأطفال الفقراء» .. يكاد ينقل حرفيا ما قالته صحيفة الحزب الشيوعى الأمريكى «**عالم الشعب**» الأسبوعية قبل أكثر من ستة أشهر وصفت دفاع الرئيس كلينتون عن قراره بتوقيع هذا القانون «الشرس» بأنه «**بالغ فى حسناته الضئيلة وتجاهل عيوبه الفادحة**». وقالت: إن هذا القانون «ليس اصلاحا انما هو عقاب. وأسوأ ما فيه أنه يحرم العمال العاطلين من كوبونات الطعام (المجانى) اذا تجاوزت فترة بطالتهم ثلاثة أشهر كل ثلاث سنوات. حتى ولو لم يكن لهم ذنب فى فصلهم ولا يستطيعون **الحصول على عمل** آخر.

كبيرة للغاية من اعتمادات مساعدة الأطفال المعاقين والمهاجرين الذين يعيشون دون مستوى الفقر.. ولهذا تقول **نيويورك تايمز** بلغة لا تقرأ فيها عادة فان تأثير القانون على المدن سيكون مدمرا، خاصة تلك التى توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين. وتنزل - مختتمة- ليس من الإنسانى أن نزيل الضمان الاتحادى بمساعدة اجتماعية. إن تشريعا يخلق فقرا طفوليا ليس طريقة مقبولة لإنهاء رعاية الدولة كما نعرفها».

طبعا لا تزال صحافة اليسار تتقدم على الصحافة القومية فى متابعة قضية الازمة الاجتماعية رغم محاولة الأخيرة اللحاق بها.

صحيفة حزب العمال الشيوعى الأمريكى «**عالم العمال**» - مضت خطوة أبعد اذ وصفت القانون بعد توقيع كلينتون عليه بأنه «**ارهاب اقتصادى وسياسى**» وهو نفس ما وصف به بيان **للحزب الشيوعى الأمريكى**. وقال هذا البيان: إن الرئيس كلينتون بتوقيعه القانون الجديد للرعاية الاجتماعية «**يرتكب خطأ حسابيا جسيما فى معركته الانتخابية. فان هذا التشريع الجمهورى سيدفع ملايين الأمريكيين إلى الفقر والموت. الأمر الذى يجعل الحاق الهزيمة بالكونجرس الواقع تحت سيطرة الحزب الجمهورى الذى أصبح حزبا شبه فاشى قضية حياة أو موت**».

ولا تقدم «الصحافة القومية» الأمريكية تحليلا مقنعا لسياسات زيادة إفقار الفقراء فى أمريكا.. ربما باستثناء إشارات سريعة إلى حقيقة **ان الذين يصوتون لإلغاء اعتمادات إعانة الفقراء يصوتون لزيادة ميزانيات التسلح من الانفاق العسكرى كل عام** ويتهمون كلينتون - بسبب خفض الميزانية العسكرية بنسبة ٥ بالمئة منذ عام ١٩٩٣- بأنه يعرض الأمن القومى للخطر ويضعف قدرات أمريكا الدفاعية فى عالم لا يزال محفوفا بالمخاطر.

لكن الصحافة اليسارية الأمريكية- معبرة عن برامج أحزاب اليسار وتنظيماته السياسية الجماهيرية- تقدم تحليلها الواضح والمحدد لهذا الارهاب الذى تمارسه الطبقة الحاكمة الأمريكية.

لقد كتب **جاس هول** رئيس الحزب الشيوعى الأمريكى تحليلا منفصلا فى صحيفة الحزب يوم ١٠ أغسطس الماضى كان من أهم ما جاء فيه:

لماذا تعمل أمريكا المؤسسات والكونجرس الذى تشتريه بأموالها لتمزيق شبكة الأمان المتمثلة فى خط الحياة الذى تكفله البرامج الاجتماعية؟ من المؤكد أن الهدف ليس موازنة الميزانية الأمريكية أو خفض الدين القومى.

«لماذا اذن» ليس لأن المال غير متوفر. ليس لأن الحكومة لا تقدر على الانفاق على هذه البرامج، بل على زيادتها، **إنما السبب ببساطة هو الجشع. ان المؤسسات الاحتكارية العملاقة، الامبراطوريات المالية ونخبة الاثرياء الذين يملكون المؤسسات يريدون أن يصبحوا أكثر ثراء بجعل الفقراء أشد فقرا**. انهم يريدون أن يأخذوا لأنفسهم كل الأرباح وأن يحملوا كل نفقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية على ظهور الشعب العامل.

«لهذا تنفق أمريكا المؤسسات مليارات الدولارات على آلة الدعاية التى تروج الارهاب العقائدى لتخويف الناس وخداعهم ليعتقدوا أن الحكومة (الدولة) أكبر مما ينبغى أو أنها تفرط فى التدخل فى شئونهم ذاتها موغلة فى البيروقراطية وتراكمت بسبب نفقاتها الديون. وهم يفعلون هذا باطلاق الاكاذيب وبالخداع وخلق الخرافات من أجل إنهاء مسئولية الحكومة عن الرعاية الاجتماعية للناس».

ويقول **هول** ان النخبة التى تفرض هذه السياسة هى نفسها التى تحاول اشاعة الخوف من الارهاب الخارجى، بينما **الاسباب الحقيقية للارهاب وممارسته وجذوره هى من طبيعة طبقتنا الحاكمة فى هذا المجتمع الرأسمالى الذي لا يحركه سوى دافع واحد تحكمه وتديره طبقة واحدة هى طبقة رأسمالية المؤسسات، وهى واحدة من أشد الطبقات الحاكمة قسوة وعنفا فى تاريخ المجتمع الطبقى**».

وبطبيعة الحال فان الصحافة القومية الأمريكية لم تتحول إلى صحافة يسارية فجأة، وكتابها لم يصبحوا يساريين بين يوم

□ رسالة واشنطن □

صحيفة الحزب الشيوعى الأمريكى:

«كلينتون يلقى القنابل على الفقراء»

وليلة.. فنسبة المواد التى تحذر من أخطار هذه السياسات التى تزيد معاناة الفقراء فى أمريكا بينما البلاد كلها تتحدث عن ازدهار اقتصادى والشركات والمؤسسات تحقق أرباحا قياسية ، هى نسبة صغيرة من المواد الاخبارية ومن صفحات الرأى فى تلك الصحف، فهى لا تزال وستبقى مشرعة الأبواب والصفحات أمام المدافعين عن هذا النوع من القوانين وعن هذه السياسات ، وهم كثيرون ،وعلى رأسهم المديرون التنفيذيون للمؤسسات الاقتصادية وأعضاء الكونجرس وقادة المنظمات اليمينية من كل نوع.. فضلا عن الكتاب المحترفين والصحفيين ذوى الشهرة الواسعة الذين ارتبطت أسماؤهم لسنوات طويلة بمصالح المؤسسات.

ولا يتعدى النشر فى «الصحافة القومية» حدود التحذير من مخاطر الاندفاع فى سياسات اقتصادية واجتماعية ترفع معدلات السخط بين الامريكيين العاديين،وهى -بالطبع- لا تقدم برامج أو سياسات بديلة. ولا تنشر كلمة واحدة عن برامج اقتصادية أو اجتماعية خارج إطار الحزبين الكبيرين أو الحزب الثالث الذى يرتبط بأفكار وطموح الملياردير **روس بيرو** مرشح الرئاسة فى انتخابات ١٩٩٢.

وبالتالى فان برامج الاحزاب والتنظيمات المستقلة واليسارية مجهولة تماما بالنسبة لقراء« **واشنطن بوست** » و « **لوس انجليوس تايمز** »..وما إلى ذلك. ولا يعرفها إلا من يقرأ صحف اليسار.

فى أوائل شهر أغسطس الماضى أصدرت مجموعة المنظمات السياسية التى يوجد لها مرشحون فى الانتخابات الأمريكية المقبلة



الرئيس كلينتون

(التى ستجرى يوم ٥ نوفمبر القادم). وهى انتخابات تشمل كل مستويات السلطة التنفيذية والتشريعية من رئيس الجمهورية الى أعضاء الكونجرس بمجلسيه إلى حكام الولايات وأعضاء المجالس التشريعية للولايات وحتى مجالس الأحياء.. بيانا سياسيا مشتركا دعت فيه اصدار «ميثاق للحقوق الاقتصادية». وحددت يوم ١٩ سبتمبر يوما لتنظيم مظاهرات ومسيرات واعتصامات وفصول للتوعية فى جميع الولايات من أجل الدعوة لهذا الميثاق.

وتهدف الدعوة إلى صياغة ميثاق للحقوق الاقتصادية يشمل النقاط التالية:

*** ضمان حق العمل فى وظيفة تكفل عيشا مقبولا.**

*** رفع الحد الادنى للأجور إلى ١٠ دولارات فى الساعة . أى مضاعفةالحد الادنى الذى لن يبدأ تطبيقه قبل عام ١٩٩٨.**

*** ضمان رعاية صحية مجانية وعلى مستوى لائق من خلال برامج تمولها الحكومة الاتحادية.**

*** ضمان إسكان لائق لاتتجاوز نفقاته نسبة ٣٠ بالمئة من دخل الفرد.**

*** ضمان تعليم مجانى فى كافة المراحل ومستوى رفيع.**

وقال البيان الذى أصدرته ،قائمة المرشحين المستقلين والتقدميين أن أضخم تحول للثروة فى التاريخ الأمريكى- من الفقراء من الطبقة المتوسطة إلى اغنياء المؤسسات -قد تم خلال السنوات العشرين الأخيرة. وقد هبطت مستويات المعيشة لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة . ولم يتقدم أى من الحزبين الكبيرين بأية خطط تهدف إلى عكس هذه الاتجاهات -على النقيض من ذلك فان الديمقراطيين والجمهوريين قد وافقوا على موازنة الميزانية بحلول عام ٢٠٠٢ ، ليس بخفض الانفاق العسكرى أو زيادة الضرائب على الأغنياء انما باقتطاعات كاسحة فى برامج الرعاية الاجتماعية والتغذية والاسكان والرعاية الصحية لباقى الأمريكيين».

وأكد هذا البيان أيضا أن الكل يعرف «أن المصادر البشرية متوفرة لخلق أمن اقتصادى للجميع، والمسألة هى كيف يستطيع الشعب أن يمسك بالسلطة بتوجيه هذه

قائمة المرشحين المستقلين و التقدميين تدعو ليوم من المظاهرات والاعتصامات من أجل اعلان ميثاق للحقوق الاقتصادية

..

فلا تنشر الصحف القومية الأمريكية كلمة واحدة عنها.

المصادرة إلى حيث تمس الحاجة إليها، ان الديمقراطيين والجمهوريين الذين تمولهم المؤسسات لن يتحركوا أبدا لاصدار ميثاق للحقوق الاقتصادية. الجمهوريون لا يعنيهم أمرنا والديمقراطيون يأخذوننا مأخذ التسليم لأنه ليس لدينا حزب آخر نتجه نحوه أصواتنا. وهذا يتطلب عملا سياسيا مستقلا يربط حملات كل المرشحين المستقلين والحركات الشعبية خارج المضمار الانتخابي من أجل أبناء سلطة الشعب».

ولم تظهر كلمة واحدة من هذا البيان في أي صحيفة قومية.. أو حتى صحيفة محلية أمريكية -خارج اطار الصحافة اليسارية **والعقائدية** -حتى بعد أن تنبهت الصحافة التقليدية إلى آخطار سياسات اليمين الحاكم وآهداف أمريكا المؤسسات. حتى صحيفة " نيويورك تايمز " التي تتخذ لها شعارا نشر كل مايعتبر نشره مناسبا لم تجد أن من المناسب نشر نبأ عن هذه الدعوة إلى ميثاق للحقوق الاقتصادية(...)

وبالمثل لم تنشر كلمة واحدة من- أو عن -بيان أصدرته **«العصبة الدولية للنساء من أجل السلام والحرية»** بشأن أزمة قانون الرعاية الاجتماعية.. على الرغم من انه احتوى على معلومات مهمة.. والصحافة التقليدية الامريكية تزعم انها بالاساس صحافة معلومات. فقد ذكر هذا البيان أن المؤسسات الامريكية الضخمة والمواطنين الامريكيين الأكثر ثراء، تلقوا اموالا للرفاهية الاجتماعية تفوق اموال برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء. **ففي عام ١٩٩٤ انفقت الولايات المتحدة ١٠٤٫٣ مليار دولار علي رفاهية المؤسسات و٢٨٢ مليار دولار على البرامج العسكرية ، في حين انفقت ١٤٫٤ مليار على برامج الرعاية الاجتماعية.**

وأوضح البيان النسائي(الذي نشر في صحيفة الحزب الشيوعي الامريكي) ان ما انفقته الحكومة علي رفاهية المؤسسات والاثرياء اتخذ أشكالاً متعددة منها مساعدة الشركات المهددة بالافلاس، مساعدات لدعم صادرات المؤسسات الأمريكية ، ضمانات قروض ، اسقاط ديون مستحقة للحكومة، على بعض المؤسسات ، اتاحة التمويل للمؤسسات بقروض بلا فوائد.

وأوضح البيان أن اعتمادات البرامج الاجتماعية لأطفال المحتاجين لا تتجاوز نسبة واحد بالمئة من الميزانية الاتحادية ، كما لا تتجاوز نسبة ٢ بالمئة من ميزانيات الولايات المختلفة(..).

وبطبيعة الحال أيضا فان أشد الصحف الأمريكية «القومية» معارضة لكلينتون لم تهاجمه بسبب رضوخه لليمين الجمهوري بتوقيع هذا القانون غير الانساني.. على النحو الذي هاجمته به- مثلا - صحيفة «عالم العمال» -التي ظهرت في الاسبوع الثاني من أغسطس بعنوان رئيسي لصفحتها الأولى :**كلينتون يلقي القنابل على الفقراء..**

وأكرر: يبقى اليسار الأمريكي جديرا بالمتابعة لأنه «ترمومتر» الحياة الاجتماعية الأمريكية أكثر من أي مصدر آخر.. وبالأخص في وقت أزمة اجتماعية متفجرة كالأزمة التي تتردد أصداؤها الآن حتى في الصحافة التقليدية.. وحتى وأمريكا كلها مشغولة بمهرجانات الحملة الانتخابية غارقة في أضواء الدعاية.



ليجيد ويلتسين.. مسرح العرائس

إذا لم تهبط الشيوعية إلى الشعب.. فليصعد الشعب إليها

«إذا لم يأت الجبل إلى محمد، فليذهب محمد إلى الجبل».

إنه مثل شعبي روسي، ولا أدري إن كان له أصل عربي شائع أو مهجور أم لا. لكنني لم أسمعه في مصر. وقد سئل جينادي زوجانوف في أول مؤتمر صحفي له في ٦ يوليه بعد إعلان نتائج الانتخابات في روسيا وفوز يلتسين عما إن كان يؤيد : «نزول المعارضة إلى الشوارع للتعبير عن موقفها ضد النظام؟» فأجاب: أنا ضد النزول إلى الشوارع».

أحمد الخميسي

وهكذا فان الأصوات التي فاز بها الحزب الشيوعي:

* سبعة ملايين صوت في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣.
* خمسة عشر مليون صوت في الانتخابات البرلمانية عام ٩٥.
* أربعة وعشرين مليون صوت في الجولة الأولى يونيه ٩٦ من انتخابات الرئاسة.
* ثلاثين مليون صوت بعد شهر واحد في يوليه في الجولة الثانية.

هذه الأصوات انطلقت من أنه : «**إذا لم تهبط الشيوعية إلى الشعب، فليصعد الشعب إليها**». ومن ثم فانها **تعبير عن إيمان الناس بالاشتراكية وليس عن إيمان الشيوعين بها**-خاصة بعد أن استخلص **زوجانوف** من الانتخابات أهم دروسها على حد قوله: «إن أهم الدروس المستفادة هي ولادة نظام الحزبين في روسيا.. وأن طريق التطور السلمي للمجتمع هو الطريق الذي سيمكن الحزب من النجاح مستقبلا من التنافس على زعامة البلاد».

وفي رسالة من اللجنة المركزية لأعضاء الحزب في ٢٥ يوليه جاء فيها أن الحزب قد أثبت في الواقع العملي أنه إحدى القوى السياسية الرئيسية في روسيا وبالرغم من أن مرشحه لم ينجح في الانتخابات الرئاسية، إلا أن الحزب حقق نتيجة مشرفة. ولقد اتخذ الحزب بحزم نهج التطور الديمقراطي لروسيا والوصول للسلطة بالطرق السلمية الدستورية». وتمضي الرسالة: «ولايستطيع أحد اليوم أن يجادل في أن السلطة كانت مرغمة على إدخال تعديلات هامة وملموسة في سياستها بصورة عاجلة، وعلى القيام باجراءات فورية في مجال التأمينات الاجتماعية للسكان، والتضحية بأكثر الشخصيات المكروهة داخل الحكم». (لاحظ أن يلتسين كان مرغما على استخدام ورقة التأمينات الاجتماعية كورقة انتخابية فقط دون أن ينفذ شيئا من وعوده، أما الشخصيات المكروهة فقد تمت تنحيتها لأسباب أخرى لا علاقة لها بما يتصوره الحزب، بل وعاد إلى الحكومة **أناتولي تشوبايس** الذي اشتهر بأنه محطم الاقتصاد الروسي بالتخصيص القائم على النهب) وتمضي الرسالة فتقول: «وقد قام الجناح البرلماني للحزب بعمل هام داخل «الدوما» (البرلمان) أخذا على عاتقه المهام الدعائية والتنظيمية كما تقدم بالعديد من المبادرات التشريعية»(لاحظ أن ذلك الجناح لم يتقدم ولو باقتراح لوقف الحرب في الشيشان أو

زيوجانوف يحدد أهم دروس المعركة الانتخابية

طريق التطور السلمي للمجتمع هو الطريق الذي سيمكننا من التنافس على زعامة البلاد

الدعوة لمظاهرة احتجاجية كما دعا مثلا **يافلينسكي**، ولا تقدم حتى بدعوة -مثلا- لوقف انضمام روسيا للعقوبات الدولية المفروضة على ليبيا كما فعل ونجح في ذلك **جيرنوفسكي**). ولا تتضمن الرسالة فيما بعد سوى الاشارة إلى أن الاجتماع الموسع لسكرتارية الحزب المنعقد في ٨ يوليه ٩٦ قد اتفق على عقد مؤتمر للجنة المركزية لمناقشة:

* دروس المعركة الانتخابية.
* تشكيل اتحاد القوى الشعبية والوطنية.

* وفي السادس من أغسطس ٩٦ انعقد المؤتمر الموسع الثامن للحزب ليناقش علاوة على النقطتين المشار إليهما سابقا إدخال تعديلات على نظام الحزب الداخلي، والوضع التنظيمي. وألقى فالنتين **كوبتسوف** النائب الأول لرئيس الحزب تقريرا أشار فيه إلى أن الحزب اعتبر أن خوض المعركة الانتخابية الرئاسية هي «الهدف السياسي الرئيسي في تلك المرحلة» وأن الحزب تمكن من أن يشكل «القوة الرئيسية المناوئة لحزب السلطة».

ولكن ما هي الدروس المستفادة من الانتخابات؟.

يؤكد كوبتسوف على أهمية مغزى انتصار **زوجانوف** في أكثر من ٤٥ منطقة أي في أغلب أنحاء روسيا وأن الفرق بينه وبين يلتسين لم يزد عن نسبة ثلاثة بالمئة في الجولة الأولى. **ومما لا يخلو من مغزى أن أغلب الضباط والعسكريين وعائلاتهم صوتوا لصالح زوجانوف كما أن الشيوعيين تمتعوا بدعم في الأرياف تتراوح ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من أصوات الفلاحين**. لكن الصفقات التي عقدها **يلتسين مع السكندر ليبد**الذي خدع ١٥٪ من الناخبين بمظهره الوطني وسرق أصواتهم ليبيعها **ليلتسين** وكذلك الاتفاق مع **يافلينسكي وجيرنوفسكي** أدت في الجولة الثانية لفوز يلتسين بفارق ١٣٪ . ولهذا يعتبر **كوبتسوف** أن الشيوعيين لم يخسروا في الجولة الثانية لكن **السلطة تغلبت عليهم «باستخدام كافة الوسائل الشرعية وغير الشرعية»**، ويؤكد **كوبتسوف** نفس المعنى بعبارة أخرى حين يقول: «**وقد اعترفنا بنتائج الانتخابات كأمر واقع، وذلك في المقام الأول من أجل الحفاظ على السلام الاجتماعي داخل روسيا. ولكننا لم نعترف أبدا بنزاهة الوسائل والطرق التي استخدمها خصومنا**»(لاحظ فكرة القبول العملي باستمرار يلتسين في الحكم مقابل السلام الاجتماعي الذي يزداد الفقراء في ظله فقرا). ويشير **كوبتسوف** ليس فقط للدعم المالي الغربي، واستخدام جهاز الدولة ووسائل الاعلام لخدمة **يلتسين** بل وإلى مناخ الارهاب الذي اشاعه يلتسين بتهديده إما بحظر الحزب أو تسريح البرلمان أو فرض حالة الطوارئ وكذلك إلى «**التزوير المباشر لنتائج الانتخابات في تتارستان ومورودوفيا وكالميكي ومنطقة روستوف، واحتساب أصوات الموتى والغائبين مع يلستين كما حدث في موسكو وساراتوف وفورونج، والقاء بطاقات تصويت إضافية في الصناديق تزيد** يلتسين كما حدث في كيميروفسكي وايركوتسكايا وغيرها». واعتبر كوبتسوف أن أهم مكاسب المعركة هو أن المعارضة الشعبية والقومية قد وجدت لنفسها زعيما معترفا به من ثلاثين مليون مواطن هو جينادي زيوجانوف.

ولكن ترى هل كانت للحزب أخطاء ساعدت على عدم فوزه؟.

يقول **كوبتسوف** -بنفس الطريقة القديمة أي الاشارة لأخطاء تافهة هنا وهناك ليبدو الانسان ديمقراطيا- أن الأخطاء التي ارتكبها الحزب كانت «أخطاء تكتيكية»، على حين ظل «خطه الاستراتيجي» صحيحا. وأخيرا يشير إلى أن الحزب قد أدخل تعديلات هامة نظرية على تصوراته الخاصة بـ: «التعديل الجذري في نظرة الحزب لنمط الملكية الأنفع لتطور روسيا»، وعلاقة التناسب بين «الأممية»و «القومية» ، والرفض النهائي لفكرة أن التاريخ«مراحل مستقلة» (يقصد الفكرة السوفيتية السابقة الشائعة التي رأت العالم مرحلتين: ما قبل ثورة أكتوبر وما بعدها)، وأخيرا يقول: **كما أننا تخلينا عن الانغلاق الايديولوجي الذي أدى تحت شعار الصراع من أجل نقاء الماركسية اللينينية إلى لفظ مفاهيم وأفكار كثيرة بناءة».**

وفي خطابه بنفس المؤتمر يردد **زوجانوف** نفس الأفكار بعبارات أخرى معتبرا أولا أن يلتسين لم ينجح ، كما أن الشيوعين لم يخسروا. وأن الشيوعيين اليوم قد تأكدوا من أن «المجتمع الروسي يرفض اللجوء للعنف عند المنافسة ويقف مؤيدا للطريق السلمي للتطور. ويعني ذلك أننا ملزمون بعدم السماح لانفسنا بتورط في حل القضايا السياسية والاجتماعية بوسائل القوة على الرغم من أن تدهور أوضاع غالبية السكان يوفر المقدمات للانفجارات العنفية. لكن حركتنا ستتقدم إلى الأمام فقط بفضل توحيد كل القوى البناءة التي تحترم القانون في المجتمع الروسي. ومع ذلك فان علينا أن نعترف بأننا لم نبد من الارادة القدر الكافي والمطلوب للانتصار. وتحت وطأة الخوف من المسئولية ارتعد بعض زملائنا. وكنا في أحيان أخرى نتصرف كما لو أننا نشارك في مسابقة للفوز بلقب« أهون الشرين»، وحاولنا **أن نكون موضع** اعجاب الجميع، والنتيجة أننا لطخنا وجهنا وجوهرنا **في عيون** الشعب» وقال إن المهمة الأولى في المستقبل القريب بالنسبة للحزب هي: «مهمة ذات

رسالة موسكو

طابع ديمقراطى عام، وتحديدا الدفاع عن استقلال الدولة الروسية، والسلام الاجتماعي، وحقوق الانسان وحرية وسائل الاعلام. كما أن علينا أن نحول بين الحكومة وبين أن تتحول بالكامل إلى دمية. وسيتعين علينا أن نثبت صورتنا فى عيون غالبية الشعب باعتبارنا **قوة قائدة ينهض نشاطها على أفضل أفكار ومنجزات الحركات الشيوعية والاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية وحركات التحرر الشعبية**. وعلينا خلال ذلك أن نضع فى حسابنا الواقع الاجتماعى وأن ننطلق منه وليس من الأوهام واليوطوبيا الايديولوجية ولا ينبغى أن نخشى الدعوة إلى التقاليد القومية بل وحتى التحرك من موقع النزعة المحافظة البناءة» ثم أشار زوجانوف إلى ضرورة تشكيل ليس حكومة ثقة شعبية ولكن حكومة ظل موضحا الفروق بين الحكومتين. أما عن نواقص عمل الحزب فانه تعرض لها بسرعة قائلا: وعلى سبيل المثال فان أحداث «بريموري» **لم تجد منا التقدير الكافى مع أنه كان لابد للمعارضة أن تشارك بصورة مباشرة فى هذه النهضة العمالية»**. وركز أيضا على موضوع استكمال القوانين الدستورية فى البرلمان باعتبارها قضية هامة مطالبا بضرورة أن يشن الجناح البرلمانى للحزب حملة ضد قرار الحكومة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٨ يونيه ٩٦. الخاص بتنظيم دفع ايجارات السكن وخدمات المرافق.

وفى السابع من أغسطس عقد المؤتمر التأسيسى لحركة «**اتحاد القوى الشعبية والوطنية**» بموسكو وأعلن ٣٥٩ مندوبا عن تأسيس حركتهم وأقروا نظامها الداخلى وشكلوا هيئاتها القيادية وانتخب جينادى **زيوجانوف** زعيما للحركة، على أساس أن ثلاثين مليون مواطن منحوه أصواتهم، ومن ثم فانه الأجدر بالقيادة. ووفقا لوثائق الاتحاد الجديد، فانه يختلف فكريا اختلافا كبيرا- وهو أمر طبيعى- مع مبادئ الحزب الشيوعى الروسى. ويرد فى بيان تأسيسه أن من مهامه الرئيسية: «إحلال السلطة التى تعبر عن مصالح الأغلبية المطلقة من أبناء روسيا ومصالح روسيا بأسرها» و «انجاز التحولات فى المجتمع على أساس تطورد الطبيعى دون ثورات سياسية ومجابهة مدنية». وفى المجال الاقتصادى تطرح الحركة «تجاوز الأزمة الاقتصادية وإقامة اقتصاد قوى موجه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتهيئة الظروف لتطور جميع أشكال الملكية». وفى خطابه فى الاجتماع التأسيسى كرر **زوجانوف** حديثه عن المهمة ذات الطابع الديمقراطى العام التى



زيوجانوف .. التفاف الناس حول الاشتراكية

ينبغى للحزب أن يتصدى لها، وأكد أن على الحركة أن: «تضمن قيادة الاحتجاج الشامل المحتمل والتحكم فيه».

وهكذا لم يرد شئ من القضايا الكبرى الفعلية (انطلاقا من الواقع الاجتماعى وليس أوهام ويوطوبيا الاصلاحات) التى تعانى منها روسيا وفى مقدمتها الحرب الشيشانية ، كما لم يرد حرف يتعلق (انطلاقا من الدفاع عن استقلال روسيا) بانضواء روسيا لحلف الناتو أو سيرها فى ركاب أمريكا. ولم تتوفر لزوجانوف الجرأة- ولو حتى بالقدر المسموح به- لشن حملة على الفساد ورموزه داخل الكرملين والجيش والمجمع الصناعى العسكرى. وبينما كان عمال المناجم فى مقاطعة بريمورى يهددون بالقاء أنفسهم فى فتحات المناجم، وبينما أرغم الجوع تسعة من أطفالهم على أكل لحم الكلاب فى بريمورى فان أحدا لم يسمع ليس فقط بمشاركة الشيوعيين أو تعاطفهم مع العمال، بل ولم يسمع أحد بأن الحزب أرفد حتى مندوبا له ليستكشف فى بريمورى أوضاع العمال الذين لم يتلقوا رواتبهم منذ نصف سنة.. وبينما تجاهل الحزب بالكامل اضراب عمال المناجم، كان العمال يتساقطون خلال سيرهم فى حالات اغماء من شدة الجوع فى الشرق الأقصى. ولم يتعرض زوجانوف أو كريتسوف لمشكلة مديونية الدولة للعمال التى تصل إلى تريليون ونصف التريليون روبل أى **حوالى ثلاثمائة مليون دولار**. ولم يعلق الحزب بشئ عندما وجه العمال رسالة إلى الرئيس الروسى يقولون له فيها: «ليس لدى العمال إمكانية لشراء حتى الخبز، أو الملابس والسلع الضرورية لأطفالهم كما أن حالات الاغماء من شدة الجوع أصبحت أمرا مألوفا، وما لم تتخذ الحكومة اجراء عاجلا فان سكان المدينة لن يتجاوزا الشتاء القادم وهم على قيد الحياة» هذه كلها من أوهام ويوطوبيا الايديولوجية». أما التركيز على شن حملة لاستكمال التشريعات البرلمانية فانطلاق من الواقع الاجتماعى، فجدير بالذكر أن الحزب لم يكن له وجود أيضا عندما أضرب من قبل عمال البناء والمواصلات والغاز فى مدينة تاديم فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٣ وعندما رفعوا اليافطات فى وجه الوفود الحكومية يطالبون فيها بسقوط حكومة النهب. ولم يكن له وجود عندما اندلعت اضرابات عمال المناجم فى الأول من ديسمبر ٩٣.

وفى المؤتمر الثالث للحزب فى ٣ يناير ٩٣ اتهم جناح من الحزب زوجانوف بتغييب الماركسية اللينينية من أدبيات الحزب، وأنه يخفف للغاية من نقده وهجومه على يلتسين، وأن زوجانوف قد حول الحزب إلى حزب اشتراكى ديمقراطى، بل وطرح الكثيرون تساؤلات عن **اختفاء زوجانوف فى الازمات الكبرى كما حدث خلال انقلاب اغسطس ١٩٩١ الذى أزال الاتحاد السوفيتى وكما حدث عند قصف البرلمان فى أكتوبر**.

ومن الناحية الفعلية فان **زوجانوف** لم يستخلص من دروس المعركة الانتخابية الرئاسية **الدرس الحقيقى الأول وهو امكانية التفاف الناس حول الاشتراكية** وإيمانهم بها، ولم يستخلص أنه عكسا لتوقعات يلتسين التى أعلنها أمام الكونجرس الأمريكى منذ ثلاث سنوات حين قال «لقد انتهت الشيوعية فى روسيا فان امكانياتها لم تنته». ولكن زوجانوف استخلص مما حدث فقط أمرا واحدا أن **بوسعه الوصول للحكم بالطرق الدستورية كحزب للمعارضة المهذبة التى لا علاقة لها بهموم الشعب**. وبينما يتصور زوجانوف أن اتحاد القوى الشعبية الذى ينضم إليه قد يسهل من وصوله للحكم، فانه لا يدرك أن السنوات القادمة قد لا ترفع أسهم الحزب لكنها على العكس قد تطرح وجوده على محك خطير، وقد تجعله عرضة للزوال وعرضة لانفضاض الناس عنه. **أما عن الذين أعطوا أصواتهم لزوجانوف فانهم انطلقوا من أنه إذا لم تهبط الشيوعية إلى الشعب، فليصعد الشعب إليها ويمنحها تأييده حتى يجد دربا نحو زعماء آخرين قادرين على استيعاب معنى أن يتطلع المواطنون إليهم بأمل وصبر ، وقادرين على النزول إلى الشوارع».**

من أسرار المخابرات السوفيتية



خطة اغتيال عبد الناصر
كشفها جاسوس سوفيتي

بعد تمحيص شديد ومراجعة دقيقة للملف الخاص بي، قرر **ال كي جي بي** ارسالي إلى القاهرة تحت قناع **«ملحق بالسفارة السوفيتية بمصر»** حيث اشتغلت في قسم الجاسوسية السياسية لمدة خمس سنوات متعاقبة كانت حافلة بالأحداث السياسية الهامة في مدينة رائعة وبين أناس ممتعين. وقد حالفني -بمشيئة الله كما يقولون في الشرق- التوفيق في عملي.

هكذا هبطت الطائرة «ايليوشين ١٨» التابعة للايروفلوت في مطار القاهرة عاصمة البلدان العربية والافريقية. وأحسست بالفارق الحاد بين الشتاء المضبب والمناخ البارد الذي جئت منه وتلك الشمس الساطعة والسماء الزرقاء الصافية والجو الساخن الجاف الشديد الحرارة. لكن ذلك الجو أطلق عكس ما كنت أتوقع طاقتي كلها فشعرت بنشاط عارم. وخلال ساعة زمان كنت جالسا أتحدث مع رئيس شبكة مخابراتنا في القاهرة.

قال لي: أمامك ثلاثة أيام ترتب فيها حياتك في سكنك ثم تبدأ العمل.

ستلحق بك زوجتك بعد فترة؟.

حسنا فعلت: فالزوجات وفقا للتعليمات لابد أن يلهمن الرجال القدرة على المآثر. إذا كنت مرهقا الآن فاهبط إلى أسفل وأشرب قهوة، ريثما أرسل ببرقية إلى موسكو بوصولك.

عندما شربت القهوة لاحظت أن البن مطحون وناعم للغاية ومخلوط بحبهان. كان أصول شرب القهوة هو أول الدروس التي علمتني إياها القاهرة. ثم استدعاني رئيس الشبكة وقال لي: أريد أولا أن اذكرك بنصيحة أساسية. لا تقل ولا تفعل شيئا من شأنه أن يضر بالعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي ولهذا عليك إذا أدرت حوارا مع مصريين ألا تتعرض بكلمة انتقاد للرئيس المصري، لأن السلطات المحلية ستعرف بهذا. ثانيا لأن **العرب لا يطيقون النقد**. ولابد أن نفهم أن النقد والنقد الذاتي ليس القوة المحركة للمجتمع المصري. وأود أن أنبهك إلى أننا لن نخصص لك سيارة. وستظل من دون سيارة لفترة طويلة. لكن ذلك قد يكون أفضل لك، لأن المشي على الأقدام أحسن الطرق لدراسة المدينة. ولهذا لابد أن تتمشى كثيرا بعد العمل وأن تلاحظ إذا كنت مراقبا أم لا. وعليك في تلك الاثناء أن تتعرف إلى المواقع المناسبة للقاء العملاء. وأن تدرس اتجاهات الصحافة المصرية جيدا والعاملين فيها. وأخيرا عليك ألا تثق في أحد ثقة مطلقة أبداً. بل ولا تثق أحيانا حتى في نفسك.. ففي هذا المستنقع المعتم كل يتصيد سمكته قدر استطاعته ومهارته. فلا تتعجل لأن التأني والاختيار الصحيح طريقك للنجاح.

** هذا كتاب «الكي. جي. بي. في مدن العالم» الذي صدر مؤخرا في موسكو أغسطس ١٩٩٦ كتاب مثير بكل معنى الكلمة. ويضم سبعة فصول بأقلام **رجال المخابرات السوفيتية** عن نشاطهم في باريس وروما ولندن والقاهرة ونيويورك ومكسيكو وبانكوك. والفصل المعروض جزء منه على هذه الصفحات هو الفصل الخاص بالقاهرة كتبه «**ليف باوسين**» العقيد السابق في المخابرات السوفيتية.

ساعة على مكتب السفير تكشف دوره الخطير في القاهرة

خطة المخابرات الأمريكية لتصفية زعماء العالم

الثالث جسديا تعتمد على مواد كيماوية خاصة

تم تحضيرها في مراكز البحوث العلمية

وبدلا من أن أنهمك في ترتيب شئون حياتي كما نبهني رئيس الشبكة اندفعت في اليوم التالي أستجيب لاقتراح من صديقنا الذي أعد لي القهوة لأول مرة حين دعاني لاستقبال شروق الشمس عند سفح الأهرامات!. وعندما رأى صديقي أنني أقف صامتا مندهشا من الاهرامات قال لي: إن صمتك يعني. أنك مبهور بعظمة الابداع البشري، ولعلك تفكر في ضآلة الانسان مقارنة بالزمان والمكان الأبديين .وبالمناسبة فان الأهرامات لا تترك هذا الانطباع لدى الجميع، إذ يعتبرها البعض مجرد مكعبات من الاحجار في شكل هندسي بدائي ،وعلى سبيل المثال فان الكاتب الفرنسي **شاتوبريان**- عندما زار مصر- لم يبد رغبة في التفرج بالاهرامات . **أما نابليون بونابرت** فقد رفض - ربما لقصر قامته- أن يصعد إلى قمة الهرم مكتفيا بالوقوف عند سفح الاهرامات متخيلا أن تلك المكعبات كانت تكفي لبناء سور كامل بارتفاع ثلاثة أمتار وسمك ثلاثين سنتيمتر يحيط بالحدود الفرنسية **كلها لحميها** !. وأوضح لي صديقي الذي قام بدور المرشد السياحي: **هذا هرم خوفو**، أحد أعظم ملوك الأسرة الرابعة وبني كمقبرة لجثمانه قبل الميلاد بـ ٢٦٩٠ سنة. وبلغ ارتفاعه ١٤٦ مترا، لكن الزلازل وعوامل التعرية هبطت به إلى ارتفاع ١٣٧ مترا. وقد استخدم في البناء أكثر من مليوني حجر يزيد وزن كل منها عن طنين كاملين. ولك أن تتخيل حجم العمل الهائل بمقاييس ذلك الزمن. أما الهرم الثاني ويبلغ ارتفاعه ١٣٦ مترا فقد بناه **خفرع ابن خوفو** ،والثالث وارتفاعه ٥٦ مترا فقط فقد بناه **منقرع حفيد خوفو** وفيما بعد استخدم **محمد علي** جزءا من أحجاره لتشييد القلعة. وبينما نحن نرتقي الهرم نصحني صديقي أن أزور المتحف المصري الذي يضم أكثر من مائة ألف أثر تاريخي غير المومياوات. وبعد ذلك اتجهنا للتفرج بأبي الهول. ولم يبخل صديقي بمعلوماته الوفيرة فقال لي أن ارتفاعه عشرون مترا، وطوله من عند قدميه حتى آخر نقطة ٥٧ مترا. وأضاف : كان أبو الهول رمزا للحكمة والأسرار عند الفراعنة، وما زال مكانه منذ ستمائة قرن يسخر من الزمن. ويعتقد بعض العلماء أنه أقدم من الأهرامات نفسها.

أما **القاهرة** نفسها الراقدة تحت اقدام الأهرامات فقد أصابني جمالها بالذهول، ويرى البعض أن روما هي **المدينة الخالدة، لكن القاهرة أولى بتلك التسمية**، فتاريخها لا يمتد فقط لألف عام، فقد ظهرت قبلها في نفس المكان مدن أخرى كالفسطاط وغيرها بحيث يمكن تقدير عمر القاهرة بأربعة آلاف عام لا أقل. فهل توجد مدينة أخرى في العالم يسعها أن تتباهى بعمر طويل كهذا؟ فاذا قدر لك أن تزور القاهرة فاعلم أن تراب أربعة آلاف سنة يعلق بقدمك وأنت تسير في شوارعها وأزقتها. وحتى الآن ما زلت أحفظ عن ظهر قلب ذلك المقطع من «**الف ليلة وليلة**» حيث يقول أحد الرحالة من البصرة : «**أرض مصر ذهب، وسماؤها أعجوبة، نساؤها ساحرات كأنهن حوريات من الجنة وكيف لا يكون هذا وهي عاصمة الدنيا كلها**» . مقطع من حواديت ألف ليلة لكن الحواديت كلها تنسج من الواقع.

وقد قادني شيخ ضرير تقريبا إلى جامع الازهر الذي بني في نهاية القرن التاسع ويعد أحد أعرق الآثار الاسلامية المعمارية في العالم بما يشتمل عليه من ثلاثمائة وثمانين عمودا من المرمر بداخله، وفي المكتبة الملحقة به رأيت عشرات الآلاف من المخطوطات والكتب النادرة. ومع ذلك لابد من القول بأن القاهرة مدينة المتناقضات الصارخة بدءا من الشمس الساطعة بقوة فوق مركز المدينة إلى العتمة في المناطق القديمة ، ومن رائحة العطور الفرنسية الرقيقة في حفلات الضيافة إلى ساحة الأسواق الشعبية، **ومن الثراء**

رئيس الشبكه بالقاهرة ينصح العميل الجديد بعدم التعرض بالنقد للرئيس المصرى الآن الأجهزة المحلية ستعرف .. ولأن العرب لا يطيقون النقد

الفاحش إلى الفقر المستكين .. وفيها يمضى الأغنياء الشبعى فى آخر صيحة من الملابس بالقرب من البؤساء الذين تغطيهم الأسمال. وتطوى السيارات الفارهة الطرق، لكن ذلك لا يمنع من ظهور جمل أو حمار. وبالمناسبة فانى لاحظت أن الحمير فى القاهرة قد تعلمت من تلقاء نفسها الوقوف فى الاشارات عند ظهور الضوء الأحمر ! إلا أن القاهرة تظل مغناطيس لعشرات الآلاف من السياح الذين يفدون من كل أنحاء الدنيا.

يقوم رجال المخابرات بعمل دقيق ومنهك وغير ملحوظ خلال لقاءاتهم بالآخرين لانتزاع المعلومات اللازمة منهم. ذلك أنك لا تستطيع بطبيعة الحال أن تعطى الشخص الجالس أمامك قلما وورقة وتطلب منه أن يملأ استمارة بما تريد من معلومات عن الأوضاع فى مجال معين أو عنه شخصيا مثل «محل الولادة ، الميول السياسية ، وضعه المادى وغير ذلك»، ومن الصعوبة بمكان أن تتلقى اجابات عن كل الأسئلة خلال لقاء أو لقائين سريعين . لهذا كنا نلجأ لدعوة الآخرين فى المطاعم تحت ستار الصداقة، ولا يمكن للانسان فى الشرق أن يرفض دعوة موجهة إليه. كما لا يمكنك أنت أيضا رفضها. ففى الشرق لابد أن تتعلم كيف تكون كريما بعض الشئ، ومنافقا قليلا إلا فى الأسواق وعند البيع والشراء: لأنك لو قبلت بالسعر المعروض عليك أول مرة فستفقد حتى احترام البائع نفسه. لابد من المتاجرة معه ويستحسن أن تقول له من وقت لآخر: «يا رجل ليس لديك ذمة»؟ وفى لقاءات المطاعم وغيرها عليك ألا توقظ شكوك الشخص الآخر تجاهك فيفكر فى أنك أجنبى تهتم بمعرفة أوضاع البلد أو تقصى المعلومات عن حياته الشخصية ومصادر دخله وحتى بعد أن تحصل على المعلومات التى تريدها فانها تظل مؤقتة، وقابلة للتغيير، فالبعض ممن تتعامل معهم يقومون أحيانا بابلاغ المخابرات المحلية عن شخص «أجنبى» يحاول اقامة علاقة معهم، وبعضهم ينصرفون عنك لانهم تلقوا عرضا أكثر اغراء من جهات أخرى. أحيانا يبدو أن كل شئ يسير على ما يرام وفقا لطريقة شغلنا : نلتقى بالعميل ونحصل على المعلومات اللازمة ثم تدفع له أجرة ما قام به، ونحدد له المهام التالية وموعد اللقاء اللاحق، لكن شيئا ما غير مفهوم يحدث فى تلك الأثناء: إما أن يبدأ العميل فى رفع سعره، أو يتصرف بهدوء أكثر من اللازم ويدعو للريبة ، أو يتصرف بثقة شديدة، أو على العكس يبدى فضولا زائداً. وهنا تتوقف . ويتحرك فى أعماقك مبدأ رجل المخابرات الأساسى: لا تثق فى أحد حتى النهاية أبدا . ومن ثم تشرع من جديد فى مراجعة كل المعلومات والتفتيش عن معلومات جديدة وتفسير لما حدث.

حدث ان التقيت صدفة بشخص ادعى أنه يعمل فى الشئون الادارية باحدى السفارات الاوروبية فى القاهرة ولنطلق عليه اسم «**جراند**» وكان ذلك عند سفح الاهرامات. وبدأ اللقاء صدفة تماما عندما تقدم منى يسألنى عن فتحة عدسة الكاميرا التى تتوافق مع فيلم كوداك حساسيته ١٨.

ثم اتجهنا بعد ذلك للغداء فى كازينو «الحمام» على النيل. وتكررت لقاءاتى مع **جراند** وإلى حد ما تعرفت بفضله على المطبخ المصرى، والأكلات الشعبية كالفول والفلافل، وسلطة العدس بالليمون، وعرفت لأول مرة أن البقدونس الذى يضيفه المصريون للسلاطات الآن كان يستخدم عند الفراعنة كاكليل يوضع حول الرأس علامة على الحزن أو الحداد! ولكن علاقتى بجراند لم تتجاوز حد الصداقة البسيطة التى لم يبد أحد منا رغبة فى توطيدها. وفى نفس الوقت فان شبكة مخابراتنا لم تظهر هى الأخرى اهتماما بجراند. وأذكر أن رئيس الشبكة فى القاهرة صاح فى ذات مرة: ما الذى يمكن لجراند هذا ان يفعله من أجلنا ؟ لا شئ ! مجرد تأملات سياسية تافهة. إن البلد الذى ينتمى إليه لا يعنينا هنا فى مصر حيث تنشط المخابرات الأمريكية والبريطانية والألمانية. واستقر الرأى على اعتباره «صلة» من الدرجة الثالثة. لكن هذه النظرة استمرت إلى حين فقط. وعندما سافرت سلمت جراند لزميل آخر أكثر خبرة لبواصل العلاقة معه لحين عودتى . وتمكن زميلى هذا من نقل جراند من مجرد «صلة» دون فائدة خاصة إلى عميل من الدرجة الأولى ! وكان ذلك عندما حكى جراند أنه رأى ساعة قديمة دقاقة على مكتب السفير، فطلب منه زميلى الخبير أن يحضر هذه الساعة إليه فى المساء، لمدة ساعتين فقط ثم يعيدها إلى مكانها بعد ذلك. وخلال ساعتين تفحص خبراؤنا «ساعة السفير» ثم ردوها إلى جراند الذى أعادها لمكانها فوق المكتب فى السفارة. وبينت لنا الأجهزة التى غرسناها فى الساعة الدقاقة أن سفير جراند كان من أنشط الدبلوماسيين وأنه كان على اتصال وثيق ببعض الوزراء المصريين. وبطبيعة الحال لم تكن فنون الطهى المصرى هى موضوع أحاديثهم ولقاءاتهم.

بالصدفة.. قفز العميل من مرتبة «وصلة» درجة ثالثة إلى عميل هام جداً



وقامت شبكتنا على الفور بارسال موجز بالشفرة لكل ما كانوا يناقشونه من قضايا خطيرة.

عند عودتى إلى القاهرة خصصت لى السفارة أخيرا سيارة «**أوبل ريكورد**» رحمتنى من السير على قدمى وتنظيف حذائى كل يوم من تراب آلاف السنوات وساعدتنى السيارة على السفر إلى مدن مصر الأخرى وضواحى القاهرة. وأظن أن التعرف على روح الشعب المصرى الحقيقية مستحيل دون زيارة ضواحى العاصمة . فالقاهرة مبرقشة، وحافلة بالمتناقضات ، كما أن الأجانب- بدرجة ما- قد أفسدوها. وكان على ذات يوم أن أسلم سيارتى للشركة التى اشتريتها منها، وبدلا من فحصها فى نفس اليوم كما تنص اللوائح فانها ظلت ليلة كاملة لديهم. ثم اعادتها الشركة فى اليوم التالى ووضعتها أمام السفارة السوفيتية مغسولة ونظيفة. ولكن رئيس شبكة مخابراتنا وكان شكاكا راح يدور حول السيارة فى مكان بعيد عن الأعين يتفحصها بدقة من كل ناحية، وصدق حدسه فقد عثر فيها على جهاز التصنت بمكان غير ملحوظ.

ولم يكن مكتوبا على الجهاز بطبيعة الحال جهة الصنع أو الشركة التى انتجته. وألح علينا السؤال : ماذا نفعل بهذا الجهاز الآن؟ هل ننزعه من مكانه؟ أم نتركه ونرتب ما نريد تسريبه من معلومات عبره؟ ما هو الأفضل؟ ولم نستطع أن نتوصل بسرعة للاجابة الشافية . ثم ظهر السؤال الثانى : **من الذى غرس الجهاز فى سيارتنا؟ هل هى المخابرات المصرية؟ أم المخابرات الأمريكية عبر العمال الأمريكيين الذين كانوا يشتغلون فى قسم الاصلاحات بالشركة؟**. واتصلنا بموسكو، ومن هناك جاءتنا توصية بأن نحافظ على جهاز التصنت ولانمسه أو ننزعه، على أن ندير داخل السيارة «الأوبل» مناقشات عادية لا قيمة لها. وهكذا ظهر فى حياتى مصدر ثابت للتوتر والقلق خلال رحلاتى التى كنت أقوم بها بالسيارة، واتضح لى أن وضع قفل على الفم من أصعب الأمور. وذات يوم جاءتنا البرقية التالية من المركز:

«إلى رئيس الشبكة . **وفقا للمعلومات المؤكدة لدينا فان المخابرات الأمريكية أعدت خطة لعملية سرية تستهدف بها التصفية الجسدية لبعض القيادات السياسية فى العالم الثالث وزعماء حركات التحرر الوطنى الذين يعادون المصالح الأمريكية**. وتعتمد الخطة على اجتذاب عدد من العناصر المحلية للمشاركة فيها، وبعض المراكز العلمية فى **أمريكا التى تعكف على اعداد مواد كيمائية خاصة لعملية التصفية الجسدية. والزعيم المصرى جمال عبد الناصر أحد القادة المستهدفين بسبب من سياسته الخارجية والداخلية التى تثير ردود أفعال سلبية لدى الادارة الأمريكية**. وأخذ بعين الاعتبار الطابع الوطيد للعلاقة السوفيتية المصرية، والدور الذى يقوم به الزعيم المصرى فى حركة التحرر الوطنى لشعوب الشرق الأوسط وأفريقيا، فاننا نعتبر انه من الضرورى توصيل تلك المعلومات بطريقة خاصة **إلى جمال عبد الناصر**. وسنرسل اليكم مطبوعات من صحف أجنبية تشتمل على ما يثبت جدية تلك الخطة للتصفية الجسدية عند اتصالنا القادم». المركز.

هكذا حل الدور على قناة الاتصال المغروسة فى سيارتى «الأوبل» وقال لى رئيس شبكتنا : عليك أن تدير حوارا داخل السيارة مع من تشاء بحيث تصل المعلومات عبر جهاز التصنت الموضوع. وسألته : ولكن اذا كانت المخابرات الأمريكية هى التى غرست جهاز التصنت وليست المخابرات المصرية؟! قال رئيسى بحزم: لن يكون الأمر سيئا أيضا حتى فى هذه الحالة فسيعرفون فى هذه الحالة أننا على علم بخططهم بالكامل، وأننا لن نقف موقف المتفرج مما يعتزمونه. وربما يرغمهم هذا على وقف خطتهم الارهابية. **فالعالم الثالث ليس رقعة شطرنج، وزعماؤه ليسوا جنودا خشبية يخرجونها من اللعبة وقتما يريدون وينحونها بعيدا. لا يمكن أن نترك مأساة باتريس لومومبا تتكرر أمام أعيننا من جديد**. وعندما تصلنا المطبوعات من الصحف الاجنبية سيكون عليك أن تعرضها على أكثر من جهة.

هكذا بدأت «قناة الاتصال عبر السيارة الأوبل» تعمل ، لكنها لم تكن القناة الوحيدة. لقد بذلنا كل ما فى وسعنا لتنفيذ تعليمات المركز فى القاهرة. ونجحنا فى احباط محاولة «اغتيال جمال عبد الناصر»

العقيد: ليف باوسين.



جاك شيراك



فرانسو ميتران

معركة القضاء والحكم في فرنسا

السياسيون من مختلف الاتجاهات يتواطأون في مواجهة حملة الجيل الجديد من القضاة علي ظواهر الفساد السياسي

العلاقة بين أضلاع المثلث: **السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية** . طفت على السطح في الآونة الأخيرة في فرنسا. فسلسلة الفضائح المتوالية التي طالت فيمن طالت كل رجال السلطة، بما في ذلك من في أعلى السلم التنفيذي، وعدد كبير من رجال الصناعة فاطاحت بالبعض من مناصبه وأدخلت البعض الآخر إلى الزنزانة. كشفت عن شبكة العنكبوت التي تلتف حول مبدأ «**انفصال السلطات**» لتضع الخيوط كلها في نهاية الأمر في يد السلطة التنفيذية. والمواجهة تطرح أفق دور جديد قد يلعبه القضاء بما يمثله من مبدأ المساواة أمام القانون في مجتمع اقتصاد السوق.

ولأول مرة في تاريخ الرئاسة الفرنسية . يقوم رئيس الدولة في خطابه بمناسبة العيد القومي بالتعليق على مسلسل الفضائح: الفساد والرشوة معبراً عن امنيته بأن تنتهي هذه السلسة التي جعلت من كل رجل سياسي مشتبها فيه.

وسلسلة فضائح استغلال المال العام والمناصب لتحقيق مكاسب خاصة أو «لخدمة» حزب ما بتوفير مصادر للتمويل غير مشروعة لا تعود إلى الفترة الراهنة. فعهد «**ميتران**» شهد استقالة أحد وزرائه «**برنارتابي**» بعد شهرين فقط من دخوله للوزارة كمسئول عن المدينة في فضائح كثيرة ومتعددة أطاحت حتي بثروته الخاصة، ثم كانت حادثة انتحار رئيس الوزراء «**بيير بيرجوفوا**» بعد اتهامه بالحصول على تسهيلات من البنوك لشراء مسكن خاص. واضطر **ميتران** أن يدافع علانية عن أصدقائه ضد «تشهير الصحافة بهم».

لكن الفضائح الأخيرة، التي تنفجرت الواحدة تلو الأخرى بمعدل غير مسبوق هي التي جعلت الظاهرة تأخذ هذا الحجم في الحياة السياسية الفرنسية اليوم حتى تحدثت الصحف عن هذا **الجيل الجديد من قضاة التحقيق**- وهو المنصب المماثل لوكيل النيابة في النظام المصري- الذي أعلن الحرب على الفساد ولا يخشى في ذلك المواجهة مع الحكم. وإذا كانت هذه السلسة تضع الحزب **الديجولي** الحاكم في خط الدفاع الأول نظرا للعدد الكبير من ملفات الفساد المتورط فيه، فكل الاحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار معنية بالأمر وهو ما أظهره التواطؤ في المواقف ما بين مختلف الاتجاهات. فالمسألة تتخطى أبعاد الفضيحة السياسية لتطرح إشكالية العلاقة بين السياسي والقضائي.

الأبناء .. أولا

في البداية، كان مسلسل «**الأبناء والزوجات**» . فوجهت التهمة إلى رئيس

قائمة المتهمين تضم:
رئيس الــــوزراء ورئيس البلدية وعمدة باريس وكبار المسئولين عن مرافق الميــاه والسكك الحديدية.

رسالة باريس

نجلاء العمرى

الوزراء مباشرة «جوبيه» بتسكين ابنه وزوجته في إحدى المساكن الشعبية التي ليس لها من دلالة هذه التسمية كما تعرفها في مصر إلا الايجار المنخفض. والمساكن مملوكة للبلدية والمفترض أنها مخصصة لذوى الدخل المحدود. وبالطبع، لا يمكن أن يعد رئيس الوزراء أو ابنه من هؤلاء. ثم تم الكشف عن «ابن» آخر، هو ابن رئيس البلدية نفسها «تيبيرى». ويتمتع هو الاخر باحدى هذه الشقق مضافا إليها فاتورة «ديكور» على حساب دافع الضرائب الفرنسى قدرها **مليون فرنك**، قيمة تغطية الأرضية والحوائط بالرخام. ثم كان الدور على زوجة العمدة حيث كشف عن حصولها على مكافأة «غير متواضعة» على الاطلاق من احدى الادارات الحكومية نظير «**عمل وهمى**» فى نفس الفترة. ثم الاطاحة برئيس مجلس شركة المياه، ثم برئيس مجلس ادارة السكك الحديدية بما تعنيه هذه المناصب من أهمية سياسية واقتصادية كبيرة كليهما فى قضايا فساد ،وتمويل غير مشروع للاحزاب. الأول قريب من اليمين، والثانى من اليسار. ويبدو أن أصدقاء الثانى لم يستطيعوا انقاذ رئيسه كما فعل اصدقاء الأول، فوجد نفسه فى الزنزانة لينضم بذلك إلى وزير الاتصال السابق، وليلحق به بعد قليل عمدة مدينة نيس وهو من اليمين هذه المرة.

فى مقابل اهتزاز صورة «السياسى والصناعى»، بصعد نجم «**قضاة التحقيق**» ،فتتابع تحركاتهم وسائل الاعلام المختلفة معلنة بذلك صعود هذه الفئة كفاعل رئيسى فى الحياة السياسية والاجتماعية الفرنسية. وأمام هذا التحدى الجديد، تتحرك السلطة التنفيذية، لتحاول فك خيوط الشبكة من حولها والامساك بها مرة أخرى. ويأخذ هذا التحرك **اتجاهين**: الأول، داخل الهيئة القضائية ذاتها. **والثانى** يمتد إلى الذراع المساعدة، وأساس مبدأ «الشفافية» فى الديمقراطيات الغربية أى إلى الصحافة ووسائل الاعلام بشكل دائم.

فن إغلاق الملفات

يقوم النظام القضائى الفرنسى على هراركية عمل ما بين قاضى التحقيقات الذى من حقه فتح ملف القضية والتحقيق فيها ومن حقه أيضا اصدار احكام بالحبس الاحتياطى على ذمة التحقيق ،وما بين نائب المقاطعة ويعود إليه وحده حق اتخاذ قرار حفظ التحقيق أو مواصلته، وهو الذى يحدد نطاق البحث والتحرى ومن حقه رفض توسيع هذا النطاق حتى ولو طلب قاضى التحقيقات ذلك. ومن خلال هذا «النائب» تقوم السلطة التنفيذية بالتدخل فى سير التحقيق. فتسمية النواب تعود إليها مباشرة- من خلال وزير العدل ورئيس الدولة- وان كانت تتم بعد التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء.

ومنذ أسابيع قليلة، أصدر رئيس الدولة قراره بتعيين نائب جديد لباريس- حيث فضائح المساكن الشعبية- ولاؤه للحكم مطلق لا سبيل للشك فيه. فقد شغل من قبل منصب المستشار لشيراك نفسه عندما كان عمدة باريس، وشغل بعد ذلك منصب مدير مكتب وزير العدل. والتعيين جاء، ولأول مرة، فى تحد واضح للمجلس الأعلى للقضاء الذى كان قد رفض بالاجماع هذا التعيين. ومن خلال النائب، تم وأد التحقيق فى ملفات «المساكن الشعبية»، فكلها تم حفظ التحقيق فيها.

وقد يلجأ الحكم لابعاد «القضاة المشاغبين» إلى ترقيتهم فهى أفضل الرسائل لابعادهم عن القضايا ذات الحساسية الخاصة وهو ما حدث مع قاضى التحقيقات «**هالفين**» الذى تجرأ وفتح ملف المساكن الشعبية وتجرأ وذهب إلى مسكن عمدة باريس لتفتيشه رغم رفض البوليس القضائى مصاحبته.

وهناك أيضا سياسة إغراق القاضى بالقضايا. وهى السياسة التى اتبعت مع احدى القاضيات التى فتحت ملف رئيس مجلس ادارة السكك الحديدية. فاصبحت أول من يذهب إلى «**قصر العدالة**» واخر من يغادره. ونتيجة لتعرضها لتهديدات غير معروف مصدرها، تم تعيين حارسين لها ليسا الا حارسين سابقين. لاحد نواب الحزب الحاكم.

تكميم الصحافة

تقوم الديمقراطيات الغربية- كما يقول **هبرماس** الفيلسوف الالمانى على مبدأ «**الفضاء العام**» وتحكمه «**الشفافية**» وانتقال المعلومات. ودور وسائل الاعلام فى تحقيق هذا المبدأ حيوية للنظام الديمقراطى. وفي بلد كفرنسا، تكميم الصحافة يتطلب فنا خاصا ،والتفافا. وفى محاولة لضرب التحالف القائم بين وسائل الاعلام وقضاة التحقيقات، يبدو أن طريق «القضاء» أسهل طريق الاعلام. فالحكومة تعد الان لمشروع قانون جديد يؤكد على ضرورة احترام سرية التحقيقات. فقد قام وزير العدل بالفعل بتكليف إحدى اساتذة القانون المقربة من اليمين باعداد هذا المشروع لتقييد حرية قاضى التحقيقات فى الادلاء بتصريحات إلى الصحافة.

الدور الجديد للقضاء

تأتى هذه السلسة لتزيد من حالة الفصام والانفصال التى يشعر بها المجتمع الفرنسى ازاء النخبة الحاكمة فى تواطؤها مع النخبة الاقتصادية رغم أن لكل من هؤلاء القضاة حساسيته السياسية التى لا يمكن اغفالها، كما لا يمكن اغفال «مصادر معلوماته» والتى تؤكد أن هذه السلسة ليس إلا مظهرا من مظاهر الصراع الحزبى فى فرنسا. فقبل العدالة هناك «السياسة»، بحيث يكون المطلوب سياسياً فى توقيت ما الاطاحة بشخص ما لا التحقيق فى واقعة محددة. ومع ذلك. وأيا كانت خلفيات هذه المواجهة، فهى تعيد تشكيل العلاقة ما بين السلطتين. **وتكشف عن دور جديد للقضاء فى إطار اقتصاد السوق كنموذج للمجتمع**. فقد حدث انتقال وازاحة لمطلب المساواة فى الوعى الجمعى. فبدلا من المساواة الاجتماعية- والتى لا محل لها فى اقتصاد السوق- تجئ هذه المواجهة لتطرح بديلا لها «المساواة» أمام القانون. ومن هنا، ربما امكننا النظر إلى هذه المواجهة لا على أنها قلقلة للنظام السائد بقدر ما هى تعبير عن صياغة لدور جديد للقضاء وللسلطة القضائية كفاعل رئيسى فى خلق وفاق عام حول الشكل الجديد للمجتمع فى ظل سيطرة قيم اقتصاد السوق.

المانيا الشرقية

كيف يفكر الناس بعد ست سنوات في نعيم الرأسمالية

رسالة المانيا

نبيل يعقوب

حيرة الساسة في المانيا الغربية شديدة في تفسير وفهم تفكير مواطنيهم في الشرق الذى كانوا يسمونه «**المانيا الديمقراطية السابقة**» ثم «**شرق المانيا**» ويسمونه الآن رسميا «**المقاطعات الاتحادية الجديدة**». **وبعد فرحة السنوات** الأولى بالمارك الغربى(والذى أصبح عملة المانيا الشرقية منذ يوليو وحسم بذلك مصيرها قبل الوحدة)، ومع استمرار الفرحة بحرية السفر غربا وجنوبا إلى شواطئ اسبانيا وفرنسا وايطاليا وحتى آخر الدنيا بدأت «**النقنقة**» تنتشر بقدر تحول الظروف الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتمناه الناس فى الشرق. ولم يأت تغيير النظام لأهل الشرق فقط بما يبهج القلب ويدخل السرور على النفس. ولهذا جاء السخط بعد النقنقة ثم تحول إلى رفض يائس عندما وقعت الواقعة وقذف بملايين العاملين إلى قارعة الطريق فتأكد للناس ما تعلموه فى المدارس(ونسوه) عن «**حتميات الرأسمالية**». ورغم المليارات التى حولها الغرب للشرق لتفادى كارثة اجتماعية واقتصادية وسياسية فقد مارست قوانين الرأسمال فعلها بلا رحمة فتحول شرق المانيا إلى مجرد سوق لصناعة وزراعة الغرب، وفقد ٨٠ بالمائة من أماكن عمله الصناعية وعرف البطالة أكثر من أربعة ملايين من مواطنيه، وتحطمت معظم دور نشره وأغلقت صحفه أبوابها واحدة تلو الأخرى. ولم تعد استطلاعات الرأى تعكس فرحة الشعب بالوحدة وبالنظام الاقتصادى والسياسى الذى أتت به. بل أصبحت تأتى على العكس بنتائج محيرة بالنسبة لاساتذة السوسيولوجيا فى الغرب. فبينما تبين الأرقام أن الأحوال المادية للألمان الشرقيين تحسنت عما كانت عليه فى زمن جمهورية المانيا الديمقراطية، إلا أن قبولهم لنظام المانيا الاتحادية القائم على الديمقراطية البرلمانية التعددية انحسر كما تراجع الثقة فى دولة القانون وفى الاحزاب السياسية وكذلك تضاءل الثقة فى نظام اقتصاد السوق الاجتماعى.

فى مؤتمر علمى عن «عمليات التكيف فى المجتمعات التى خلفت النظام الشيوعى» والذى نظمه منذ فترة قصيرة معهد برلين- **براندنبورج** للتعاون الألمانى الفرنسى فى أوروبا قدم سوسيولوجى الثقافة «**دتيليف بولاك**» _ **فيادرينا- فرانكفورت (أودر)** بحثا مثيرا عن نماذج تفسير الانقسام الفكرى بين الألمان الشرقيين والألمان الغربيين. وفيما يلى نقدم عرضا موجزا للبحث الذى نشرته صحيفة **فرانكفورتر روندشاو**(٢٩ يونيو ١٩٩٦) تحت عنوان معبر «أكل شئ يتغير ما عدا الشرقاوى يظل كما هو؟!.

موضوع بحث **بولاك** هو التناقض بين ما تسجله الاحصاءات من ارتفاع لمستوى المعيشة فى شرق المانيا فى الأعوام الستة الأخيرة من جهة وتزايد عدم الرضا السياسى والاقتصادى فى نفس الفترة لدى شعب المانيا الشرقية. ويسجل أن قبول المؤسسات الألمانية الاتحادية كان كبيرا للغاية بعد انهيار اشتراكية الدولة مباشرة، وأن غالبية شعب المانيا الشرقية قد أيدت نظام الديمقراطية البرلمانية ، وكان لها ثقة ملحوظة فى المؤسسات السياسية للجمهورية الاتحادية ، ويقول الباحث: إن الناس قبلت اقتصاد السوق بطابعه الذى يتسم بفروق اجتماعية تتوقف على القدرة على الانجاز. وكانت كبيرة التقدير للمؤسسات الغربية الأخرى، مثل الرعاية الصحية والنظام التعليمى والتأهيلى.

ويتوصل الباحث إلى أن الحالة تغيرت بشكل درامى بعد ست سنوات من الوحدة بين الدولتين الالمانيتين ويكتب:«رغم أن الديمقراطية البرلمانية لا زالت حاصلة على تأييد الأغلبية إلا أن الثقة فى المؤسسات السياسية لجمهورية المانيا الاتحادية،فى **البوندستاج** وفى الحكومة،والشرطة، والقضاء، وفيالقوات المسلحة(**البوندسفير**) هبطت. وبناء على استطلاع رأى قام به فى ربيع سنة ١٩٩٥ معهد **الينزباخ** وهو واحد من أكبر معاهد استطلاع الرأى فى غرب المانيا قال ٧٣ بالمائة من الالمان الشرقيين ان المواطنين ليسوا متساوين أمام القانون (ويلاحظ على أى حال أن ٦٧ بالمائة فى الغرب يرون نفس الرأى).

ويشعر ٧٢ بالمائة أن القانون فى المانيا

الاتحادية لا يرفر لهم الحماية (فى الغرب ٣٢ بالمائة)". ويقول ٥٣ بالمائة من الالمان الشرقيين أن النظام الاجتماعى فى المانيا الاتحادية ليس عادلا (فى الغرب ٢٨ بالمائة). وبينما كان حكم غالبية الالمان الشرقيين على النظام الاقتصادى فى المانيا الاتحادية ايجابيا فى ربيع ١٩٩٠ لم يعد يمثل هذا الرأى سوى أقلية. ويربط معظم الناس فى المقاطعات الشرقية اقتصاد السوق بالاستغلال فقط ١٠ بالمائة يعتقدون أن النظام الاقتصادى والسياسى فى المانيا الاتحادية يوفر الضمان الاجتماعى الكافى والحماية اللازمة للضعفاء ويشعر نحو نصف الناس أن النظام ليس اجتماعيا.

فى نفس الوقت ازداد عدد الناس الذين يقولون إن وضعهم المادى الشخصى قد تحسن منذ أن تغير النظام. وخلافا للفترة السابقة يصرح اليوم غالبية الناس بان أحوالهم افضل مما كانت عليه فى زمن المانيا الديمقراطية. ويكتب بولاك«هذا مثير للدهشة لاننا نعرف من تاريخ ألمانيا الاتحادية ان هناك ارتباطاً بين الرضا عن الديمقراطية وقبول النظام من ناحية والوضع الاقتصادى من الناحية الأخرى.

والخبرة التى ينطلق منها السوسيولوجيون الغربيون هى أن النظام السياسى الذى طبق فى جمهورية المانيا الاتحادية القديمة تحت اشراف سلطات الاحتلال الغربية وبعض المجموعات السياسية القائدة فى المانيا ظل خلال السنوات الأولى للقيامة وحتى الستينات بدون دعم عريض ونشط فقط بقدر انعكاس التقدم الاقتصادى على أوضاع الحياة المحسوسة ذاتيا تراجعت التحفظات على النظام الديمقراطى وتحول القبول السلبى لهذا النظام إلى دعم فعال. ويثير استغرابهم أن الأمور تسير فى شرق المانيا بشكل مغاير. يقول بولاك «وعلى العكس من ذلك تأخذ فى شرق ألمانيا الثقة فى المؤسسات والموقف الايجابى من دولة القانون وقبول اقتصاد السوق فى الانحسار رغم تحسن الوضع الاقتصادى للافراد.

وبالبحث فى التاريخ القصير لسنوات الوحدة الست يتبين أن القبول الذى حظى به النظام الاقتصادى والسياسى فى المانيا الموحدة كان أكبر كلما خطونا إلى الوراء عائدين نحو عام ١٩٨٩. ويسجل الباحث أن هذا القبول بدأ ينحسر مع الزمن. فى عام ١٩٩٠ عبر ٧٧ بالمائة من الالمان الشرقيين عن ثقتهم فى اقتصاد السوق. ولكن بعد سنتين اثنتين تضاءلت النسبة إلى ٥٠ بالمائة. وحاليا انخفضت إلى ثلاثين بالمائة فقط وابدت الأغلبية فى سنة ١٩٩٠ الأخذ بنظام المؤسسات الالمانية الغربية وبعد سنوات خمس أصبح ينظر بعين الشك للمؤسسات الالمانية الاتحادية بدءا بالبرلمان والأحزاب مرورا بنظام التعليم المهنى والمدرسى وصولا إلى نظام الرعاية الصحية.

ويأتى المفاجئ والمذهل فى بحث بولاك اذ تسجل نتائج استطلاع الرأى والتحليل الذى اجراه أن نسبة قبول الأفكار الاشتراكية ارتفعت فى نفس الوقت فى السنوات الأخيرة. بل ويكتب ازداد التعاطف مع الشيوعية من ٧ بالمائة سنة ١٩٩٠ إلى ٢٤ بالمائة سنة ١٩٩٥. وأصبحت فكرة الاشتراكية اليوم حاصلة على قبول الأغلبية.

ويضيق المجال هنا للبحث فى المعايير التى وضعها الباحث للتمييز بين التعاطف مع فكرة الاشتراكية من ناحية والممارسة التاريخية التى عاشها الناس من ناحية وتجربة الرأسمالية التى يعيشونها الآن من ناحية ثالثة. ولكنه يسجل بنفسه أن أقلية ضئيلة فقط تتمنى العودة للنظام القديم. ولا يعنى هذا أن الأغلبية (فى الشرق) مع بقاء الأحوال على ما هى عليه. الا أننا- لكى يكون القارئ فكرة واقعية عن الوضع فى المانيا- نسجل هنا أن جميع الاحزاب التى تنتمى من قريب أو بعيد للفكر الاشتراكى لا تضع الاشتراكية هدفا مباشرا حاليا فى تصوراتها الاستراتيجية.

وتعكس المناقشات الدائرة فى الإعلام وفى الأوساط العلمية والسياسية الغربية حيرة عامة تجاه التطور الذى يعتبرونه غير متوقع بل ومخالف لطبائع الأمور.

ويكتب بولاك: من غير المعقول أن تتغير كافة الظروف فى شرق المانيا مثلما حدث منذ سنة ١٩٨٩/ ١٩٩٠ بدءاً من الأحوال السياسية والأوضاع الاقتصادية حتى متطلبات الحياة اليومية ويظل وحده ثابتا الانسان- الشرقى- الذى يتحرك فى اطار هذه الظروف المتغيرة.

ويمس بولاك وترا حساسا عندما يتعرض لعملية اهدار كرامة الالمان الشرقيين ومعاملتهم بعد الوحدة على نحو جعلهم يشعرون فى غالبيتهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية(٧٢ بالمائة فى سنة ١٩٩٥). ولم يحدث تغيير يذكر لهذه النسبة خلال السنوات الخمس السابقة. ويكتب المؤلف لم يقدم الغرب نفسه للشرقيين بوصفه الأب الكريم الذى اسعدته عودة ابنه الذى ظنه مفقودا له وليمة بمناسبة عودته. بل قدم نفسه مثل قاض لا يرحم. فلا يوجد شئ يمكن أن يتعلمه الناس من الالمان الشرقيين ومن ظروف المانيا الشرقية بأسرع ما يمكن، إذ لا يوجد شئ يمكن أن يؤخذ عن المانيا الشرقية. سادت مثل هذه التقديرات فى تصريحات الكثير من الالمان الغربيين. وربما كان التقليل من قدر المانيا الشرقية ضروريا للبعض لتبرير اللامبالاة بأحوال المانيا الشرقية.

ويصف الكاتب هذه النظرة بأنها نظرة شك شامل فى تواطؤ الالمان الشرقيين (مع نظام المانيا الديمقراطية).

ويكتب عن الظواهر التي احصاها لرفضهم نمط الحياة الغربية والتى يفسرها على أنها «ليست عودة للوعى الاشتراكى بل إنها رد فعل على آثار الوحدة ولكنه لا يقبل تفسير رد الفعل هذا بالتدهور الذى فاجأ أهل المانيا الشرقية مع استفحال البطالة والبيروقراطية وانعدام الأمن الاجتماعى بعد تفاؤل سنوات الوحدة الأولى. بل يتوصل إلى تفسير نفسى لموقف الالمان الشرقيين معتبرا ان اعراضهم عن نظام اقتصاد السوق والنظام السياسى في المانيا الاتحادية انما هو رد فعل على الاحساس بالاهانة.

وإن كان لنا تعليق قصير على بحث بولاك فهو أن الصلةٌ المباشرة التى يبنى عليها تحليله، الصلة بين النجاح الاقتصادى للنظام والرضا السياسى عند الناس، هذه العلاقة تتأكد باشارة السلب لدى الالمان الشرقيين فهم لا يرون هذا النجاح بل يرون فشله مجسدا في تشرء البطالة التى لم يعرفوها من قبل ويرون عجز النظام عن مجرد التخفيف منها(وليس فى المانيا فقط).

ويشارك الباحث الكثير من المحللين فى قلقهم من أن يثبت الوضع الراهن ويرسخ ليترك صدعا عميقا فى بناء الوحدة الالمانية .ويقول: «اعتقد ان الالمان الشرقيين مقدمون على اقامة بنية خاصة ذات توجه قوى لوضع حد فاصل تجاه الغرب . انه وعى المانى شرقى خاص ذو تصورات قيمية متميزة .وعلى هذا النحو سيعزل الالمان الشرقيون نفسهم. فى عام ١٩٩٠ كان ٦١ بالمائة من الالمان الشرقيين يشعرون انهم المان قبل أن يكونوا المان شرقيين. فى عام ١٩٩٤ كان ٣٥ بالمائة يشعرون انهم المان اولا مقابل ٦٠ بالمائة يشعرون انهم المان شرقيين قبل أن يكونوا المان. ويعتقد ثلثا الالمان الشرقيين ان السور يزداد ارتفاعا فى رؤوس الناس.

فى مظاهرة فى شرق برلين احتجاجا على تدهور الأوضاع الاجتماعية حمل المتظاهرون شعارا مكتوبا عليه: لقد تلقينا دروسا نظرية عن الرأسمالية لمدة ٤٠ سنة والآن نتلقى التدريب العملى- محاولة بولاك تفسير الحالة الفكرية لاهل المانيا الشرقية كانت تحتاج للتمعن أكثر فى واقع أن الالمان الشرقيين طبقوا لمدة اربعين سنة نظاما اقتصاديا اجتماعيا غير رأسمالى وعرفوا بتجربتهم المباشرة ان اقتصاداً بغير بطالة وبدون القلق الاجتماعى اليومى ممكن. ولأن الترحاب الذى استقبل به النظام الرأسمالى فى شرق ألمانيا كان قبولا لخليط من اعلانات دعائية ومزايا فعلية وأوهام متخيلة ما لبثت أن تبينت حدودها الواقعية وانكشفت حقيقتها بسرعة فانه من الطبيعي جدا ان يواصل الناس بحثهم عن نظام ديمقراطى وعادل حقا. وربما كان أهم استنتاج خرج به الكثرون من درس سنة سادسة رأسمالية هو أن هذا النظام لا يمكن ولا يجوز ان يكون نهاية التاريخ.



مظاهرة احتجاج على أوضاع السجون .. المتظاهرون كمموا أفواههم تعبيراً عن قمع حرية الرأى

فى تركيا : مزيد من القهر .. مزيد من السجون

كان حصيلة الاضراب عن الطعام الذى نفذه عشرات السجناء التابعين لمنظمات سرية من اليسار الراديكالى التركى - والذى استمر ٦٩ يوماً - ١٢ من **الموتى جوعاً** بين النزلاء اليساريين المشاركين فى الاضراب ، وعددهم يزيد عن ٣٠٠ سجين بدأوا منذ شهرين اضرباً عن الطعام فى ٣٠ سجناً " حتى الموت" مطالبين باغلاق **سجن اسكى شهر**" الذى يسمونه " التابوت" ومحتجين على أوضاع السجون عموماً . كذلك يتهم المساجين السلطات بتوزيعهم على سجون منتشرة فى أنحاء البلاد وحرمانهم من زيارات ذويهم وحق الحصول على استشارات قانونية.

وكانت حكومة **نجم الدين اربكان** زعيم **حزب الرفاه الاسلامى** قد قبلت تحت ضغوط المظاهرات المؤيدة لليساريين المضربين عن الطعام ، والاحتجاجات الدولية التى نددت بالقسوة التى يتبعها رجال الأمن خلال تعاملهم مع السجناء ، بعض مطالب المضربين بشأن تحسين أوضاعهم المعيشية فى السجون وأنهى المضربون اليساريون اضرابهم بعد موت أكثر من ١٢ منهم.

وتعامل **حزب الرفاه الاسلامى** منذ البداية

ابراهيم الصحارى

مع أزمة المضربين عن الطعام وارتفاع حصيلة المتوفين بينهم بمنتهى القسوة فقد قال وزير العدل **شوكت كازان** وهو فى حزب الرفاه بعد وفاة ٦ سجناء من المضربين: أن هناك مركزاً إرهابياً داخل سجن **بايرام باشا** نظم الاضراب وينسق نشاطات المضربين فى السجون التركية وهدد باتخاذ أى إجراء ضرورى لاظهار قوة وسلطة الدولة.

وشنت الصحافة التركية حملة عنيفة على الحكومة بسبب معالجتها أزمة الاضراب وكتب أحد المعلقين السياسيين فى صحيفة **الصباح** " أين هو وزير العدل **شوكت كازان** ؟ أى وزير للعدل أنت؟ الناس يموتون أمام عينيك وأنت لاتحرك ساكناً **أى مسلم أنت** ؟ ونقلت وكالة الأناضول شبه الرسمية للأنباء عن كازان رده على مايثار فى الصحافة قوله أن السجناء (اليساريين) لديهم أسلحة ويسعون إلى جر القوات الأمنية الى مواجهة. وتابع : «فى الوقت المناسب سنفعل كل ماهو ضرورى ونعلمهم ما هى سلطة الدولة».

وسلط الاضراب عن الطعام الأضواء مجدداً على سجل حقوق الانسان فى تركيا

وتساءل أحد المعلقين السياسيين " لماذا يحدث هذا ؟ **إننا نرى ارهاب الدولة كل ليلة عبر شاشات التلفزيون نرى الشرطة تركل وتضرب وتجر شعور بنات شابات واذا كانوا يفعلون ذلك أمام أعيننا فماذا يفعلون فى السر؟**".

وتشهد تركيا منذ عدة سنوات نتيجة للأزمة الاقتصادية الديمقراطية العرجاء العديد من الاحتجاجات والاضرابات العمالية . آخر هذه الاحتجاجات وقع فى أول مايو الماضى بمناسبة عيد العمال وكان مصحوباً باشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين أسفر عن **مقتل ثلاثة أشخاص واصابة ٦٥ واعتقال ٢٢٧ شخصاً** .ورفع العديد من المتظاهرين فى هذه الاحتجاجات أعلام عدد من التنظيمات اليسارية المحظورة منها "**ديف صول**" " **اليسار الثورى** " **اليسارية المسلحة وحزب العمال الكردستانى** الذى يقاتل من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتى فى جنوب شرق تركيا منذ ١٢ عاماً.

وفى **مطلع هذا العام** شهدت سجون تركيا احتجاجات عنيفة إذ احتجز سجناء بساريون راديكاليون ٩٢ مسئولا وسجاناً فى أكبر سجون تركيا فيما نظم مؤيدون لهم مظاهرات فى الشوارع وقد بدأ السجناء فى سجون **أنقره واسطنبول وأزمير وبورجات** تمردهم بعد مقتل ثلاثة منهم فى صدامات مع قوات الأمن فى سجن **عمرانية** فى اسطنبول.

ويشير تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٥ أن كثيراً من المسجونين مات على أثر التعذيب أو أصبحوا مقعدين وأن تعذيب المحتجزين السياسيين الجنائيين فى أقسام الشرطة يقع بصورة اعتيادية منتظمة ووردت أنباء عن **مقتل مالا يقل عن ٢٩ شخصاً فى الحجز أثر التعذيب** وورد " **اختفاء" ٥٥ شخصاً على الأقل فى الحجز لدى شرطة الأمن** ووقعت المئات من أحداث القتل السياسية فى المقاطعات الجنوبية الشرقية التى أغلب سكانها فى الأكراد ، وقد قتل الكثيرون منهم فى ظروف توحى بأنهم قد **أعدموا خارج نطاق القانون** على أيدى قوات الأمن فى الوقت الذى استمرت فيه تشريعات حالة الطوارئ سارية على مدار العام فى ١٠ مقاطعات فى الجنوب الشرقى لمواجهة حزب العمال الكردستانى.

وقد ألقى القبض على مئات الأشخاص المشتبه فى تأييدهم للانفصاليين الأكراد خلال العام الماضى ، وكثيراً ماحدث ذلك أثناء الاجتماعات العامة والمظاهرات ، وتزايد عدد سجناء الرأى. فقد كانت المادة ٨ من قانون مكافحة الارهاب تحظر أى دعوة إلى

التنظيمات المحظورة فى تركيا

اسم المنظمة	ملاحظات
* حزب العمال الشيوعى	حزب ستالينى كان موالياً لموسكو
* الحزب الشيوعى الماركسى اللينينى	منظمة ماوية انشقت عنها مجموعات عديدة من بينها حزب التحرير الشعبى والجبهة الشعبية لتحرير تركيا.
* منظمة اليسار الثورى (ديف صول)	منظمة ماركسية مسلحة تشن حرباً شرسة ضد السلطات التركية.
* حزب العمال الكردستانى	يخوض حرب عصابات ضد الجيش التركى منذ عام ١٩٨٤ فى المقاطعات الجنوبية الشرقية التى أغلب سكانها من الأكراد ويسعى لوطن مستقل للأكراد.
* حزب الشعب الديمقراطى	حزب كردى محظور تتهمه المحكمة الدستورية التركية بأنه الجناح السياسى لحزب العمال الكردستانى.
* حزب الله	منظمة إسلامية موالية لإيران.
* جبهة مقاتلى الشرق الأكبر الاسلامى	منظمة عناصرها من القوميين الاسلاميين الراديكاليين.

الانفصال وتستخدم بصورة واسعة ومتزايدة للزج بهم فى السجن بسبب تعبيرهم السلمى.

ويذكر أن البرلمان الأوروبى اشترط تحسين سجل تركيا فى مجال حقوق الانسان قبل المصادقة على الاتفاق الجمركى الذى تم فى شهر ديسمبر الماضى وكانت تركيا قد عدلت المادة ٨ فى قانون مكافحة الارهاب لاقناع البرلمان الأوروبى بأنها عازمة على المضى فى إصلاحاتها الديمقراطية وذلك فى أكتوبر الماضى وتم الإفراج عن ١٢٣ سجيناً أدينو بتهمة الدعوة الإنفصالية إلا أن المادة المعدلة **تبقى مبدأ جريمة الرأى وتمنع القيام بأى دعاية أو مظاهرة تمس بوحدة أو سيادة الجمهورية التركية إلا أنها تخفف العقوبات بالنسبة إلى** الدعوات الإنفصالية وتحددها بين سنة وثلاث سنوات فيما كانت المادة الثامنة تحددها بين سنتين وخمس سنوات .

ولقد أثارت التقارير العديدة التى قدمتها منظمات حقوق الإنسان فى تركيا **ومنظمة العفو الدولية** بالاضافة إلى الشكاوى العديدة التى قدمها أقارب المسجونين يلتمسون فيها وضع حد للتعذيب ، وكذلك احتجاجات المسجونين أنفسهم ضد المعاملة الوحشية وظروف السجن غير الانسانية رد فعل تقليدياً . فعلى سبيل المثال ردت **تانسو تشيلر** التلميذة النجيبة للديمقراطية الغربية بأن **ماتسمونه تعذيبا ماهو إلا الانضباط** . وقال وزير العدل **شوكت كازان** فى أزمة الاضراب عن الطعام الأخيرة أن الظروف فى السجون التركية تعادل المستويات فى سجون الدول الغربية . وقال إن استخدام الزنزانات الانفرادية ضرورى لإحكام السيطرة على السجناء "

يبدو أن الديمقراطية العرجاء فى تركيا ستؤدى الى مزيد من العنف فى المجتمع الذى شهد نهوضاً ملحوظاً لجميع التيارات الراديكالية سواء الدينية أو اليسارية.

جرامشي والمنظمات العمالية

يسرى مصطفى

تحدثنا فى عدد سابق من مجلة اليسار(العدد ٧٢ / فبراير ١٩٩٦) عن مفهوم **«المجتمع المدنى»** كما صاغه المفكر والمناضل السياسى الإيطالى **أنطونيو جرامشي**، بما يتضمنه ذلك من عرض لجملة من المفاهيم الأساسية التى كانت تشكل مفاتيح فكره السياسى والفلسفى. ونعرض الآن رؤية هذا المفكر لأهم قضية من قضايا الفكر الاشتراكى وهى: **قضية بناء سلطة الطبقة العاملة**. ولكن بداية علينا أن نؤكد على أن الكتابة عن تاريخ الفكر الاشتراكى لا تعنى بأى حال، استدعاءً للماضى، أو تثبيتا للفكر والتاريخ و إهمال تحولاتهما . ونشير فقط إلى أن تجربة **جرامشي** فى ساحة الصراع الطبقى فى أوروبا بشكل عام وإيطاليا بشكل خاص هى درس أساسى من دروس الصراع الطبقى والاجتماعى.

ويبقى **لجرامشى** مساهماته القيمة فى الفكر السياسى والفلسفى، ويبقى لتجربته بكارة المقاومة والرغبة فى تجاوز الراهن ودفع حركة التاريخ باتجاه تحرير الإنسان والتفاعل الحى بين النظرية و الممارسة.

١ - صحيفة «النظام الجديد»

كان **جرامشى** يراقب ما يحدث فى الثورة الروسية . باعتباره بداية التحقق التاريخى لفكرة الاشتراكية ودولتها الوليدة .وفى هذه الأثناء، سعى جرامشى وبعض رفاقه فى مدينة تورينو الإيطالية (١٩١٩- ١٩٢٠) إلى تأسيس صحيفة **«النظام الجديد»** بهدف الربط العضوى بين الماركسية والجماهير وتكوين مثقفين عضويين من أصل بروليتارى، والتوحيد بين القوى المادية والأيدولوجيا لخلق ما يسميه **جرامشى** بـ **« الكتلة التاريخية »** .وفى هذا الصدد يقول **ألتوسير** : «حينما يقدم **جرامشى** الماركسية على أنها تاريخية يلح على تعيين جوهرى للنظرية الماركسية؛ أعنى دورها العملى فى التاريخ الواقعى. لقد كان الشغل الشاغل لجرامشى يتعلق بالدور العملى التاريخى لما كان يدعوه **«تصورات العالم»** الكبرى أو **«الايديولوجيات»** .. إن هذه التصورات والأيديولوجيات هى تشكيلات نظرية بامكانها أن تنفذ إلى حياة الناس العملية.وأن تلهم بالتالى عصراً تاريخياً كاملاً بتقديمها للناس- لا«المثقفين» منهم فقط، وإنما **«للبسطاء»** أيضا على وجه الخصوص- نظرة عن جريان العالم وقاعدة سلوك عملى ما ، معاً وفى الوقت ذاته».

وعلى هذا الأساس ، جاءت صحيفة **«النظام الجديد»** لتكون بمثابة الاداة التثقيفية والتربوية للانتقال بوعى العمال من وعى البنية **(الوعى الاقتصادى)** إلى وعى البنية الفوقية **(الوعى السياسى والأخلاقى)** . وهى مهمة تبدو حاسمة خاصة فى اللحظات السياسية الكبرى أو لحظات نضج الظروف الموضوعية للتحول الاجتماعى. وكانت صحيفة النظام الجديد قد حظيت بأهمية بالغة لسببين رئيسيين : **أولهما** : إن الذين أشرفوا على إصدارها هم النواة الأولى التى قادت الحزب الشيوعى الإيطالى فيما بعد. **وثانيهما**: إن جرامشى قاد من خلالها نضالا فكريا وسياسياً واسعاً من أجل تنظيم السوفيتات (مجالس المصانع) الإيطالية. ووضعت **«النظام الجديد»** ثلاثة أهداف لها:-

١- الدفاع عن حقوق العمال.

٢- تثقيف العمال فى المصانع أيديولوجيا.

٣- الاستعداد للانقضاض على السلطة الإدارية والاقتصادية فى المصانع كمقدمة للانقضاض على سلطة الدولة الليبرالية وبناء الدولة الاشتراكية.

وكان **جرامشى** قد رفض رفضا باتاً أن تكون الصحيفة «نشرة لثقافة تجريدية وإعلام تجريدى »، وهذا ما دفع جرامشى ورفاقه إلى إحداث إنقلاب داخل الجريدة لإخراجها بالشكل الذى حدوده لها أى صحيفة الثقافة البروليتارية فى صراعاتها الحية واليومية. وحدث أن ارتبط العمال بالصحيفة وأقبلوا عليها ، وكما يقول **جرامشى**: «وأحب العمال **«النظام الجديد»** (ونحن نقر بهذا ونشعر برضى داخلى) . ولكن لماذا أحب العمال **«النظام الجديد»**؟ يجيب : «لأنهم كانوا يكتشفون بعض ذاتهم فى مقالات الصحيفة، البعض الأفضل من ذاتهم، ولأنهم كانوا يشعرون أن روح البحث الداخلى لديهم تسيطر على مقالات «النظام الجديد»: **كيف يمكننا أن نصبح أحراراً؟ كيف يمكننا أن نحرر ذاتنا؟** ولأن مقالات **«النظام الجديد»** لم تكن عبارة عن بنى فكرية باردة ، بل كانت تنبع من نقاشاتنا مع العمال وتعالج مشاعر وإرادات وانفعالات حقيقية للطبقة العاملة التورينية عرفناها وأثرناها .

ولأن مقالات «النظام الجديد» كانت تكاد تكون «أخذ علم بوقائع حقيقية ينظر إليها على أنها لحظات تحرر داخلي وتعبير عن الذات لدى الطبقة العمالية».

لقد كان الالتقاء بين الحركة العمالية ومثقفيها العضويين (بتعبير جرامشي) هو حجر الزاوية لما سمي بمجالس المصانع، والتي اعتبرها جرامشي أكثر من مجرد أداة متطورة للنضال العمالي، بل اعتبرها هيكل السلطة العمالية الوليدة ونواة دولة البروليتاريا.

٢ - مجالس المصانع

انطلق جرامشي من فكرة تقول بأن حقل الإنتاج يمكن أن يوفر الأسس لبناء حضارة جديدة، ومن ثم فقد اعتبر جرامشي «مجالس المصانع» هي نواة هذه الحضارة الجديدة. وفي إطار النضال من أجل الاشتراكية كان على «مجالس المصانع» القيام بعدد من من المهام الأساسية، فقد كان عليها أن:

(١) تساعد في توحيد الطبقة العاملة.

(٢) تسمح للعمال بفهم موقعهم داخل حقل الانتاج وداخل النظام الاجتماعي.

(٣) تطور الهياكل الضرورية لخلق مجتمع جديد ونمط جديد للدولة.

(٤) خلق ديمقراطية قاعدية جديدة، أكثر تطوراً من الديمقراطية التمثيلية (البرجوازية).

هكذا خطط جرامشي لاستراتيجية تستهدف ليس فقط هدم النظام القديم وإنما بناء هياكل وبنى جديدة. وبذلك تكون مجالس المصانع، كما يقول، صيغة ضرورية للطبقة العاملة، وجهازاً سياسياً وأرضاً وطنية للحكم الذاتي للطبقة العاملة، وبكلمة: **دولة عمالية موازية للدولة البرجوازية**.

ويمكن أن تحدد منظور **جرامشي** للمجالس على أكثر من مستوى:

اقتصاديا

ميز جرامشي بشكل واضح بين طبيعة مجالس المصانع وطبيعة النقابة، فالأولى ليست فقط أداة للنضال أكثر جذرية، بل إنها الامتداد الهيكلي للدولة البروليتارية، في حين أن النقابة أداة فرضها الواقع الرأسمالي وهي صيغة تنظيمية من صيغ المجتمع الرأسمالي ذلك لأنها «نظمت العمال كمجموعة داخل المجتمع الرأسمالي مكلفة ببيع سلعة تسمى العمل».

والنقابة بحد ذاتها كانت قد ولدت كرد فعل لشروط تاريخية معادية (مفروضة)، وليس كتشكيل مستقل للعمال (مقترح).

سياسيا:

ما يقال عن «النقابة» من وجهة النظر السياسية يقال عن «الحزب» من وجهة النظر السياسية، مع فارق وهو أن الحزب يأخذ مشروعية ديمومته (حتى في مرحلة الاشتراكية) من كونه يمثل ضمير الطبقة العاملة وروحها ورسام استراتيجيتها على المدى الطويل. ومع ذلك وحسب جرامشي: «بالرغم من القيود المفروضة على الحزب، وأن طبيعة أصوله كانت مختلفة عن تلك التي نشأت منها النقابة، فان الاثنان تقاسما شكلا واحدا، فبمقدار ما كان الاثنان صيغتين من صيغ الليبرالية، فانهما سوف يتراجعان بانهيار الرأسمالية، المعبر عنها سياسياً بالليبرالية الديمقراطية» ويميز جرامشي بين الحزب ومجالس المصانع على أساس أن الحزب مؤسسة طوعية، لأن العامل ينضم إليه عبر «عملية واضحة الوعي» أو بلغة النظرية السياسية التقليدية- عبر الموافقة المعلنة. وباستطاعة العامل أن يسحب موافقته في أية لحظة وذلك بانكار «العقد» القائم بين نفسه والحزب. وعلى العكس من ذلك كان المجلس تنظيما «تمثيليا» لأنه جهاز حكم، فعلى وكامكانية».

ثقافيا:

ويتمثل هذا الدور في خلق مثقفين عضويين من أصل بروليتاري، عوضا عن أن تستعير البروليتاريا مثقفيها من طبقات أخرى، وهذه هي المهمة التي قامت من أجلها صحيفة «النظام الجديد»، وثمة مهمة أخرى تتمثل في ضرورة الربط بين التوجه العلمي والتقني، يقول جرامشي: «إن شكل وجود المفكر الجديد لم يعد يتلخص في فصاحة الكلام والتحريك الخارجي والآني السريع للعواطف والمشاعر، بل في الاختلاط الايجابي بالحياة العملية كبناء ومنظم، و«مقنع دائم» - لاخطيباً فقط على مستوى أعلى من مستوى الروحية الرياضية التجريدية، وعلى المثقف أن يصل عبر التقنية -العمل إلى التقنية- العلم وإلى المفهوم الانساني التاريخي الذي يكون المفكر بدونه «اختصاصيا» ولا يصبح قياديا «اختصاصيا + سياسيا»».

ولكن ما هو الشكل التنظيمي لمجالس المصانع؟ يقول جرامشي: «يعتمد تنظيم مجالس العمال على المبادئ التالية: في كل مصنع، وفي كل معمل، ليشكل جهازاً عضوياً على أساس التمثيل (وليس على الأساس القديم للنظام البيروقراطي)... ويجب أن يشكل مجلس المصنع على أساس التنظيم الصناعي، إذ يجب أن يمثل بالنسبة للطبقة العمالية نموذج المجتمع الشيوعي الذي يتم التوصل إليه عبر ديكتاتورية البروليتاريا».. و«تقسم كل مؤسسة إلى أقسام، وكل قسم إلى فرق مهنية، كل فرقة منها تقوم بجزء معين من العمل، فينتخب عمال كل فرقة عاملاً منهم بتفويض إلزامي ومشروط، وتشكل جمعية المفوضين العمومية لمجموع المؤسسة مجلساً ينتخب من بين أعضائه لجنة تنفيذية، وتشكل الجمعية العمومية للسكرتارين السياسيين اللجان التنفيذية للمجالس، وهذه تنتخب من بين أعضائها لجنة مدينية لدراسة تنظيم الدعاية ووضع خطط العمل والموافقة على مشاريع واقتراحات كل مؤسسة مفردة، بل وحتى كل عامل مفرد، وللإدارة العامة لكل الحركة».

هذا هو الخط السياسي الذي سلكه جرامشي، إبان فترة نشاطه السياسي في تورينو، حيث كانت الاضرابات العمالية تجتاح هذه المدينة الايطالية، وكانت تمثل فترة صعود ثوري للطبقة العاملة، يقابلها أزمة البرجوازية الأوربية بسبب الحرب. وكان جرامشي يتوقع في ذلك الوقت، أنها اللحظة الحاسمة للإطاحة بسلطة البرجوازية، وإقامة سلطة جديدة على أسس جديدة انطلاقا من مواقع الإنتاج ومن خلال الإضرابات العمالية وكان يريد، بمنطق السياسي امتلاك اللحظة ليبدأ التاريخ، ولكن أثبتت الأحداث أن «مجالس المصانع» كانت أدنى من هذه اللحظة الثورية، لم تتحول من نواة إلى دولة، في حين أخذت الدولة البرجوازية شكلها الفاشي.

*حول مفهوم الكتلة التاريخية: يقول جرامشي: «تشكل البنية مع البنى الفوقية «كتلة تاريخية» واحدة، يعني أن المجموع المركب والمتناقض والمتنافر للبنى الفوقية هو انعكاس لمجمل علاقات الانتاج الاجتماعية. من هنا فان ايديولوجية شمولية هي الايديولوجية الوحيدة القادرة على التعبير عقلانيا عن تناقض البنية إدراك اجتماع الظروف التي تسمح باضراب الطلاب في الممارسة. وإذا ما انحصرت الايديولوجية بفئة اجتماعية متناسقة بنسبة ١٠٠٪ فهذا يعني أن معطيات هذا الانقلاب متوافرة هي أيضا بنسبة ١٠٠٪ -أي أن «العقلاني» بات حقيقيا في الواقع الراهن. يعتمد هذا التحليل على التفاعل الضروري بين البنية الفوقية (وهذا التفاعل هو العملية الجدلية الحقيقية)».

المراجع

(١) جرامشي: قضايا المادية التاريخية: ترجمة فؤاد طرابلسي، دار الطليعة ببيروت.

(٢) جون كاميت: جرامشي حياته وأعماله، ترجمة عفيف الرزاز.

(٣) فكر جرامشي: مختارات، تعريب تحسين الشيخ علي، دار الفارابي.

(٤) د. أحمد الجباعي: الدور التاريخي للمثقفين في فكر جرامشي من منظور عربي، الطريق عدد ٤.

(٥) لويس ألتوسير: قراءة في رأس المال، الجزء الثاني.

فــكــر

كلاســـيكيات

التفنيد والعقلانية النقدية في العلم والفلسفة السياسية

لطفي فرج

في يوم ١٢ من الشهر الجاري (سبتمبر) ينقضي عامان على وفاة الفيلسوف النمساوي الكبير **كارل بوبر**، الذي قال علماء الغرب عنه أنه ترك أثراً في الفكر العلمي لا يقل عن الأثر الذي تركه الفيلسوف اليوناني **سقراط** في الفكر الفلسفي. وقد أكد العلماء التجريبيون الغربيون الحاصلون على جائزة نوبل [أمثال **ميداوار** Medawar عالم البيولوجيا الانجليزي، **ومونود** Monod عالم الكيمياء العضوية الفرنسي، **وإكْسلس** Eccles عالم الأعصاب الاسترالي] أنهم توصلوا إلى نتائجهم العلمية بفضل اتباعهم لتعاليم بوبر المنهجية واسترشادهم بفلسفته للعلوم. وقيل في الغرب أيضاً أن طرق اكتساب المعرفة وتفسيرها لن تكون بعد بوبر مثلما كانت من قبله، وأنه لا يمكن لأي عالم أو باحث حقيقي تجاهل أعماله. وفي مصر صدرت أول دراسة في المكتبة العربية لفلسفة كارل بوبر في مطلع الثمانينيات في صورة أطروحة لنيل الماجستير تقدمت بها الدكتورة **يمنى الخولي** أستاذ فلسفة العلم المساعد بآداب القاهرة. وقد اشتكت الدكتورة يمنى حينذاك قائلة: «من الغريب حقاً أن بوبر لا يتمتع بالشهرة الكافية، ولا يلقى ما يستحقه من تقدير في عالم الدراسات الفلسفية العربية، إذ لا يتبين الكثيرون فلسفته بوضوح فضلاً عن كونه شبه مجهول لدى مثقفي العربية العاديين.» وبالرغم من مرور خمسة عشر عاماً على قولها هذا إلا أنه لا زال حتى يومنا صحيحاً إلى حد كبير.

وقد بدأ كارل بوبر منذ بلوغه السابعة عشرة من عمره يتساءل فيما إذا كان يوجد معيار يتيح للمرء التأكد فيما إذا كانت إحدى النظريات علمية أم لا. كان ذلك بمدينة فيينا عام ١٩١٩ حينما كانت تزدهر نظريات جديدة تؤكد بأنها علمية. وقد درس بوبر حينذاك تلك النظريات وبخاصة **الماركسية، والتحليل النفسي لفرويد** Freud، **وعلم النفس الفردي لادلر** Adler ، **كما درس نظرية النسبية لاينشتاين** Einstein التي ظهرت متكاملة في ذلك العام.

حدود الاستقراء

وتبين له أن نظريات ماركس وفرويد وأدلر تشترك معاً في امتلاك قدرة تفسيرية شديدة الوضوح. إنها «تبدو صالحة لشرح شبه مجمل الظاهرات التي تقع في مجالات تخصص كل منها... في كل مكان كنا نلاحظ ما يؤكد صحتها: كان العالم يفيض بما يثبت صحة النظرية.» لكن بوبر بدأ في التشكك بأن القدرة التفسيرية الواضحة لهذه النظريات قد تكون هي نقطة ضعفها. فهي تبدو بأنها لا تخطيء إطلاقاً، إذ أنه حتى في الحالات المشكوك في أمرها، يمكن دائماً «لَزْق» الواقع الملموس بالنظرية.

ولكن بدت نسبية **اينشتاين** له بأنها مختلفة تماماً. فهي تتيح عمل تنبؤات قد تؤدي إلى إبطال النظرية إذا ما ظهر عدم صحتها. هكذا كانت نظرية النسبية -على عكس باقي النظريات التي درسها- قابلة لإبطالها ولدحضها بالملاحظة.

وارتكزت أعمال بوبر الفلسفية منذ ذلك الحين على نفس التساؤل الذي كان يقع في قلب أعمال الفيلسوف الألماني المعروف **كانط** Kant (١٧٢٤-١٨٠٤) وهو : كيف يصبح الإنسان قادراً على معرفة قوانين طبيعية شاملة وعلى توضيحها دون الاعتماد على أي شيء آخر غير تجربته المحدودة بالضرورة؟ وبينما كان كانط يسأل «ما هي الشروط اللازم توافرها لكي تكون المعرفة ممكنة؟» كان سؤال بوبر «ما هي الشروط اللازم توافرها لكي يكون التقدم العلمي ممكناً ؟». وكان سبب هذا الفارق بين كانط وبوبر هو: اينشتاين ونظرية النسبية. لم يستطع كانط - مثل جميع معاصريه- تصور قوانين أساسية للكون أخرى غير مبادىء **نيوتن** الميكانيكية التي كانوا يجمعون على اعتبارها حقائق نهائية وحاسمة. أما بوبر فقد عرف بأن نظرية نيوتن التي تأكدت أكثر من أية نظرية غيرها هي نظرة باطلة وقد حلت محلها نظرية النسبية المعتبرة أفضل وأكثر قوة، بل وحتى أكثر قدرة على تصويب أخطاء النظرية النيوتنية وبالتالي إظهار بطلانها. ويبدو أن هذا الانقلاب الذي أحدثته نظرية النسبية قد تسبب في تطور بوبر الفكري حينما كان في شبابه.

وبدأ فكر كارل بوبر ينمو في اتجاهين أساسيين، هما فلسفة



كارل بوبر (١٩٠٢ -١٩٩٤)

المعرفة والفلسفة السياسية مستخدماً في ذلك معياراً واحداً مشتركاً هو: من الأفضل التماس الكشف عن الخطأ أكثر من السعي إلى إثبات حقيقة. وفي مجال المعرفة العلمية قادته هذه المسلّمة إلى طرح معيار **«التفنيد»** للتمييز بين ما هو علمي وغير علمي. أما في الفلسفة السياسية فقد اتضحت فرضياته من خلال التفرقة بين **«المجتمعات المغلقة»** التي تحد من حرية الفرد، و**«المجتمعات المفتوحة»** التي تقوم -على العكس- بتدعيم هذه الحرية.

ولكي ندرك التجديد الذي أدخله بوبر، من الضروري أن نضع مساهمته في إطار السياق المعرفي لعصره حيث كانت طريقة **«الاستقراء»** تسود أبحاث عصره العلمية. ووفقاً لهذه الطريقة يمكن لسلسة من الملاحظات العديدة المتماثلة أن تتيح استخلاص استنتاج عام أو قانون علمي. ويقدم بوبر لنا المثال التالي: بعد التحقق من أن لون الغربان -في ظل ظروف متباينة وفي مرات عديدة- هو الأسود يمكننا الاستنتاج بأن «جميع الغربان سوداء». لكن بوبر يعترض على هذا الاستنتاج، إذ نادراً للغاية ما يحدث أن يولد غراب أمهق (أي شديد البياض). وبهذا تكون القاعدة القائلة بأن جميع الغربان سوداء هي قاعدة غير صحيحة. وكذلك قد تدفعنا ملاحظتنا لتعاقب النهار والليل ولتكرار هذا التعاقب بانتظام إلى وضع القانون العام التالي: «الشمس تشرق وتغرب مرة واحدة كل ٢٤ ساعة»، وذلك حتى يجيء اليوم الذي نجد فيه أنفسنا في المنطقة القطبية نشاهد شمس منتصف الليل وبقاء الشمس مشرقة طوال الـ٢٤ ساعة.

وعلى هذا يؤكد بوبر أن الاستقراء خرافة. ومع ذلك فإذا ما كانت الملاحظات التجريبية لا تتيح لنا الاستنتاج بأن إحدى النظريات التفسيرية صحيحة، إلا أنها يمكنها أن تجعلنا أحياناً نستنتج بأن إحدى النظريات باطلة. وليس هذا بالأمر البسيط فهو يؤدي بنا إلى منهج للبحث العلمي مختلف جذرياً.

معيار التفنيد

ويقترح بوبر إخضاع كل نظرية جديدة لاختبارات بقصد تفنيدها. هكذا يحل هدف **«التفنيد»** محل هدف **«الإثبات»** الخاص بالمعرفة الاستقرائية. **النظرية العلمية هي النظرية القابلة للتفنيد أي التي تسمح بخضوعها لاختبارات تتيح احتمال دحضها وإثبات بطلانها. والنظرية غير القابلة للتفنيد هي نظرية غير علمية**. ويوضح بوبر قصده بأمثلة موحية، فيقول: إن الجملة القائلة «يوجد ثعبان بحر» هي جملة غير قابلة للتفنيد إذ من المستحيل إثبات بطلانها. أما القول بأنه «يوجد ثعبان بحر معروضاً في المتحف البريطاني حالياً» فهو على العكس قابل للتفنيد والدحض.

لكن لكي تكون إحدى النظريات علمية، يجب بالبداهة ألا تكون قابلة للتفنيد فحسب، بل وأن تكون أيضاً غير مدحوضة. إن النظريات التي تصمد وتظل على قيد الحياة هي تلك التي اجتازت بنجاح اختبار التفنيد. هكذا «لا يرتكز التقدم العلمي على تراكم الملاحظات، لكن على رفض النظريات الأقل أداءاً واستبدالها بنظريات أفضل.» ويؤكد بوبر أنه بهذه الطريقة تنمو المعرفة العلمية. ويقدم لنا مثال نظريات **كبلر** Kepler **وجاليليو** Galilée في الفلك التي حلت محلها نظرية **نيوتن** Newton لأنها منطقية أكثر وصالحة للاختبار بصورة أفضل، لكن فيما بعد جاء الدور على نظرية نيوتن ذاتها ليتم تجاوزها ولاحلال نظرية اينشتاين محلها.

النظريات العلمية وقتية وعابرة

ويبدي بوبر اهتماما شديداً بمدلول الكلمات التي يستخدمها، ففي رأيه أن استخدام لغة واضحة محددة هو أمر أساسي بالنسبة لأي مشتغل بالفلسفة. هكذا لا يمكن اعتبار النظرية التي اجتازت اختبار التفنيد بنجاح بأنه قد ثبتت صحتها لكنها «تعززت» فقط، لأنه يحتمل للغاية دحضها مستقبلاً. على هذا لا يمكننا التأكيد بأن إحدى النظريات صحيحة، بل يمكننا فقط القول أنه لم يتم إثبات بطلانها بعد.

ويبدي بوبر مرة أخرى حذره في استخدام الكلمات إذ يقول: لا يمكننا الحديث عن «حقيقة» علمية لكن عن «شبه حقيقة» علمية فقط، بمعنى الاقتراب تدريجياً من الحقيقة. ذلك لأنه حتى وإن كنا نجد أنفسنا أمام نظرية صحيحة إلا أنه لا يمكننا التيقن بأنها فعلاً صحيحة. وخلاصة القول فإن اتخاذ موقف انتقادي عن عمد وبوعي هو الأداة الرئيسية في تقدم المعرفة. ويقوم بوبر بتطبيق هذا المبدأ على المجال السياسي أيضاً كما سنرى فيما يلي.

الفلسفة السياسية

كانت الفلسفة السياسية هي المجال الثاني الكبير الذي استكشفه بوبر. ويمكن الاستدلال على تشابهات عديدة بين موقفه تجاه المعرفة العلمية وبين فلسفته السياسية. يقول بوبر عن نفسه بوضوح أنه **عقلاني نقدي**. لكن ما المعنى الذي يقصده بهذا القول؟ يجيب في مؤلفه «منطق البحث العلمي» بقوله: « إنني اسمي عقلانياً ذلك الذي يرغب في فهم العالم والتعلم عن طريق تبادل الحجج والأدلة مع الآخر. وأعني بتبادل الحجج مع الآخر القيام على وجه التحديد بنقده، وإثارة انتقاداته ثم محاولة استخلاص التعاليم من هذه المبادلات. إن فن المجادلة بديل عن فن المبارزة تحل فيه الكلمات محل السيوف، كما أن الباعث الذي يحركه هو التشوق إلى المعرفة والرغبة في الاقتراب منها أكثر فأكثر.» إن بوبر **عقلاني** لأنه يؤمن بالعقل القادر على أن يتيح للانسان الاقتراب من الحقيقة. وهو **نقدي** لأنه يرى أن المنهج النقدي الذي يمارسه في النشاط العلمي أو الاجتماعي هو العامل الرئيسي نحو التقدم.

ويرى بوبر أن **العقلانية** النقدية صاحبة تاريخ طويل. يرجع هذا التاريخ إلى اليونان **القديمة** التي **ابتكرت** المواجهة **العقلية** بدلاً عن **العنف الجسدي الذي** يشعر بوبر بنفور عميق منه ويرى ضرورة مكافحته. ويظل **أفضل** سلاح هو استخدام العقل «انني عقلاني لأن اتخاذ موقف يسوسه العقل يبدو لي بأنه **الموقف** الوحيد الممكن في مواجهة العنف.»

مجتمعات مغلقة أم مجتمعات مفتوحة

ويقوم بوبر بتمديد معيار التفنيد ليشمل تحليل الأفكار العامة عن المجتمع. وتشتمل هذه الطريقة -كما سبق القول- على استبعاد **الأخطاء** أكثر من إثبات **الحقائق** والتي يمكن في الواقع تطبيقها على الفلسفة السياسية. وبذلك تتم التفرقة بين مجتمعات مغلقة وأخرى مفتوحة.



ويرى بوبر أن **المجتمع المغلق** هو المجتمع التخيلي الذي يقيمه رجال يحلمون باقامة الجنة على الأرض إذا ما صح التعبير. هكذا يعيب على **أفلاطون** بأنه أراد أن تكون الدولة نسخة دقيقة من النموذج **الأصلي** أي من شكل أو فكرة المدينة الفاضلة.

ونفس الشيء ينطبق على **الماركسية**. فقد أعرب بوبر مرارا عن تلاقيه مع الماركسيين حول الحاجة الملحة لتقديم علاج لأمراض المجتمع. لكنه يختلف معهم حول نقطتين على الأقل. الأولى تتعلق بالوسائل التي يلزم اتخاذها: فهو يؤكد أن **الثورة العنيفة** لا تُصلح الأمور بل تزيد الحالة سوءاً. لا يوجد أي ضمان بأن يكون **الحكام الجدد أفضل** من سابقيهم. بالإضافة إلى أن هدف أية سياسة اجتماعية عقلانية يجب أن يكون تخفيف الآلام لا منح السعادة. ويوضح بوبر رأيه هذا فيقول: «فلنترك السعي نحو السعادة للمجال الفردي. إن محاولة جلب السعادة للآخرين يشتمل على المخاطرة بفرض رؤيتنا الخاصة تجاه الحياة على الغير». ثم يضيف «تعود مشاكل العصر الراهن الرئيسية إلى الرغبة في جعل العالم أفضل.»

مخاطر الاتجاه التاريخي

ويقول بوبر أيضاً أن الماركسية إيديولوجية تمثل «الاتجاه التاريخي» الذي هو عقيدة فكرية تعتقد بأن للتاريخ معنى، وبأن على الانسان اكتشاف هذا المعنى.

إن **الاتجاه التاريخي** -أو «التاريخانية» كما يسميه البعض- هو طريقة للتفكير قديمة للغاية، وهو يسند -في نسخته العصرية- إلى العلوم الاجتماعية مهمة صياغة تنبؤات تاريخية حتى يمكن وضع سياسة عقلانية. والحال أن بوبر يرفض الفكرة القائلة بوجود « قوانين للتاريخ»، وبخاصة فكرة وجود «قانون للتقدم» إذ يقول «إن التقدم حقيقة ساطعة مدونة في صفحات التاريخ، ومع ذلك فهو ليس جزءاً من قوانينه الطبيعية». إن مصير الانسانية لا يسير في طريق محتوم لا فكاك منه، بل هو على العكس طريق غير محدد مسبقاً ومبهم. ولعل من أهم الانتقادات التي وجهها بوبر إلى الاتجاه التاريخي في كتابه «عقم الاتجاه التاريخي» قوله بأن نمو المعرفة البشرية هو العامل الاساسي في تحديد مسار التاريخ، ولما كنا لا نستطيع التنبؤ سلفاً بالمسار الذي سوف يسلكه نمو المعرفة البشرية، لهذا فإننا لا نستطيع التنبؤ سلفاً بالمسار الذي سوف تتجه إليه حركة التاريخ. وكانت فكرة بوبر لا تخلو من الابتكار في عصر كان فيه يعتقد الكثيرون بأن الماركسية علم يفسر التاريخ الإنساني.

وعلى هذا يطرح بوبر برنامجاً سياسياً متواضعاً. فبدلاً من السعي نحو إقامة الجنة على الأرض، يجب بذل الجهد جيلاً بعد آخر حتى «تكون الحياة أقل رعباً وأقل ظلماً».

التقدم العلمي والمجتمعات المفتوحة

وأصبح منهاج الفلسفة البوبرية حينذاك في غاية الوضوح. فإن تبيان «الشروط اللازمة ليكون التقدم العلمي ممكناً» لا يتطلب صياغة القواعد المنهجية التي تحكم ممارسات العلماء فحسب، بل وأيضاً توضيح مجموع الشروط اللازم توافرها لحدوث تطور موضوعي للمعرفة. ولا يشتمل هذا المجموع على الشروط البيولوجية والأونطولوجية والميتافيزيقية فحسب، بل وعلى الشروط **السياسية والاجتماعية** أيضاً. هكذا قام بوبر في الأربعينيات ببناء نظرية «المجتمع المفتوح»، باعتباره المجتمع الوحيد الذي يمكن **للمنهج العلمي** أن يولد فيه وأن ينمو. ويرى بوبر أن هذا **المجتمع المفتوح** ليس نظاماً سياسياً أو حكومياً بقدر ما هو حالة من التعايش الانساني تسود فيه قيم حرية الأفراد، وعدم العنف وحماية الأقليات والضعفاء. ويؤكد بأن هذه القيم تبدو **أنها** تسود بسهولة في **الديموقراطيات الغربية**.

ويرجع أصل **المجتمع** المفتوح **إلى** العصر **اليوناني** القديم . فقد أدخل الفلاسفة **السابقون** لسقراط **المجادلة النقدية** الحرة كوسيلة **للتقدم** نحو الحقيقة. وفي عصر آخر أكثر قرباً ساهمت **الحروب** الدينية -وفقاً لرأي بوبر- في تشكيل طريقة **التفكير** المعادية للسلطوية. «لقد تعلمنا من **أخطائنا** فعلاً » إنها أخطاؤنا هي التي علمتنا لا **التسامح** مع معتقدات مختلفة عن معتقداتنا فحسب، بل احترام هذه **المعتقدات** أيضاً، واحترام **المؤمنين** بها بإخلاص. «لقد تعلمنا أنه بالاستماع **إلى** بعضنا البعض وبانتقادنا لبعضنا البعض، نحصل على فرصة أكبر للاقتراب من الحقيقة.»

لقد ترك كارل بوبر أثراً عميقاً في الفكر المعاصر. ولا يمكن لأحد اليوم الاهتمام بالمعرفة العلمية دون أن يكون عليماً بمعيار التفنيد الذي أصبح يُستخدم على نطاق واسع. وتظل مساهمة بوبر في **الفكر** السياسي تتمثل في وضعه لنظرية «المجتمع المفتوح»، وتفنيده للمقولات التي تؤكد على حتمية التاريخ وثبات قوانينه، ونقده للمذاهب **الشمولية** التي برهن على أنها ليست البديل الأفضل حتى لو سلمنا بأن الفكر الليبرالي يعاني من مأزق حقيقي. وتظل التساؤلات المطروحة هي: هل في استطاعتنا -من أجل تحقيق التقدم- البدء بانتقاد آرائنا ومعتقداتنا المفضلة لدينا دون الوقوع مع ذلك في الريبة أو التذبذب ؟ وهل سيلقى فيلسوف العلم للقرن العشرين ما يستحقه من تقدير لدى مثقفينا حينما ندرك أنه حتى لو استوردنا كل علم وتكنولوجيا الغرب فسيظل علمنا حيث هو، ما لم نكن على وعي بفلسفة هذا العلم.. أي بمناهج أبحاثه وبأساليب تقدمه؟. وما الذي نستطيع عمله من أجل توفير مجمل الشروط -السابق ذكرها- لكي يصبح تقدم العلم والمعرفة، وسيادة الفكر العلمي ممكناً؟

رحيق السنين

د. سمير حنا صادق

مهد الانسانية

أغنية فى حب أفريقيا

تدمت شبكة سى ان ان منذ عدة أسابيع حلقة عن رحلة فى نهر الكونجو . وصف مقدم البرنامج الرحلة التى استمرت حوالى أسبوعين واشترك فيها مع عدة آلاف من الكونجوليين مكدسين على ظهر سفينة قذرة فى ظروف معيشة لا إنسانية. تحدث المقدم إلى المسافرين الذين أوضحوا أنهم يخاطرون بهذه الرحلة الطويلة بحثا عن لقمة العيش بالتجارة.

كان من ضمن المشتركين فى الرحلة شاب ذكى الملامح اتضح من الحوار معه أنه حاصل على مؤهل جامعى. وصف الشاب، وعلى وجهه ابتسامة مستسلمة يائسة، حاله بأنه متعطل عن العمل وأن طريقته الوحيدة للحصول على لقمة العيش له ولأسرته هى بالاشتراك فى هذه الرحلة الخطرة للتجارة. عندما سئل الشاب عن أمله فى المستقبل قال والابتسامة العذبة اليائسة المستسلمة لا زالت على وجهه «لا أمل».

تحدث مقدم البرنامج عن قادة الكونجو والثراء الفاحش والقسوة والفساد الشنيع. ثم تحدث بسخرية عن زعماء أفريقيا الذين وعدوا شعوبهم بالحرية والسعادة بعد الاستقلال من الحكم الأجنبى.

نسى المعلق الجاهل العنصرى أو تناسى التاريخ. نسى أو تناسى ما حدث فى الكونجو بالذات. **نسى أو تناسى ما حدث للومومبا (مسيح أفريقيا الشهيد)**. نسى **تشومبى وكاتانجا وهامرشولد**. نسى مؤامرات الغرب لتأكيد سلطة الحكام الحاليين الذين قتلوا لومومبا ضربا بكعاب البنادق فناله ما نال **جيفارا**، وما حاولوا أن ينالوا به **عبد الناصر**. نسى أو تناسى الفقر الذى أوقعت فيه الدول الرأسمالية أفريقيا بالديون الفاحشة الشروط. نسى تقرير البنك الدولى الذى وصف فترة حكم تاتشر وريجان واثرها على أفريقيا بأنها «العقد الضائع» لما انتاب أفريقيا فيها من فقر وتعاسة.

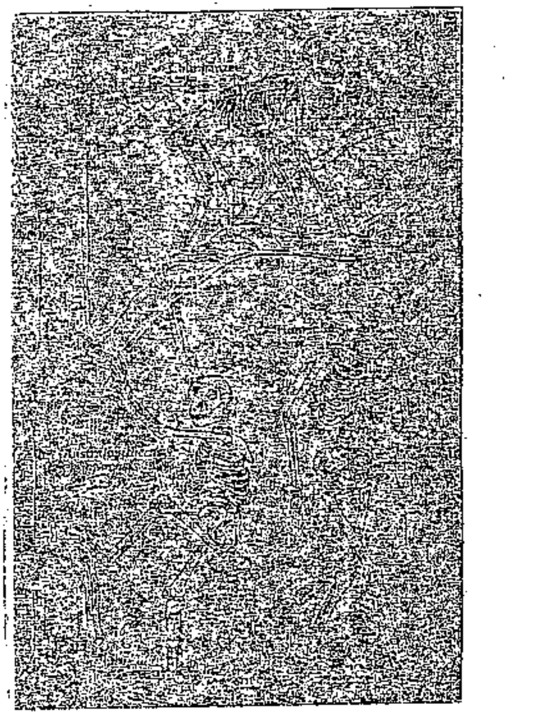
هكذا عامل الغرب أفريقيا- مهد الإنسانية- ولو أنصف لحولها إلى جنة عدن، فهى فعلا الجنة التى نشأت فيها الإنسانية. فكل إنسان من البشر مدين ل أفريقيا بتحويله من قرد إلى آدمى.

يتربع الجنس البشرى(Homo Sapi-ens, Sapiens) على قمة أحد أفرع شجرة المملكة الحيوانية ، وكل خلية فى جسده مزودة بشريط معلومات وراثى يحتوى على خمسة آلاف مليون معلومة أو Bit حسب لغة الكمبيوتر (الفيروس ١٠٠٠٠ معلومة) تراكمت بالانتخاب الطبيعى خلال ما يقرب من ٤ آلاف مليون سنة، هى عمر الحياة على كوكب الأرض. ورغم أن هذا الشريط لا يختلف عن مثيله فى أبناء العمومة من القردة الكبيرة (**الشمبانزى والغوريلا والاورانج اوتان**) إلا بمقدار ٢٪ ، فان هذه النسبة الضئيلة قد تركز مفعولها أساسا فى المخ، حيث أضيف مخزن إضافى كيروكيميائى للمعلومات يمكن أن تصل سعته إلى ١٠ تريليون معلومة (١٠ أس ١٤).

خلال عمر الحياة على سطح الأرض ظهرت واختفت ملايين الأنواع من الحيوانات : ظهرت الفيروسات ، ثم الحيوانات وحيدة الخلية ، ثم الجوف معويات، والرخويات ، ثم ظهرت بعض الحيوانات الفقرية البدائية (**مثل اللامبرى والامفيوكسس**) ثم ظهرت الحيوانات ذات الفقرات الغضروفية (مثل **القرش والمانتا**) ثم الاسماك العظمية فالبرمائيات (**مثل الضفادع**) التى خرجت بالحياة من مياه البرك والمحيطات إلى سطح الأرض ، ثم الزواحف (**كالتماسيح والسحالى والديناصورات**) وتطورت بعض أنواع الديناصورات إلى الطيور. ثم ظهرت الثدييات التى تطور بعض منها إلى الحيوانات الرئيسية (Primates) **كالليمور والقردة والغوريلا**.

ومنذ حوالى ثمانية ملايين سنة ظهر فى غابات أفريقيا الجميلة الغنية نوع من هذه الحيوانات الرئيسية يمشى على قدميه ويستعمل يديه فى أغراض أخرى. وسميت هذه المجموعة عند اكتشاف حفرياتها نظرا لهذه الخاصية (ولغيرها) باسم شبيه للانسان «**هومينيد**» **Hominid** وكان أقدم ما اكتشف من هذه الكائنات هيكل لكائنات أطلق عليها اسم قردة الجنوب «**أوسترالوبيثيكوس**» **Australopethicus** عرف منها ثلاثة أنواع **Afarensis, Africans, Roubustus** واختفى واندثر نوعان منها وتطور من النوع الثالث **Afarensis** نوع من الأحياء أقرب شبها بالانسان وقادر على استعمال يديه بذكاء سمى «هومو هابيليس» **Homo habi-lis**.

وتطور من الهومو هابيليس منذ حوالى مليونى عام نوع آخر من الاحياء معتدل القامة سمى «**هومو اريكتس**» **Homo erectus** تكاثر وهاجر إلى كافة أرجاء المعمورة ووجدت له آلاف من الحفريات واكتشفت جماجمه فى الصين والجزائر واندونيسيا وأوروبا. ويجمع العلماء على أنه قبل هجرة الاريكتس إلى أرجاء المعمورة كان وجود اجداد الجنس البشرى



رسم توضيحي لتطور الجنس البشرى

مقصورا على أفريقيا الجميلة العظيمة التى اطلقوا عليها اسم «مهد الجنس البشرى».

ومنذ حوالى ٣٠٠ ألف عام، ظهر كائن آخر يتميز عن الاريكتس بكبر حجم المخ إلى حوالى ١٣٠٠جم وهو جنسنا البشرى الحالى «هومو سابينس» Homo Saoiens- الانسان العاقل. وسنعود إلى تفصيل ذلك فيما بعد.

يبسط أحيانا العلماء مسائل الزمن باختصار ملايين السنين إلى فترة محددة صغيرة. ولو اختصرنا عمر الحياة على كوكب الأرض إلى عام واحد يمثل كل يوم فيه عشرة ملايين عام تقريبا، فان الهومينيد تكون قد ظهرت صباح اليوم الأخير من هذا العام، والاريكتس ظهر حوالى الساعة التاسعة مساء نفس هذا اليوم، أما جنسنا البشرى (هوموسابينس) فقد ظهر قبل منتصف ليل اليوم الأخير بنصف ساعة تقريبا. أما كل من نعرفه من التاريخ من شعراء وأدباء وكتاب وملوك وقادة فلا يشغلوا الا الثوانى الأخيرة من العام (١٠ آلاف سنة).

تمكن العلماء من تقديم صورة شبه كاملة عن تطور الانسان إلى شكله الحالى. وكانت اسلحتهم الرئيسية فى دراساتهم هى:

أولا- دراسة الحفريات. وتتكون الحفريات أساسا من عظام ترسبت أملاح السيليكا فيها على مدى السنين ولكنها احتفظت بشكلها الأصلى (مثل الغابة المتحجرة فى وادى حوف فى مصر). كما تتكون أيضا من الآلات التى كان يستعملها الانسان، ومن بقاياه فى أماكن معيشته المختلفة، ومن آثار اقدامه .. إلخ، ويمكن باستعمال القياسات الذرية تحديد عمر الحفريات بدقة معقولة، ويمكن أيضا بدراسة الحفريات العظمية استنتاج أشياء عديدة هامة: فدراسة الاسنان تعطى كنزا من المعلومات عن حياة صاحبها، ودراسة قاع الجمجمة يمكن أن تحدد مقدرة الكائن على الكلام (انظر بعده). وقد تم حتى الآن الكشف عن آلاف الحفريات العظيمة من الجذور الأولى للانسانية التى درست وحفظت بعناية.

ثانيا- بدراسة الشريط الوراثى (D.N.A) الموجود داخل الخلايا ومراجعة تركيبه ومقارنته يمكن معرفة الكثير عن التاريخ الوراثى للكائن الحى. فخلال سنين التطور تتراكم اخطاء على الشريط وتبقى فى مكانها عليه ويمكن بدراستها تحديد خط التطور.

أهم خاصية تتمتع بها مجموعة حيوانات **الهومينيد** هو استعمالها للقدمين فى الحركة باستمرار (وليس مؤقتا مثل بعض الحيوانات الأخرى) وتحرير اليدين. وقد انتقل هذا الاسلوب فى الحياة باصحابه إلى نوعية أخرى من المعيشة. فقد نتج عن تحرير اليدين سلسلة من المردودات انتقلت ببعض هذه الكائنات إلى البشرية كما نعرفها الآن ومنها:

- أدى تحرير اليدين إلى إمكان استعمالها فى جمع الغذاء والصيد وحمل افراد الأسرة وبذا نشأ مجتمع **«القنص والجمع»** Hunter- Gatherer الذى يقوم فيه الرجال بدور الصيد وتقوم فيه الاناث بدور جمع الأغذية النباتية، وهو أسلوب المعيشة الذى استمر ما يزيد عن مليونى سنة.

-أدى ذلك إلى تكوين الاسرة وتماسكها وساعد على ذلك اختلاف أنثى الانسان عن غيرها من إناث الثدييات بقبولها الجنس فى أي وقت على عكس غيرها من الثدييات التى لا تقبل الجنس الا عند التبويض (أحيانا مرة كل ستة أشهر) وقد يكون مما ساعد على ذلك أيضا اختلاف أسلوب الممارسة الجنسية عن باقى الثدييات (وجها لوجه).

- أمكن كذلك تحرير مقدرة المخ على النمو: فقناة الولادة الموجودة فى حوض انثى الفقريات تحدد حجم الرأس وبالتالى وزن المخ. ولكن إمكان حمل الغذاء باليدين وتكوين الأسرة حقق الظروف التى تمكن من إطالة فترة الحضانة ولمدة سنوات إلى أن يكتمل نمو المخ ليصل إلى وزن أكبر.

-بدأ استعمال اليدين فى صناعة «تكنولوجيا» للصيد وقطع الجلود وذلك بشطف الاحجار وتشكيلها بحيث تصبح أكثر كفاءة فى هذه العمليات. وقد أدى ذلك إلى أن يصبح «الذكاء» خاصية ايجابية تساعد على البقاء وتزداد وتتعمق بالانتخاب الطبيعى.

- أمكن باستعمال الآلات استخراج اللحم من جثث الحيوانات الميتة أو المقتولة أو حتى صيد صغارها ثم نقل لحمها إلى الأسرة وبذا امكن توفير نوعية من الغذاء أكثر ثراء وكفاءة من الأغذية النباتية.

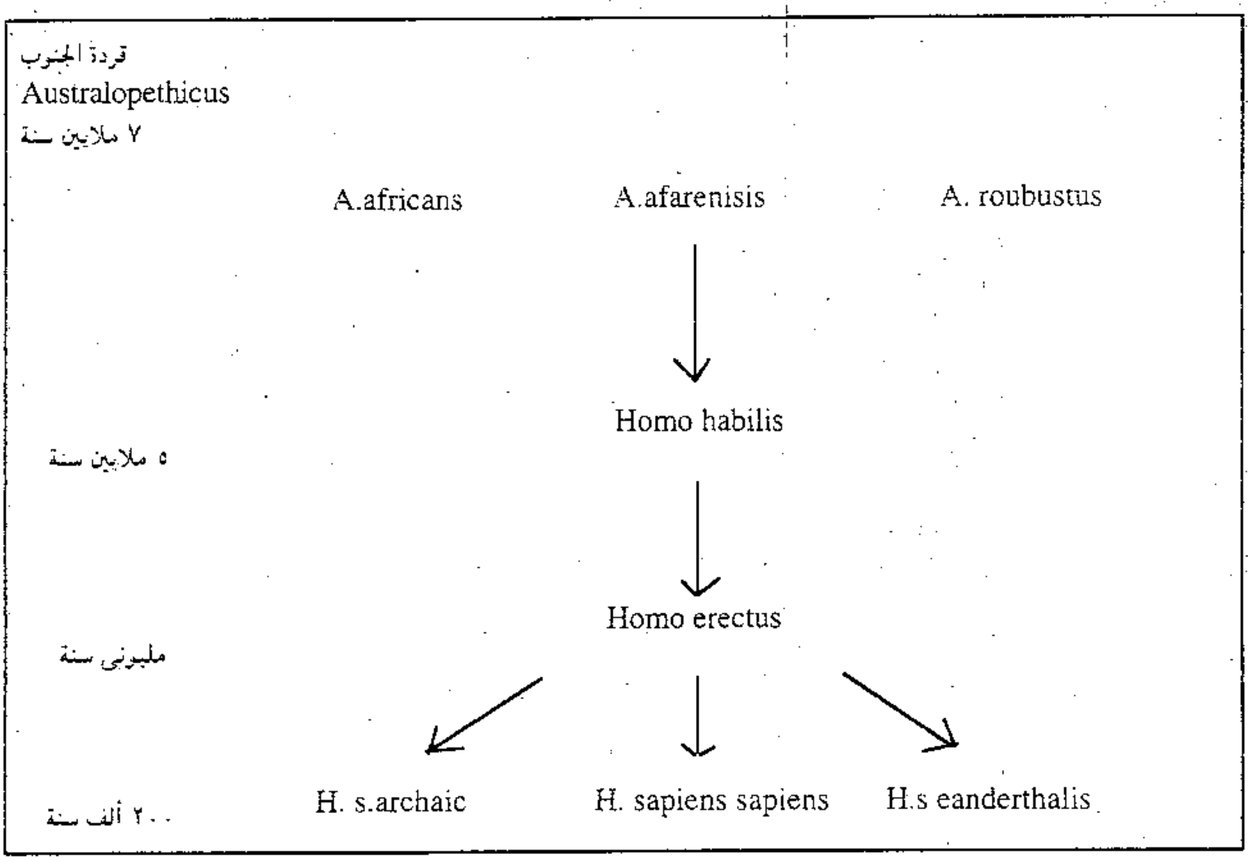
- استعملت اليدان فى الإشارة والاتصال. وكان اكتساب هذه المقدرة مع استعمال عضلات الوجه فى التعبير بداية للمقدرة على الاتصال التى تطورت بعد ذلك باستعمال أصوات الحنجرة إلى ظهور اللغة.

كان الانسان ذو القامة المعتدلة «اركتس» أول من خرج من الهومينيد إلى خارج أفريقيا منذ حوالى مليونى سنة، وانتشر فى كافة أرجاء المعمورة، وقد وجدت مئات من الحفريات التى تمثله: وجدت جماجم فى الصين (فيما يطلق عليه اسم انسان بكين) ووجدت فى اندونيسيا (انسان جاوة) ووجدت فى كينيا والحبشة وأوغندة والجزائر..

وكان من أكثر الاكتشافات، اكتشاف **«صبى توركانا»** الذى اكتشفه ريتشارد ليكى Richard Leakey قرب بحيرة توركانا فى **كينيا** عام ١٩٨٤. وقد كانت عظام الصبى كاملة تقريبا وثبت منها أن الهومو ايريكتس كان طويل القامة (١٨٠ سم تقريبا) على عكس ما تصوره البعض، وكان عمره مليون وخمسمائة الف سنة.

وقد تمكن هذا الانسان من صنع الآلات الحجرية ومن استعمال النار واقام أول مجتمعات القنص والجمع Hunter-gatherer. ولا يختلف هذا الانسان عن الجنس البشرى المعاصر الا بحجم المخ. ويمثل هذا الانسان ما اطلق عليه أعداء نظرية التطور اسم **«الحلقة المفقودة»** وما زال البعض يصدعنا بهذه الحلقة حتى الآن.

تلخيص مبسط لتاريخ الجنس البشرى



وفجأة، ومنذ ما يقرب من مائتى ألف عام، اختفى الهومو اريكتس تماما، وحل مكانه الجنس البشري كما نعرفه الآن، الانسان العاقل : «هومو سابينس» **Homo Sapiens** في جميع أرجاء الكوكب. ظهر منه أولا الجنس البشرى البدائى **Homo Sapiens Archaic**، ، وظهر نوع آخر فى أوروبا وجدت هياكل منه فى منطقة المانية تدعى نياندرثاليس **Naenderthal**وكان هذا الانسان فيما يبدو أقل مهارة من الجنس البشرى المعاصر واطلق عليه اسم «هوموسابينس نياندرثاليس» **Homo Sapiens, Neanderthalis**، وظهر كذلك الانسان المعاصر بكافة خواصه واطلق عليه اسم **Homo sapiens, sapiens.**

وبفرض الاختفاء السريع للاريكتس وظهور السابينس مكانه معضلة للعلماء. والسؤال هو : هل خرج السابينس من أفريقيا وهاجر إلى أرجاء المعمورة وقضى على مجتمعات الاريكتس؟ أم هل تطور الاريكتس كل فى بلده على حدة إلى السابينس ؟ وهناك أدلة وراثية على صحة الفرض الأول مستمدة من دراسة المادة الوراثية.

صاحب اكتشافات الحفريات والعوامل الوراثية دراسات مكثفة عن عادات واجتماعيات هذه الأنواع المختلفة من الهومينيد ولعل أكثر هذه الدراسات إثارة هى محاولة الاجابة عن سؤال «متى نطق الانسان بالكلام؟» والاجابة عن سؤال متى تعلم الإنسان الكتابة سهلة، فأقدم الكتابات عمرها حوالى عشرة آلاف سنة . أما الاجابة على سؤال متى تكلم الانسان فهى عملية فى منتهى الصعوبة- فلا توجد «حفريات كلامية» يمكن بها تحديد بدء تطور هذه المقدرة.

والاجابة على هذا السؤال فى منتهى الأهمية. فبتنمية المقدرة على الكلام تمكن الانسان من بناء نماذج للعالم الخارجى فى مخه والاحساس بالوجود. والمقدرة على الكلام- كما أثبت ناعوم تشومسكى عالم اللغويات المعاصر- هى مقدرة معقدة يملكها جميع البشر بصورة متشابهة. وهى المقدرة التى أوضحها بنظريته عن «قواعد اللغة العالمية **Universal grammar**» والتى اثبتها بدراسة عن لغات القبائل البدائية وعن لغة الاشارة عند البكم.

ومراكز اللغة موجود أهمها تحت بروز فى النصف الايسر من المخ: منطقة بروكا **Bro-ca** (على اسم الطبيب الذى اكتشفها) وقد وجدت علامات فى جماجم الهومو هابيلس (الذى سبق الهومو اريكتس فى الوجود) تثبت وجود هذه المنطقة فى مخ هذه الكائنات مما قد يشير إلى نشأة المقدرة على الكلام قبل أكثر من مليونى عام.

ولكن اللغة تتطلب، إلى جانب مراكز المخ، تشكيلا معينا للحنجرة يؤدى إلى انخفاض مستوى الحبال الصوتية، وهى خاصية موجودة فى الانسان فقط. وصعوبة دراسة تاريخ بدء هذه الظاهرة واضحة : فليست هناك أى حفريات تحدد مكان الحبال الصوتية، وتاريخ اكتسابها لموضعها الحالى اللازم للكلام . وقد حل علماء التشريح المقارن **Comparative anatomy** هذا اللغز، فقد اكتشفوا أن تغيير موقع الحنجرة يصحبه تغيير فى شكل ثقب قاع الجمجمة Fo-ramen Magnum وثبت بذلك أن الكلام خاصية لم يكتمل نموها إلا بظهور **الهومو سابنيس** ، بل ثبت أن الهومو سابينس نياندرثاليس كان يفتقد هذه المقدرة.

هذا هو الانسان العظيم.

هذا هو وريث اربعة الاف مليون سنة من الانتخاب الطبيعى.

هذا هو ابن القارة العظيمة أفريقيا ، مهد الإنسانية وأم الحضارات الرائعة فى بينين ومصر.

هذا هو نتاج هذه القارة التى نهبتها عصابات الرأسمالية الامريكية المجنونة مرتين : مرة بخطف الايدى العاملة واستعبادها بوحشية للخدمة اللاإنسانية. ومرة أخرى بالتدخل الاجرامى فيها وخلق الصراعات فى انجولا وموزمبيق والصومال والسودان ورواندا والكونجو والشرق الأوسط لتسهيل نهب الثروات المحلية من الماس والذهب والبترول وتصدير السلاح واللعب والكوكاكولا والهامبورجر.

هذا هو المخلوق الرائع العظيم المهدد الآن بفساد البيئة الناتج عن التسابق المجنون على الثراء الفاحش والسلطة المجنونة.

وستستيقظ البشرية لتتخلص من هذا الوحش المجنون.



مصطفى طيبه

مصطفى طيبة

المتهم والمحامى والقاضى .. فى السجن

د. رفعت السعيد

الأسرة فقيرة جدا. والأب يسعى جاهداً ليكفل الخبز. والخبز فقط لجيش من الافواه(سبعة أولاد وزوجتان).. والفقر هو الحاجز الأساسى الذى يعوق التعليم.

ولد **مصطفى** بالاسكندرية، وأمضى طفولته المغلوبة على أمرها فى بورسعيد، وجهود **الأب** وطاقته **تستنفد** عند حدود المدرسة الابتدائية. ما بعد ذلك رفاهية لا يقدر عليها. ولهذا زج بالفتى مصطفى إلى مدرسة الصنائع ليفقد أمله نهائيا في شهادة جامعية تجعل منه «أفندياً» محترماً. يحصل على الدبلوم ليحاول الحصول على قدر أكبر من التعلم فى مدرسة الفنون التطبيقية. ويتوظف. وظيفة إدارية فى وزارة الحربية.

كعادة شباب هذا الزمان كان ساخطاً ولا يعرف لا كيف، ولا أين يتوجه بسخطه.

وفدى ، ثم **عضو بمصر الفتاة** ثم **إخوانى** لعدة أيام.. لكن هذه الجولة لم تمنحه لا القناعة ولا راحة البال،ولا القدرة على فعل شئ..

فى ١٩٤٦ (وهو فى الثانية والعشرين من العمر) كان **مصطفى افندى طيبه** الموظف بوزارة **الحربية يغلى كما يغلى** المصريون جميعا، ولا يعرف طريقا يعبر به عن هذا الغليان.

وقعت فى يده كتب **لسلامة موسى** وأعداد من المجلة التى كان يصدرها «المجلة الجديدة» قرأها بنهم. هنا يجب أن نتعرف على مشاعر «مصطفى أفندى» الذى كان يذوب شوقا إلى التعلم. وكان يستشعر حزنا دفينا يكمن فى أعماقه منذ أن دفعه **الوالد** إلى مدرسة الصنائع.. ودفن حلمه في المدرسة الثانوية.. ثم الجامعة.

وإذ كان الفقر يمنع أمثاله من التعلم فى المدارس . فان الإصرار ، وحب المعرفة يفتح أمامهم أبواباً أخرى.. وهكذا قضى كثيرا من أمسياته متردداً على الاندية الثقافية التى كانت تذخر بها القاهرة.. والتى كانت فى مجموعها تقريبا ماركسية التوجه.. تنقل بين ندوات «**جماعة نشر الثقافة الحديثة**» حيث استمع لمحاضرات من **مصطفى كامل منيب وسعيد خيال**

وإبراهيم سعد الدين، «ودار **الابحاث العلمية**، حيث يتحدث **شهدى عطيه** و**عبد الرحمن الناصر** و**لطيفة الزيات**، و**نادى أم درمان**، حيث يرتل **محمد خليل قاسم** أشعاراً جميلة، ويتحدث **عبده دهب** عن الكفاح المشترك ضد العدو المشترك منتقداً الشعار الملكى «**شعب واحد، ملك واحد**». وتسرى فى أعماقه روح جديدة.. تنطلق أشعة صاخبة تنير كل ما كان غامضا. الآن هو يعرف لماذا يكون الفقر. ولماذا يحرم الاطفال من حق التعلم، ولماذا يكتب على البعض أن يكتفى بشهادة متوسطة.. ووظيفة صغيرة منزوية.. تنزوى به طوال العمر بعيداً عن تيار الحياة. **الآن هو لا يكتفى بكراهية الفقر وإنما يعرف كيف يقاومه**.. لقد أصبح عضوا فى ح. م (**الحركة المصرية للتحرر الوطنى**).

ويتوجه من ح. م ينغمس مصطفى فى حركة تجميع خريجى الفنون التطبيقية وإنشاء رابطة لهم، وتحديد مطالبهم .. وهى: منحهم لقب مساعد مهندس، ثم لقب مهندس بعد فترة. وتحسين مرتبات الخريجين باعتبارهم حاصلين على شهادات فوق المتوسطة. تتأسس الرابطة. تنشط. هو يندفع فى العمل بحماس كان مختزنا فى أعماقه طوال حياته، وطاقة ظل طويلا لا يعرف أين يوجهها. وها هو يعرف الآن.

الخطوة الكبرى

.. وعندما يصبح مصطفى قائداً جماهيرياً فى **رابطة خريجى الفنون التطبيقية**، وعندما يقود إضراباً ناجحاً واعتصاماً للخريجين فى مقر رابطتهم، وعندما ينجح الاضراب والاعتصام فى إجبار الحكومة على قبول مطالبهم.. ويصبح كل منهم قادراً على أن يزهو بلقب «مساعد مهندس».. يكون ضروريا أن تلتقطه الاعين المدربة فى القيادة. بحثاً عمن يصلحون فعلا للقيادة.

ويصبح مصطفى عضواً فى لجنة مدينة القاهرة. دعاه «**هنرى كوربيل**» إلى اجتماع للجنة المركزية ليقدم تقريراً عن حركة خريجى الفنون التطبيقية وخبرات الإضراب وعوامل نجاحه. اللجنة ناقشت باهتمام .. شعر هو بالزهو، وفوجئ بقرار تصعيده عضوا فى لجنة مدينة القاهرة. فى الاجتماع الأول دق قلبه أكثر مما يجب إذ يجلس معه هؤلاء المثقفون الذين كان ينصت إليهم بانبهار فى ندواتهم.. **شهدى عطية، عبد المعبود الجبيلى، جمال غالى، عبد الرحمن الناصر**.. شهران فقط وأصبح مسئولا عن مدينة القاهرة واستغرقه نضال حسم ومندفع فى صفوف **حدتو** (كانت الوحدة بين ح. م. وإسكرا قد تمت).

وفى عام ١٩٤٨ تبدأ المشكلات فى التعقد. حرب فلسطين. ضربات الامن. الأحكام العرفية. المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم، وتتفاقم معها أزمة النظام ككل.. وما كان يبدو واضحا أصبح مليئا بالألغاز.. ومع الصعوبات تنشأ الشكوك. وعند البرجوازيين الصغار الذين حلموا بطريق نضالى مفروش بالورود وبجماهير تندفع خلفهم فى كل ما يقولون تتحول هذه المشكلات الموضوعية إلى مشكلات ذاتية.. وتتفاقم الخلافات، تتضخم لتصبح انقسامات.

هو حاول أن يفهم الوضع، وأن ينقل فهمه إلى الآخرين.. كان **الرفيق شكرى** (وهذا اسمه الحركى) قد أصبح بعد حملات القبض فى صفوف القيادة، واحداً من أعضاء اللجنة المركزية، وأعد تقريراً عن طبيعة الحزب الذى يسعى الشيوعيون المصريون لبنائه. وكان يرى (وكان على حق) **ان هذا الحزب يجب أن يستوعب فى صفوفه عمالا وفلاحين وأيضاً طلاباً ومهنيين وقوى ديمقراطية ووطنية**.. هذا التقرير تلقى من معارضيه اسماً شهيراً هو «**خط القوات الوطنية والديمقراطية**». وفى مناخ معصوب العينين، ووسط عضوية تتفجر فى أغلبها بنزعات البرجوازية الصغيرة، التى تترجم فزعها من ضغوط الأمن، وضغوط الأوضاع إلى تشدد وتطرف وصخب.. أدين التقرير، وأدين صاحبه، رغم أن الكثيرين لم تتح لهم فرصة قراءته فقد وزعت نسخ محدودة منه على أعضاء اللجنة المركزية.. لكن الكثيرين عارضوا ما لم يقرأوا، وأدانوا التقرير وصاحبه بمجرد السماع.

وفى هذه الاثناء اتصل به «**كوربيل**» من معتقل هايكستب ليعرض عليه أن يترك وظيفته الحكومية ويحترف بينما هو يرى التنظيم يتفكك .. والرؤية غائمة تماما.. والبرجوازيون الصغار يملأون الدنيا صخبا ضد «خط القوات الوطنية والديمقراطية» الذى لم يقرأوه، وينادون بشعارات تصل إلى حد الهوس» ٢٠٠٪ عمال» (م.س.م) ويتواضع البعض ويقيسون الامور بالمسطرة ويقررون (**٧٥٪ عمال**) **العمالية الثورية**.. ومن تبقى من متوسطى القادة خارج السجون يندفعون هم أيضا فى موجة التشدد ويغيرون اسم التنظيم إلى «حدتو الشيوعية» وكأن ذلك يحل المشكلات. ورفض **الرفيق شكرى** ان يحترف. وغضبت القيادة. وهكذا وقع بين فكي كسارة البندق. الذين رفضوا تقريره يدينونه، والذين قبلوه أيضا يدينونه (لأنه فضل وظيفته الحكومية على الاحتراف) شنوا عليه حملة شديدة وتم تنزيله من اللجنة المركزية.. وأصبح الآن بعيداً عن حدتو، هو ومجموعة محدودة كانت تملك شيئا قيما هو «مطبعة الحزب» وأسميت هذه المجموعة «**مجموعة المطبعة**».

الانبهار

.. وفى هذه الأثناء وصل إلى القاهرة شاب قضى سنوات الانطلاق العاجل والمتسارع للحركة، وزمن الانحسار أو بداياته فى باريس.. حصل على الدكتوراة، وعاد يحمل معه أحلامه بأن ينضم إلى «**حدتو**» ويبدأ معها نضالا جديداً وقابله «**مصطفى**» قال له أنه هو شخصيا ترك حدتو.. وجلس القادم مع المجموعة المحدودة **سعد زهران - داود عزيز لمعى يوسف** وغيرهم. وحددوا ما يحتاجون، تقرير شامل يدرس الأوضاع فى مصر، ويحدد مسيرة **الشيوعيين** إزاءها (أى محاولة إزالة الغموض والغيوم والارتباك الذى سيطر على الفكر الشيوعى المصرى فى هذه الفترة) ثم وعلى أساس هذا التقرير يعلن قيام **الحزب الشيوعى المصرى**. وكان التصور (أو الوهم) أن هذين الأمرين يحلان كل المشكلات وأن إعلان الحزب سيقضى على الانقسامية، لأن شعار «**لاشيوعية خارج الحزب**» سيكفى وحده للقضاء على الانقسامية.

وأعد **فؤاد مرسى** تقريرين هامين «**الصراع الطبقى فى مصر**» و «**ثورتنا المقبلة**» وانبهر مصطفى بالتقريرين وبالرجل: وكان **فؤاد مرسى** وأنا معه نتصور أن كل من سيقرأ هذين التقريرين سينضم إلينا، ولكن الآخرين رفضوا، وبعد ستة أشهر من المحاولات قررنا أن نعلن تأسيس الحزب فى أول يناير ١٩٥٠» (محضر نقاش معه منشور فى: د. رفعت السعيد-هكذا تكلم الشيوعيون ص٣٤٢).

وأصبح د. **فؤاد مرسى** سكرتيرا عاما، و**مصطفى طيبه** مسئولا للتنظيم. و**داود عزيز** مسئولا للدعاية ومعهم فى القيادة الرباعية **سعد زهران**.

واندفع بكامل طاقته فى بناء الحزب

الجديد ،وفى تعزيز إمكانياته الطباعية والفنية فى إصدار المطبوعات التى تميزت عن غيرها من مطبوعات المنظمات الأخرى بأناقتها وجودة إخراجها ،وانتظام صدورها (كانت **راية الشعب** تصدر ولفترة طويلة فى طباعة أنيقة وتوزع بانتظام منتظم كل خميس).

ومن النقيض إلى النقيض . فالرفيق **شكرى** الذى شقى كثيرا من هجوم الآخرين بسبب **«خط القوات الوطنية والديمقراطية»** يندفع إلى الطرف الآخر منتقداً فى **حدتو** توجهها المنفتح على القوى الديمقراطية ،وعلنية أنشطتها الجماهيرية . ويقول **«وفى الوقت الذى كنا ننتقد فيه بشدة تطرف حدتو فى العلنية، وقعنا فى خطأ السرية ورفعنا شعاراً خاطئا لم يكن من الممكن وضعه موضع التطبيق هو النقابات والاتحادات ولجان السلام السرية». (المرجع السابق).**

وينمو التنظيم،وتصدر مطبوعاته المبهرة بانتظام. ومصر كلها تستنشق عبيرا ثوريا جارنا بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦.. ويشعر هو بقدر من الاستقرار فيتزوج من «ميمى» سيدة إيطالية الأصل . قليل من السعادة يغمره وبعض من الاستقرار . تتضاعف السعادة عندما يعرف أن «ميمى» تنتظر طفلا.

ثم السجن الطويل الأمد

.. فجأة وكأنه ليس من حقه أن يسعد أكثر مما يجب يقبض عليه هو وزميل له(**مصطفى كمال خليل**) فى **١٨ يوليو ١٩٥٢**.. ليبقى فى سجن متواصل حتى ٤ ابريل ١٩٦٤.

وتأتى ثورة يوليو وهو فى السجن. ويلقى القبض على مجموعة أخرى من الرفاق.. وفى تلاحق غريب تتلقى عدة طعنات . قرار بتحويلهم جميعا إلى مجلس عسكرى لمحاكمتهم.. وإذ تسمع «ميمى» بذلك، وإذ تتوقع فترة سجن طويلة تتخلص من جنينه.

هذا الجنين المهزوم ظل يؤرقه طويلا.. وحتى غادرنا . فى لحظة من لحظات الوجوم قال لى فجأة لو بقى لكان الآن شابا.. وظل دوما يحسب عمره ويتحسر عليه. ولم يغفر لها أبداً ما فعلت.

لكن الكوارث تتكاثر الأخت تصاب بمرض عصبى بعد القبض عليه. والأب تتعثر به ظروف الحياة ولا يجد راحة عند أى من الابناء(الذى امتلك حنانا ورغبة فى الاعتراف بحقوق الأب موجود فى السجن) فينزوى الأب طائعا فى أحد الملاجئ ليموت حزينا ، مفتقدا الحنان.

الآن ومعه كل هذا الحزن مطلوب منه أن يواجه المجلس العسكرى . رئيس المجلس **القائمقام أحمد شوقى عبد الرحمن** ومعه مجموعة من الضباط. وربما لأن سيادة القائمقام لم يكن يعرف بالضبط ما هو مطلوب منه. وربما لأن مجمل الضباط الحاكمين كانوا قليلى الخبرة، وربما (وهذا هو الارجح) لأن القائمقام كان مختلفا مع الضباط فى مجلس الثورة .. فقد جرت المحاكمة على غير ما توقع الكثيرون. سمح لهم القاضى بكل ما يريدونه . رفض سرية الجلسات ، بل لقد لام الصحافة أكثر من مرة لأنها لا تنشر أقوال المتهمين. وأعاد التحقيق بنفسه، وقام بمعاينات عديدة، وفتح **جلسات المحكمة لمرافعات مدوية عن الديمقراطية والدستور والحريات** .. وصال المحامى الوفدى **محمود سليمان غنام** (محامى مصطفى طيبه) وجال فى مرافعة مطولة منددأ بالحكم العسكرى وبقرار إحالة المتهمين إلى مجلس عسكرى ومعلنا التمسك بالدستور والحريات والديمقراطية.

كانت القضية بالنسبة لمصطفى طيبه بسيطة للغاية.. **التهمة هى قلب نظام الحكم (الملكى)** فقد قبض عليه قبل ٢٣ يوليو بأسبوع. والضباط قلبوا نظام الحكم . فاما براءة مصطفى أو أن نأتى بأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى السجن.

. فجأة.. توقفت المحاكمة بعد أن استمرت شهرين. ثم استدعوهم من جديد أمام قاض جديد **اللواء فؤاد الدجوى** . وكانت **المفاجأة .. القائمقام أحمد شوقى عبد الرحمن قبض عليه وكذلك المحامى محمود سليمان غنام** وسريعا لحق بهم المتهمون بعد محاكمة صورية.. **وحكم عليه بالسجن عشر سنوات أشغال شاقة..**

ألبسود هو والرفاق قيوداً حديدية زنتها ٤ كيلو وفى الطريق إلى سجن ابو زعبل كانوا ينشدون:

آخى ما الحديد إذا البسونا الحديدا

لقد جهلونا إذا حسبونا عبيد

وتبدأ رحلة طويلة ممتدة.... من **أبى زعبل إلى طره الواحات (جناح ثم المحاريق)** وعندما تنتهى السنوات العشر نكون فى الزمن الأكثر صعوبة ١٩٦٢ .. والمطلوب من كل من يفرج عنه استنكار للشيوعية وتعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وإلاّ الاعتقال. **أتوا به ليواجه زوج اخته، ألح عليه فالاخت مريضة ولو لم يخرج ماتت . ورفض الاستنكار . أى رفض الافراج وعاد إلى السجن ، وماتت الاخت.**

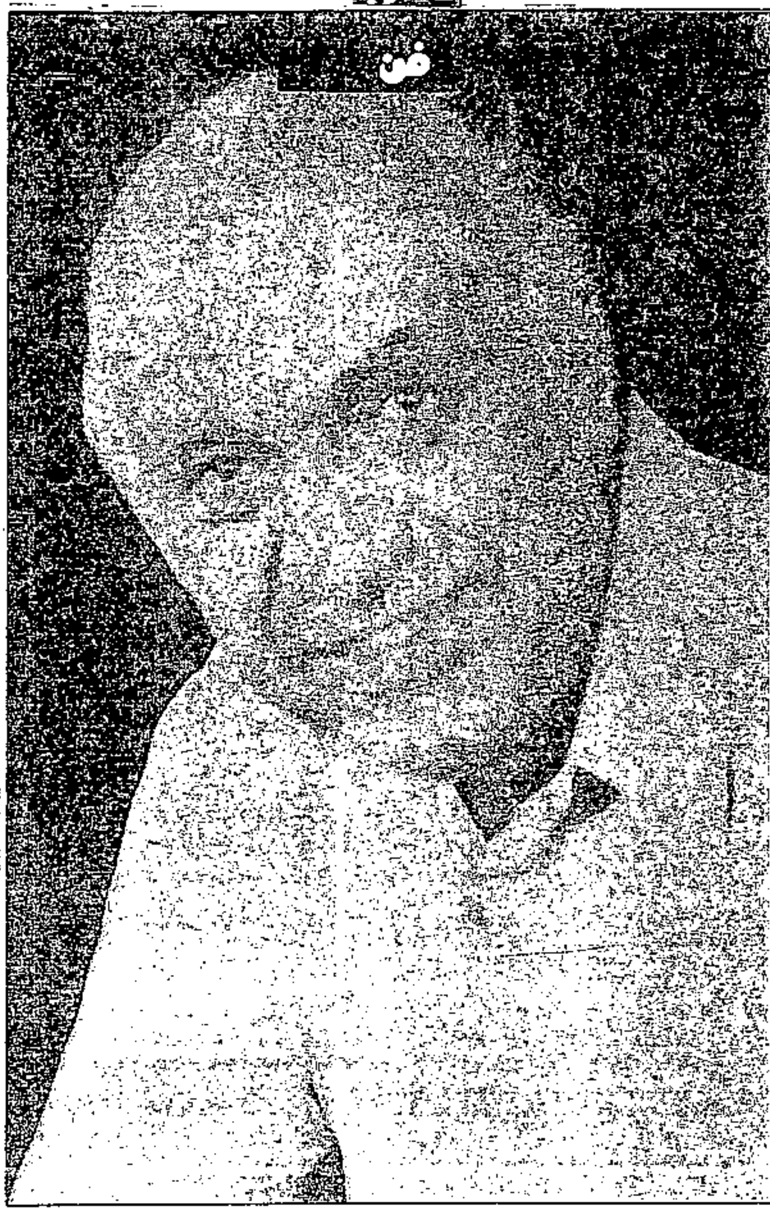
أحداث السجن طويلة ومريرة، ولعل أكثرها مرارة صراعات الرفاق غير المبدئية. وقد دون مصطفى هذه الاحداث فى كتاب من جزءين عنوانه **«رسائل سجين سياسى إلى حبيبته».**

ويفرج عنه فى ٤ أبريل ١٩٦٤ . ليعمل بعدها صحفيا فى الاخبار . ضمن الفوج من الرفاق الذين غرسهم **خالد محيى الدين** فى حقل الصحافة عندما كان رئيسا لمجلس ادارة أخبار اليوم ،وبعدها يرأس تحرير **كتاب اليوم** ..وفى عام ١٩٦٨ يسهم مع **كمال الدين رفعت** فى إصدار كتابه أو مذكراته **«حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤».**

ويواصل العطاء.. حتى يرحل ..

ترى أية صور طافت بذهنه لحظة الرحيل .. الفتى الفقير المتجه متهوراً إلى مدرسة الصنائع ؟ أم المناضل ممتصا مع خريجى الفنون التطبيقية؟.. أم هو مجتمعا فى اللجنة المركزية لحدتو.. أم المطبعة التى طبعت العدد الأول من« **راية الشعب**»؟ أم الحديد يقيد رجليه؟ أم ظلم الرفاق الظالم وهو فى السجن؟ أم إبنه الذى فقده جنيناً وظل يحسب عمره.. لعله تخيل صورته.. كان سيصبح الآن رجلا فى الرابعة والاربعين يقف مع الرفاق القدامى والجدد ليتلقى العزاء..





صلاح أبو سيف

تأملات.. وإنطباعات عن السينما المصرية وصلاح أبو سيف

أحمد يوسف

«واقعية البسطاء»

كثيراً ما يقف المرء حائراً أمام تلك الكلمات الشعبية البسيطة، التي تقول لك: **«الحي أبقى من الميت»**، فلا يدري إن كانت تعبيراً عن واقعية النظرة إلى الحياة، حتى أنها تنصحك ألا تنظر طويلا إلى الوراء، وأن تتطلع إلى المستقبل، فلا جدوى من البكاء على الموتى،والأجدر أن نفكر في الأحياء. ترى هل بلغت القسوة والمرارة بهذا الشعب كل هذا المدى، حتى أنه يبدو أحيانا ناسياً على نفسه وعلى الأحباء الراحلين؟ وهل يمكن لأي كلمات قد توحي بعدم الوفاء

أن تبقى فى ذاكرة الناس، وأن تتناقلها الألسنة جيلا بعد جيل؟ لعل للحكمة الناسية وجها آخر أكثر إنسانية وشفافية، فالأقرب أنها تعنى أن «الحياة أبقى من الموت»، أو لعلها تعنى أيضا عند هذا الشعب الذى يجيد تضمين الدلالات فى الكلمات أن الموتى الذين رحلوا بعد أن تركوا لنا شيئا نافعاً هم أبقى من الأحياء الموتى الذين يعيشون بيننا وإن كانوا لا يعيشون فى حياتنا إلا العقم والخواء. لابد أن الناس وهم يتناقلون مثل هذه الكلمات لا يتبادلون كلمات العزاء والدعوة للنسيان والسلوى، وإنما هم يعيدون تذكير أنفسهم، وتذكيرنا بأن هذا الشعب يدرك أن كل الذين رحلوا، والذين سوف يرحلون، ليسوا إلا بعض نقاط فى تيار التاريخ المستمر أبداً، المسرع تارة، المبطئ تارة أخرى، تتعاقب فيه الأجيال بعد الأجيال، والكل دائما فى واحد. والحياة سوف تنتصر فى النهاية ، لأنها أبقى من الموت. وإذا كان **«الحى أبقى من الميت»** حقاً، فان هذا الشعب هو الذى قال أيضا أن **«اللى خلف ماماتش»**، وقد إنجب لنا **صلاح أبو سيف** عدداً وفيراً من الأبناء الأفلام، أو الافلام الأبناء.

«جسر بين الماضى والمستقبل»

فى معظم كلمات الرثاء التى تقال فى **ذكرى شخص عزيز راحل** يبدو الأمر أحيانا كأن الأرض قد توقفت عن دورانها، أو أن التاريخ قد بدأ وانتهى بمآثر فقيدنا الغالى، حتى أننا فى الأغلب ننتزعه من سياقه التاريخى انتزاعاً، لنتحدث عنه كظاهرة منفردة متفردة، وعندما ينفض سرادق العزاء، ثم يعود لينتصب من جديد لراحل عزيز آخر، تبدأ مرة ثانية مراسم التكريم والمراثى، لنستفيض فى الحديث عن ظاهرة فريدة أخرى، حتى أن تاريخنا يبدو فى النهاية كأنه جزر ضئيلة منعزلة، وليس طريقا طويلا نمهده لمن يجيئون بعدنا كما مهده لنا من سبقونا.

لذلك أرجو ألا تأتى هذه التأملات والانطباعات حول سينما صلاح أبو سيف نوعاً من الرثاء، فاذا كان لهذه السينما من قيمة حقيقية ، فهى أنها تشكل جسراً قويا بين ماضى ومستقبل، وإنها لتستمد هذه القيمة من السياق الذى ولدت وعاشت فيه. والحديث عن سينما **صلاح أبو سيف هو** بالضرورة حديث عن السينما المصرية وتاريخها، لأن الفنان الذى ظل طوال نصف قرن قريبا من قلب وعقل هذا الفن، قد ترك تأثيرا هائلاً على مسار السينما المصرية الروائية، وهو الذى بدأ رحلته معها بينما لم تكن قد بلغت بالكاد عقدين من عمرها، فلازمها ولازمته، حتى أنهما أصبحا مثل رفيقى عمر طويل مديد.

«الحب و الغيرة»

فى تلك العلاقات الطويلة الممتدة بين الأحياء ، هناك الكثير من الأسرار الجميلة والأسرار المريرة، فلا تنتظر إذن أن تكون رحلة **صلاح أبو سيف**- أو غيره من الفنانين- مع السينما المصرية شهر عسل طويلا، فقد تتأجج نيران الحب أحياناً، أو تشتعل شواظ الغيرة والاستئثار أحياناً أخرى. وقد يملك كاتب هذه السطور أن يتأمل أفلام «الفنان» على أنها أعمال فنية مستقلة عنه بقدر ما تنتمى إلى مجمل تاريخ السينما المصرية، ولكن لأن **«الرجل»** أو الانسان كان فى فترة ما مسئولا أو مشاركا فى المسئولية عن جانب من صناعة السينما، فان هناك الكثير من الشهادات التى لا يملكها إلا أصحابها عن **«الانسان» صلاح أبو سيف** نقاط قوته وضعفه الانسانية، وتلك ليست بأى حال من الأحوال دعوة للمدح أو القدح، وإنما هى شوق حقيقى لأن نكتب تاريخنا ، وألا نكذب فيه على أنفسنا، حتى نستطيع أن نصنع مستقبلنا. وإذا كانت هناك أزمة حقيقية تعانى منها ثقافتنا وفنوننا- بل حياتنا السياسية أيضا- فهى أننا قد أصبحنا



نجيب محفوظ

المعادل الادبى للمخرج الكبير اشتركا معا.. وتأثر كل منهما بالآخر واثر فيه

حمدى احمد وجميل راتب فى مشهد من فيلم البداية





تنبع أهمية صلاح أبو سيف من كونه فنانا موهوبا أراد أن يصنع فناً سينمائيا مصريا خالصا.. من عناصر تبدو متناقضة أحيانا

تغلب بمشاعر الحب أو الكراهية في نظرتنا لما نصنع أو يصنع الآخرون، فنصرف النظر ونغض الطرف عن أخطاء من نهوى أو نطمع في رضاه، ونسخف ونزرى بأفضال من نبغض أو ننافس . فكيف لنا إذن أن نصنع ثقافة حقيقية راسخة، تعبر عليها الأجيال القادمة من بعدنا ؟.

«طابور العشاق»

من الصعب أن نقول متى بدأ قلب **صلاح أبو سيف** يخفق للمرة الأولى بعشق فن السينما. وهو الذي كان يراها فتاة مفعمة بالصبا والجمال، فتية صبية وقع في هواها العشاق الحقيقيون كما حاول استغلالها العشاق المخادعون، ارتضى البعض منهم أن يبذل عمره من أجلها، بينما سعى البعض الآخر لأن يقضى منها وطراً عابراً. كانت السينما المصرية الروائية منذ ولادتها قريباً من منتصف العشرينات،وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية في نهاية الثلاثينات، تتنفس هواء أجنبيا في معظم الأحيان. وإذا كانت شاشة السينما المصرية آنذاك تحتشد بالعديد من الفنانين المصريين الذين يظهرون فوقها كممثلين، فان ترسانة هائلة من الفنيين والفنانين الأجانب كانت تقف خلف الكاميرا، كما كان رأس المال الأجنبي يختفي في خلفية المشهد ممسكاً بكل خيوط الصناعة، وربما لم تبدأ السينما المصرية في تأكيد هويتها إلا عندما بدأت النخبة في السعى لصياغة أحلامها ومشروعها، في معركة مزدوجة ضد التخلف من جانب وضد الاحتلال الأجنبي من جانب آخر، وقد تجلت مظاهر هذا السعى على مستويات عديدة في وقت واحد ، السياسية والاقتصادية والثقافية على حد سواء. وكانت تلك هي الفترة التي شهدت مولد العديد من الحركات الفنية والأدبية التي تنطلق من جذور ثقافية مصرية أصيلة، وظهور الاتجاهات السياسية المتعددة التي أدركت أن وجودها مرتبط بالديمقراطية الحقيقية، ومحاولات الرأسمالية المصرية الوطنية أن تضع اللبنات الأولى في صرح اقتصادى طموح.

وربما لولا **محمود مختار** في الفن التشكيلي، **وطاهر لاشين ويحيى حقى وتوفيق الحكيم في الأدب**، وشركات بنك مصر في عالم الاقتصاد وعشرات غير هؤلاء، وأولئك في كل ميادين الحياة التي كانت تمهد لظهور نهضة مصرية وقومية جادة، لولا ذلك السياق التاريخي كله ما كان للفنان **صلاح أبو سيف** أن يحلم بدخول عالم صناعة السينما المصرية، لكى يترك فيها آثاراً عميقة.وفي الحقيقة أنه لم يكن أبداً وحده، فمن قبله جاء محمد كريم **وأحمد جلال ونيازى مصطفى وأحمد بدرخان وكمال سليم وحسين فوزى وأحمد كامل مرسى وبركات وكامل التلمساني، ومن بعده أتى عز الدين ذو الفقار وحسن الامام ومحمود ذو الفقار ونطين عبد الوهاب ويوسف شاهين وكمال الشيخ وعاطف سالم وتوفيق صالح** ،تميز كل منهم برؤية خاصة تجاه السينما ودورها الجمالي والسياسي ، كما تباين حصاد كل منهم ومنحنى تطوره، لكن من العبث القول بأن واحداً منهم هو الذي ترك وحده الأثر الأعمق في مسار السينما المصرية. فلقد كانوا جميعا عشاقا لها، وقفوا أمامها ليغنى كل منهم لحنه ويبث نجواه، ومن كل تلك الأغنيات وقصائد الهوى والغزل، استمدت السينما المصرية قدرة متجددة على حب الحياة والاستمرار فيها رغم كل المصاعب والمحن، وما تزال الأجيال الجديدة من العشاق تقف في طابور طويل، ينتظر الواحد منهم بعد الآخر دوره لكى ينشد لها قصيدة الحب.

«سؤال يبحث عن إجابة»

أرادوا أن يمنحوا لكل من هؤلاء ، العشاق اسماً ولقباً، فاختاروا لصلاح **أبو سيف** أن يكون **إمام الواقعية**

سناء جميل في فيلم بداية ونهاية



السينمائية في مصر، فلا تدرى إن كان ذلك شرفاً رفيعاً يستحق الفخر به، أم أنه تقليل من شأنه وشأن الواقعية معاً، عندما يبدو أن بعض أفلام **صلاح أبو سيف** قد ابتعدت قليلا أو كثيرا عن هذا التصنيف، أو عندما تبدو الواقعية التي يبحثون عنها في أفلامه واقعية غائمة مشوشة، تختلط على نحو مثير للاضطراب والحيرة بقدر هائل من النزعة الطبيعية تارة، أو الميل الواعي تارة أخرى للتضحية بهذه الواقعية من أجل الحفاظ على التوابل الجماهيرية التقليدية.

إن أردت الحقيقة فإن الكثير من أفلام **صلاح أبو سيف** تحتاج إلى المزيد من التأمل والمراجعة، بقدر ما تحتاج أغلب الكتابات النقدية عنها لتنقيتها من شوائب التعميم والتسطيح . لكن من الحق القول أيضا أن العديد من النقاد والسينمائيين الجادين قد أخلصوا القول في شأن أفلام **صلاح أبو سيف** (قد تعجز الذاكرة عن إحصائهم ، لكن المرء لا يملك إلا أن يشير في هذا السياق إلى بعض مقالات **خيرية البشلاوى ومصطفى درويش**).

هل نستلم نحن أيضا بدورنا إلى أن نضع فن **صلاح أبو سيف** تحت عنوان **«الواقعية»** ، هذا المصطلح الذى يعتبر أكثر المصطلحات غموضا والتباساً في تاريخ الفن، لأنه يحمل دلالات عديدة تتراوح بين الخفة الشديدة والعمق الجاد. وإن جاز لنا أن نبحث عن جوهر الواقعية- على اختلاف مدارسها- فإنها في رأينا تنطلق من الرغبة في أن يترك العمل الفنى على المتلقى أثرا عميقا وباقياً، يجعله أكثر قدرة على أن يفهم واقعه الذى يعيش فيه ، وربما أيضا أكثر اقتراباً من الرغبة في تغيير هذا الواقع إلى الأفضل ، فهل كانت **أفلام أبو سيف** واقعية بهذا المعنى؟.

«فنان في معركة»

قد يحتاج هذا السؤال إلى بحث طويل للاجابة عنه، بل لعله قد يتعرض أيضا للتشكيك في جدوى طرحه أو دقة صياغته، أو حتى الاتفاق حول ما نتصوره فيه من مفاهيم بديهية حول الواقع أو الواقعية. وهذا ما يدفعنا إلى أن نؤكد منذ البداية على أنه لا يقصد أبدا تلك **«الواقعية»** التى تعنى بسطح الواقع أو تهتم بدقة تصوير تفاصيله- وهذا مجال لا نشك في أن صلاح أبو سيف قد أجاده على نحو شديد البراعة في أفلام ليست واقعية في جوهرها- وإنما هي الواقعية التي قد تظل وفية لسطح الواقع أحيانا، أو هي في أحيان أخرى تعمد إلى الطموح والجموح حتى أنها تبدو كأنها قطعت الصلة بالمنطق الواقعي، لكنها دائما تجعلنا أكثر اقترابا من جوهر هذا الواقع وهذا أيضا ما فعله صلاح أبو سيف في أفلام تبدو للوهلة الأولى وكأنها أكثر أفلامه ابتعاداً عن الواقعية، مثل **«بين السماء والأرض»** و **«البداية»**.

لقد كان **صلاح أبو سيف** إذن أكثر غنى وثراء في عالمه الفنى من أن نضعه في مدرسة فنية واحدة ، لكنه كان أيضا من جانب آخر نموذجا على الفنان المصرى الذى يخوض معركة حقيقية ضد الكثير من العوامل السلبية -الذاتية والموضوعية- لكى يتجاوزها ، وكان ينجح أحيانا، ويخفق في أحيان أخرى، لكنه لم يكن يتوقف أبداً عن العودة إلى ساحة المعركة.

إن كان لنا أن نبحث عن المعادل الأدبى **لصلاح أبو سيف** ، فسوف نجده- بقدر قليل أو كثير من الاختلاف-في نجيب محفوظ، الذى كان عليه أن يخوض بدوره معركة مماثلة، ولم يكن غريبا أن يلتقى الرجلان في بداية حياتهما الفنية، يتأثر الواحد منهم بالآخر كما يؤثر فيه، ويشتركان معاً في العديد من الأعمال السينمائية ، لكن هل لنا أن نتساءل: لماذا ظل صلاح أبو سيف بعيداً على الرغم من ذلك عن عالم **«الحرافيش»**؟ ، بينما دخل إليه **توفيق صالح** الذى لم يشترك مع **نجيب محفوظ** إلا في فيلم أو فيلمين ؟!.

بعيداً عن بحث الخفايا التى تحتاج- كما سبق القول- إلى شهادات العديد من المعاصرين ، فإن ما سوف نهدف له هنا هو أن نتأمل مسيرة صلاح أبو سيف السينمائية، لعلنا نخرج ببعض الانطباعات- ولا نقول أحكام التقييم- التى قد تلقى الضوء على عالمه الفنى.

«العزف على أوتار الجماهير»

لا يكاد فيلم واحد **لصلاح أبو سيف** أن يخلو من التوابل الجماهيرية: الأغنية ،والرقصة والخناقة، والمشاهد الجنسية الساخنة، تماماً مثلما لا تكاد رواية **لنجيب محفوظ** أن تخلو من الميلودراما ،والمصادفة ، والمومس الفاضلة، والشيخ الغامض صاحب الأسرار، والفتوة الذى يتصارع الشر والخير داخل نفسه. وربما كان **يوسف ادريس**- على سبيل المثال- أكثر جرأة من **نجيب محفوظ** في عدم استسلامه للتوابل الجماهيرية، تماماً مثلما كان **توفيق صالح** بالنسبة **لصلاح أبو سيف** ، ولكن العبقرية الخاصة عند **أبو سيف ومحفوظ** هو إدراكهما أن الخيط الرقيق الدقيق الذى يصلهما بالجمهور لابد أن يظل قوياً على الدوام. ولقد كانا نموذجين للفنان المصرى الذى يريد أن يقيم علاقة حميمة من الأخذ والعطاء مع التراث الفنى الشعبى ،والوجدان الجمعى للجماهير، فكأن أعمالهما الفنية تنويعات على ألحان قديمة، لكنها تسعى إلى أن تحلق بها إلى سماء الابداع والخلق.

وإذا كان هناك من الفنانين من يريدون تحقيق نوع من التصادم الواعى مع الواقع والجمهور على السواء ، فإن **صلاح أبو سيف** كان يسعى -على النقيض- إلى نوع من التصالح معهما ، فلم يفكر مرة واحدة في أي من أفلامه إلا وكان الجمهور في مقدمة حساباته، كما أنه نادراً ما يحاول نقض الأفكار والمفاهيم السائدة في عصره ، فكأنه كان يطمح في أغلب الأحيان إلى تحقيق المعادلة الصعبة بين الفن الجماهيرى والرسالة الجادة، وبين طرفى المعادلة يكمن توتر عميق، كان يميل دوماً إلى تحقيق النجاح الجماهيرى، ولعل هذا هو السر في أن **صلاح أبو سيف** كان وما يزال أكثر اقترابا من الجمهور البسيط، على نحو ما لم يستطع تحقيقه فنانون آخرون لا يقلون عنه بأى حال موهبة وأصالة، كما أنه كان السر في أن معظم أفلام **صلاح أبو سيف** لم تكن في جوهرها نقداً حاداً للواقع **«المعاصر»** ، بل كانت تميل في الأغلب -ومع استثناءات قليلة- إلى أن ترفع الشعارات الصريحة التى تعلن عنها السلطة السائدة، وإن كنت في شك من ذلك عليك أن تعود إلى فيلمه **«القاهرة ٣٠»** ؛ لترى كيف تم تفسير الرواية الأصلية- والتاريخ نفسه- لكى يصبح الفيلم إعلانا وإعلاماً عن التوجهات الرسمية السائدة آنذاك.

«إشارات خافتة»

لم يكن غريبا إذن أن يختفي- أو يكاد -انتقاد الواقع السائد في معظم أفلام صلاح أبو سيف، إذ أن حواديت أفلامه كانت تدور في اطار الإحالة إلى **«عهد بائد»** ما، في **«الوحش»** و **«الفتوة»** و **«بداية ونهاية»** و **«القاهرة ٣٠»** و **«الزوجة الثانية»** و **«المواطن مصرى»** ، وأن تأتى أفلام أخرى لتشيد بالعمل الوطنى والفدائى في فترة سابقة تجاوزها العصر، مثل **«لا وقت للحب»**، وأن ترفع أفلام مثل **«هذا هو الحب»** و



بين السما والأرض

«أنا حرة» و **«الطريق المسدود»** شعارات الدعوة لحرية المرأة فى سياق يرحب بهذا الشعار، بينما يدور فيلم **«وسقطت فى بحر العسل»** فى سياق آخر لتبدو المرأة عنده وكأنها قد عادت بارادتها عشرات السنين إلى عصر الحريم.

فى جانب آخر من بعض هذه الأفلام، تستطيع أن تلمس على نحو خفى بعض الانتقاد للواقع المعاصر، لكنها تبدو إشارات خافتة إلى حد بعيد، حتى يكاد يضيع أثرها، والمحصلة النهائية ،والتحليل الأخير يؤكدان أن ذلك النوع من المعالجة يرضى الجمهور والسلطة فى آن واحد. فاذا كانت مثل هذه الافلام تقول لك دائما أن ذلك قد حدث فى الزمن الماضى، الذى انتهى ولن يعود ، فسوف تخرج راضيا عن واقعك، غير ملتفت إلى سلبياته (التى عادة ما يقول لك كل نظام أنها ليست إلا ميراثا لعصر انقضى) . فقد كان « **الوحش**» مرتبطا فى عملياته الإجرامية بالاقطاع ، كما كان «**الفتوة**» صنيعة لفساد العصر ،وقصة السقوط الاجتماعى فى حضيض الفقر فى «**بداية ونهاية**» مرتبط بمجتمع «ما قبل **الثورة**» ،والانحراف الأخلاقى فى «**القاهرة ٣٠**» ليس الا نتيجة للحياة الحزبية المهترئة فى العهد البائد، والعمدة الظالم فى «**الزوجة الثانية**» ينتمى إلى عصر الظلم والهوان، وجريمة سرقة بطولة واستشهاد «**المواطن المصرى**» حدوته انتهت وقائعها لأن السلطة السائدة أصبحت تعترف بسلبيات عصر السادات . فهل ينبغى لنا أن ننظر إلى تلك الرؤية على أنها «**واقعية**» ، تتيح للمتلقى أن يفهم واقعه المعاصر ويسعى إلى تغييره؟.

«تفاصيل من حياتنا اليومية»

إننا اذا كنا نلقى بعض الضوء الذى نراه ضرورياً على «**واقعية**» **صلاح أبو سيف**، فاننا نقول إنها كانت دائما واقعية الرضا عن الواقع المعاصر، على الرغم من أنه ينبغى علينا أن نؤكد من جانب آخر على بعض الملامح الايجابية فى الشكل والمضمون على السواء، فى ذلك النوع الخاص من «**واقعية**» فنان يعرف أنه يتعامل مع وسيط فنى له حساسيته الخاصة عند الجمهور والسلطة معاً. ولعل أهم تلك الملامح هو ما يتميز به **صلاح أبو سيف** من الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة التى يقتنصها من الواقع اقتناصاً، وقدرته على ترجمتها على نحو بصرى ، وبراعته فى إدارة الممثلين الذين يكاد التراث المهم لأغلبهم يعود لاشتراكهم فى أفلام **صلاح أبو سيف**. ولقد كان هذا الاهتمام بالتفاصيل التى تنتمى لحياتنا اليومية هو ما يجعلنا نتعرف على أنفسنا أحيانا فيما نراه على الشاشة (دون أن يعنى ذلك أننا نرى فنا واقعياً بالمعنى الأعمق للكلمة). فتلك الديكورات فى «**الأسطى حسن**» والتى تملأ منزل المرأة الشهوانية الثرية (**زوزو ماضى**) بقضبان «**الحديد المشغول**»- والذى كان آنذاك «**موضة**» سائدة- يجعلك تشعر أن الرجل الفقير (**فريد شوقى**) قد أصبح سجينا ذليلا للمرأة. وتلك اللحظات الحميمة من فيلم «**هذا هو الحب**» للأم (**مارى منيب**) وهى تتأمل المطر من وراء النافذة،والفزع الذى استولى على الخادمة عندما حضر الضيوف فأسرعت تجمع الملابس المبتلة المنشورة فوق كراسى الصالون، وذلك الأب الحنون (**عبد الوارث عسر**) فى«**الوسادة الخالية**» وهو ينصح الأبن (**عبد الحليم حافظ**) بالالتفات إلى دروسه ، لأن الحياة المقيدة بالضروريات لدى الطبقة المتوسطة لا تسمح برفاهية حب المراهقين ونزواتهم، كل تلك التفاصيل الرقيقة تجعلك تشعر أن هذا العالم الذى تراه على الشاشة ينتمى اليك ، أو أنك تنتمى إليه، مثل تفاصيل أخرى فى نفس الفيلم للأيدى المتعانقة أو المتوترة بين البطلين (**عبد الحليم حافظ ولبنى عبد العزيز**) ، أو لقطات البداية من فيلم «**شباب إمرأة**» ، لمسيرة **أقدام عارية خشنة، وحبل ممتد، وأرجل جاموسة،وأيدى تتناقل** بينها بعض الأموال الشحيحة ، ويد تحنو على رقبة الجاموسة كأنها لحظة الوداع، لنعرف أن الأم الفلاحة تبيع جاموستها لكى يستطيع أبنها أن يذهب لاستكمال تعليمه فى القاهرة.

«ثنائية غير جدلية»

فى أعماق هذه الأفلام ذاتها، التى تنظر إليها اليوم على أنها تراث «**واقعية**» السينما المصرية، تكمن نظرة ثنائية إلى العالم، ما تزال آثارها تتسلل حتى اليوم فى معظم أفلامنا التى تتبنى «**واقعية**» مماثلة، لكنها ثنائية غير جدلية، تنجح لدى الجمهور لأنها تقدم رؤية شديدة التبسيط للواقع، فالشر ينتمى إلى الماضى ، بينما الخير هو الحاضر. وأنت لن تعرف أبداً من خلال هذه الأفلام كيف انتهى الصراع بين الشر والخير،وكيف أفضى الماضى إلى الحاضر ، فكأن الأمر كله يبدو وكأنها صفحة تطوى لنبدأ صفحة جديدة لا علاقة لها بما قبلها.

وليس جديداً أن نشير -كما أشار العديد من النقاد- إلى النزعة «**الطبيعية**» عند

سينما

صلاح أبو سيف

دعوة للتصالح مع الواقع والجمهور وعدم الاصطدام بهما

صلاح أبو سيف ، التى تحيل العالم إلى صراع بين الأبيض والأسود، تتحكم فيه الغرائز البدائية كأنها قدر لا فكاك منه، وإننا لا نرى ذلك وقفاً على أفلام مثل« **لك يوم يا ظالم**» أو «**المجرم**» – المقتبسين عن **رواية اميل زولا**- «**تيريز راكان**»- أو «**ريا وسكينة**» الذى يتحدث عن «**قتلة بالفطرة**» بل نراه يمتد إلى أفلام نقول عنها أحيانا أنها تصور الصراع الطبقى، لكنها تترجم إلى علاقة جنسية خالصة كما فى «**الأسطى حسن**» ، وهى إذ تقدمه فى هذه الصورة الميلودرامية لا تنزع عنه فقط أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولا تجرى فحسب خلف التوابل السينمائية الجنسية التى تحتل مكاناً مهماً فى أفلام **صلاح أبو سيف**، ولكنها تصل دائما إلى نهاية قاطعة باترة عندما يعود «**الأسطى حسن**» إلى عالمه مرة أخرى راضيا قانعا ، ودعك من الحديث عن أن الرقابة هى التى أصرت على عبارة «**القناعة كنز لا يفنى**» ، فالفيلم كله يبقى فى إطار هذه الرؤية ، ولا يوحى أبدا بأية رغبة فى التمرد على تلك الأوضاع، ما دام الزوج الثرى المشلول (**حسين رياض**) سوف ينتقم من المرأة الشريرة عندما يقتلها بطلقات الرصاص.



صلاح أبو سيف .. خلال تصوير فيلم «البداية»

ماذا يمكنك أن تقول فى الرؤية المناقضة تماما فى فيلم «**شباب إمرأة**» -وإن كان ينتهى بنهاية مماثلة)، الذى ينتصر هذه المرة إلى الشريحة المرفهة من الطبقة المتوسطة التى لا تستغنى فى أثاثها عن **آلة البيانو**، ويوحى -على مستوى الرؤية الاجتماعية والسياسية- أن خلاص الفقراء المكافحين من أمثال البطل(**شكرى سرحان**) القادم من الريف هو التعلق بأذيال هذه الطبقة، والانفصال عن الطبقات الشعبية، التى نرى فيها مرتعاً لا مرأة شهوانية أخرى(**تحية كاريوكا**) تعيش على امتصاص رحيق الشباب؟ ولعلك تذكر أن فيلم «**الكداب**» قد تحول عند نهاية السبعينات إلى موقف أكثر تناقضا، حين قدم عالم الطبقات الشعبية -فى سياق الحراك الاجتماعى الذى صعد بالحرفيين وهبط بالطبقة المتوسطة- كأنه الفردوس المفقود.

«وريث الراوى الشعبى»

إن وضع أفلام **صلاح أبو سيف** فى سياقها الصحيح يقتضى أن ننظر لها نظرة أرحب من وضعها تحت عنوان «**الواقعية**» دون أن نعنى معناها الحقيقى، فأهمية **صلاح أبو سيف** تنبع من كونه فناناً موهوبا أراد أن يصنع فناً سينمائياً مصرياً، من عناصر تبدو متناقضة فى بعض الأحيان، مفتقدة لتأصيل الرؤية النظرية- الجمالية والسياسية- فى أحيان أخرى ، ولكنه كان مثل فنانين أخرين، لا نراهم بأى حال أقل شأنا منه، مثل **نيازى مصطفى وحسن الامام وعباس كامل**، يريد أن يجد فن «**حكاية الحواديت السينمائية**»، وأن يضع فى بوتقة أفلامه بعضا من حكمة التراث الفنى العربى والمصرى، وهذا ليس إلا مشروعا شديد الطموح، وربما اتيحت له الفرصة للاكتمال على أيدى الأجيال اللاحقة.

فمثل كل فنوننا التراثية، حيث يظل الواقع قريبا من الرمز ،والحقيقة فيها صنو الخيال، وحيث يشعر الفنان دائما بالحرية فى أن يتنقل بينهما على نحو لا يملكه ولا يريده الفنان السينمائى أو الأديب فى ثقافات وحضارات أخرى. فان الثنائية فى الشكل والمضمون عند صلاح أبو سيف تبدو أمراً

حكمة التراث الشعبى ومفرداته الفنية فى أفلام أبو سيف


صلاح أبو سيف

يستمد أمشروعيته من رغبته فى صياغة سينما لها نكهة مصرية خاصة، حتى لو جاء ذلك على حساب النضج فى الرؤية الجمالية والسياسية، وأنت لا تستطيع ان تنصل بين الحدوته أو الحكمة، أو الواقعية والتعبيرية عند **صلاح أبو سيف**. ففيلم مثل **«شباب إمرأة»** لا يتحدث عن رؤية واقعية أو طبقية بقدر ما هو رمز للحياة كلها- أو الدنيا فى التراث الشعبى- التى تأكلنا الواحد بعد الآخر لكى تستمر، وواقعية **«بداية ونهاية»** لا تحكى عن سياق اجتماعى واقتصادى ظالم بقدر ما توحى بأمثولة تحذر من أن نتخلى عن جذورنا أو نتنكر لها وإلا كانت العقوبة هى الدمار، لذلك ليس غريبا أن ينتصر الفيلم لحسن (فريد شوقى) تاجر المخدرات الوفى لأسرته، بقدر مايدين **حسنين (عمر الشريف)** الضابط الذى يدمر الضحية كما يدمر نفسه، لأنه لا يرى إلا مصلحته الذاتية الضيقة، كما أنه ليس غريبا أيضا أن يحتوى هذا الفيلم فى مشهد الجنس بين نفيسة وسليمان **(سناء جميل وصلاح منصور)** على **«كادرات»** مائلة ذات أسلوب تعبيرى خالص، منتهكاً كل قواعد الواقعية ووحدة الأسلوب، لأن الفنان هنا- مثل سلفه القديم الراوى الشعبى- يريد استخدام كل الوسائل للتأثير على المتفرج.

لذلك أيضا كانت عناصر الفن الشعبى تظهر كثيرا فى أفلام صلاح أبو سيف، لتؤثر جذريا على مجرى الأحداث فى سياق شبه المصادفة القدرية، ففى «الفتوة» يأتى التنوير من بعض كلمات يلقيها شاعر الربابة عن الحيلة والاحتيال على الظالم من أجل الالتفاف حوله، وفى **«الزوجة الثانية»** تكون كلمات الأرجواز هى المرشد البادى للمرأة المقهورة على العمدة الظالم. إن تلك التعليقات التى كان الراوى الشعبى يستخدمها فى أشعاره لكى يلقى ضوءاً على الأحداث، تراها على نحو بصرى فى رموز صلاح أبو سيف السينمائية، بدءاً من رقة نداء بائع الروبابيكيا العابر فى «بداية ونهاية»: «حاجة قديمة للبيع»، وكأنه يشير إلى نفيسة التى فقدت عذريتها وبكارتها، وانتهاء بغلظة وفجاجة مشهد المزراب -القادم من خارج الأحداث- ليصف لنا لقاء جنسياً شهوانياً بين **محجوب عبد الدايم** (حمدى أحمد- وإحدى العاهرات فى «القاهرة ٣٠».

«الفطرية والانتقائية»

وفى التلاعب الذكى بالرمز واستطاع صلاح ابو سيف أن يتجاوز سطح بعض أفلامه، للتعبير عن مفاهيم وأفكار أكثر عمقاً وتعقيداً على نحو يذكرك برموز نجيب محفوظ. (لقد اشترك الروائى العظيم فى فترة مبكرة من حياته فى كتابة فيلم المغامرات والمعارك **«فتوات الحسينية»** لنيازى مصطفى، فتأمل كيف أصبح عنده عالم الفتوات رمزاً شديد الرقة والحساسية فى **«الحرافيش»**!). فأفلام مثل **«الفتوة»** و **«البداية»**، و **«بين السماء والأرض»** تحتوى على اشارات رمزية لأفكار سياسية، و **«السقا مات»** يتضمن اشارات لأفكار ميتافيزيقية، وهو اتجاه لا نراه مقتصراً فى السينما على **صلاح أبو سيف** وحده، وإنما تعود جذوره فى الحقيقة إلى طبيعة الفن الشعبى الذى ترك أثره العميق على السينما المصرية. وهو أمر يحتاج إلى الكثير من التأمل، ليس فقط فى أفلام تعتمد على ذلك التراث مثل **«ألف ليلة وليلة»** أو **«عنتره بن شداد»**، وإنما أيضا فى أفلام مثل **«شمشون ولبلب»** لسيف الدين شوكت، **«ومسمار حجا»** لابراهيم عمارة، و **«العقل والمال»** لعباس كامل، بل يمتد فى أفلام مثل **«درب المهابيل»** لتوفيق صالح، **«وعودة الابن الضال»** ليوسف شاهين، كما تمتد هذه النزعة إلى أفلام معاصرة مثل **«الدرجة الثالثة»** لشريف عرفه.

لقد كان **صلاح أبو سيف** إحدى اللبنات المهمة فى صرح السينما المصرية، كما كانت السينما المصرية ذاتها والتراث الشعبى كله، هما المنبع الذى كان الفنان ينهل منه ويصب فيه، لذلك كان من الخطأ أن ننظر إلى **صلاح أبو سيف**- أو أى فنان آخر- على أنه عالم مستقل بذاته. فربما كانت أهميته الحقيقية تنبع من أنه لم يذهب بعيداً عنها وعن جماهيرها، والتصق بها وأراد أن يكون واحداً من عشاقها، حتى أنه كان يغار عليها أحيانا من كل العشاق الآخرين. وكان **صلاح أبو سيف** تعبيراً صادقاً عن هذه السينما فى نقاط قوتها وضعفها، بفطرية الممارسة وانطلاقاتها والاهتمام بتفاصيلها، والانتقائية التى قد تعود إلى الاهتمام الضئيل بالتنظير والوعى الجمالى، وربما نرى أن هناك الكثير من الافراط فى الحديث عن **«واقعية»** سينما **صلاح أبو سيف**، إلا أنه ينبغى علينا أن نعترف بواقعية **صلاح أبو سيف** نفسه و التى جعلته يعطى السينما المصرية العديد من أهم أفلامها، فكأنه تجسيد لحكمة **«أبن البلد»**، وقدرته على التفاعل مع العالم الذى يعيش فيه، وايجابيته فى التعامل والتكيف مع الحياة، لأنه كان يعرف دائما فى أعماق ذاته أن **«الحى أبقى من الميت»**، وأن **«اللى خلف ماماتش»**.



مشهد من فيلم ناصر ٥٦

ناصر ٥٦
والزواج السعيد بين السينما والتلفزيون

ماجدة موريس

قالت لي طبيبة شابة أنها لن تذهب لمشاهدة فيلم (ناصر ٥٦) لأنها لا تعتقد أن أحدا يمكنه أن يملأ مكان عبد الناصر حتى في السينما لكن رأي هذه الطبيبة لم يكن يمثل الغالبية التي ذهبت وفود منها إلى دور العرض السينمائي منذ اليوم الأول لعرض الفيلم في ٥ أغسطس الماضي. فقد أعلن **ممدوح الليثي** رئيس قطاع الانتاج التلفزيوني أن الفيلم حقق أعظم ايرادات في تاريخ السينما المصرية بعد الأيام الثلاثة الأولى فقط من عرضه فدفعت جماهير المشاهدين ١٣٧ ألفا في اليوم الأول لعرضه في ١٥ داراً للعرض.

ومن المعروف أن (**ناصر ٥٦**) عرض للمرة الأولى في ختام مهرجان التلفزيون الأول الذي أقامه اتحاد الاذاعة والتلفزيون المصري في ١٥ يوليو من العام الماضي. وفي ذلك العرض الأول، اتيحت لشرائح محدودة من الناس أن تراه بحكم حضورها ختام المهرجان بدعوات. وكان من بين هؤلاء عدد غير قليل من العرب المشاركين في المهرجان كوفود وأفراد. وجاءت الانطباعات الأولى عن الفيلم حماسية في أغلبها، يغلب عليها طابع الشجن والاعجاب الشديد وهو ما جعل الكثيرين يمنون أنفسهم برؤية الفيلم كالمعتاد على شاشة التلفزيون - منتج الفيلم - خلال وقت قصير وخاصة بعد أن أثار الفيلم الذي انتجه التلفزيون قبله - **الطريق إلى إيلات** - عواصف من الاعجاب لدى عرضه على الشاشة الصغيرة. بل وبلغ الأمر أن شريحة المشاهدين له اتسعت كثيرا في العروض التالية لعرضه الأول بالاضافة للصدى الذي أثاره لدى فئات عديدة من المصريين.. لكن العام الماضي مر، وسقطت كل المواعيد التي حددت لعرض (**ناصر ٥٦**) ثم أعلن أن الفيلم سيوزع سينمائيا ولأنها تجربة جديدة على التلفزيون في علاقته بالسينما، فقد أثار مزاداً لتوزيع الفيلم فاز به من وقع مبلغاً محترماً وهذه سابقة تحدث لأول مرة في عالم تسويق الفيلم السينمائي) ومن هنا فان **ناصر ٥٦** نفسه كفيلم، من هذه الزاوية هو بداية لمرحلة جديدة في تعامل التلفزيون مع السينما كسينما وليست كتابع للدراما التلفزيونية.

في بداية اتجاه التلفزيون لانتاج الأعمال السينمائية كان تعامله على أنها لا تختلف عن الفيديو. ولهذا جاءت أفلامه في معظمها، مثل تمثيليات الفيديو لا تقترب وآفاق السينما أو طموحها والمتصور طبعا السينما



المخرج محمد فاضل



الكاتب محفوظ عبد الرحمن

الجيدة، وقد حدث هذا بالرغم من اصرار عدد من المبدعين والمبدعات فى مجالات الكتابة والاخراج على الاجتهاد ،وعلى تقديم أعمال محترمة نذكر منها (**رجل اسمه عباس**) و(**القانون لا يعرف عائشه**) للمخرجة **علوية زكى** و(**أسفة أرفض الطلاق**) و(**صائد الاحلام**) و (**حكايات الغريب**)للمخرجة **أنعام محمد على** (**٢-١- صفر**) و(**طالع النخل**) **لمحمد فاضل** وحفلت حقبة التسعينات باهتمام أكبر بسينما التلفزيون من جانب قطاع الانتاج بعد أن أصبح له حق الانتاج السينمائى فى التلفزيون المصرى، فعرفت سينما التلفزيون أسماء مخرجين ذوى أسماء لامعة فى عالم السينما عملوا فيها مثل صلاح أبو سيف (السيد-كاف) و**أشرف فهمى** (لصوص ٥ نجوم) وغيرهم . ومع ذلك ظلت هذه الأعمال فى منطقة التأرجح بين التلفزيون والسينما، غير قادرة على التحرر من علاقتها بالتلفزيون والخروج إلى جمهور أكبر وأوسع بعيدا عن الشاشة الصغيرة ، إلى أن جاء فيلم(**الطريق إلى إيلات**) ليكون الحلقة الوسيطة بين الانتاج التلفزيونى والسينما . فقد كسر هذا الفيلم الانماط المعتادة فى الانتاج التلفزيونى للأعمال السينمائية. وكسر أيضا الأنماط المعتادة للانتاج السينمائى بعيدا عن التلفزيون. فهوأول فيلم حربى كامل فى تاريخ السينما المصرية الطويل، وهو أول فيلم يتحدث عن بطولة الشعب المصري (والعربى ضمنا) فى موقعة ضد إسرائيل أثناء حرب الاستنزاف . هو فيلم يقول باختصار بالنيابة عن الملايين أن حياتنا لم تكن كلها سلاماً واستسلاماً مع العدو الذى يريد البعض منا أن نحوله لصديق بالغصب.

فى (**ناصر ٥٦**) يتواصل الخط السابق ولا ينقطع. فهو أيضا عن بطولة شعبية تجسدت فى شخص **البطل القومى الذى ارتضاه الملايين من الخليج للمحيط بطلا يعبر عنهم** . كثيرون راهنوا على أن الفيلم لن ينتج أصلا، والبعض راهن على أنه لن يعرض بعد عرضه الأول فى المهرجان.. ومئات الآلاف من البسطاء كذبوا الخبر باليقين فذهبوا أفواجا إلى دور العرض السينمائى التى عرفت- لأول مرة منذ ما يقرب من ربع القرن- نوعيات جديدة من الجمهور- أسرا وعائلات وجيرانا وأقارب فى شكل زحف «عائلى» ، وكأن السينما عادت مكاناً محبباً للعائلات المصرية كما كانت حتى نهاية الستينات . بالطبع ذهب هؤلاء ليروا **عبد الناصر** وليصفقوا له، وليبكوا أيضا أو يغالبوا دموعهم، فقد مر زمن طويل منذ آخر لقاء لهم بزعيم «الحلم القومى» .ومن الجدير بالذكر هنا أن «صورة الجمهور» لفيلم الزعيم لم تقتصر فقط على من ولد ونما وكبر أيام الحقبة الناصرية ورأى بعينيه عبد الناصر حيا ولكن أضيفت إليها أجيال لاحقة جاءت بحكم السمع أو الفضول . **وأيا كانت الاسباب فالفيلم هنا، بما حققه من جماهيرية ، وما حققه من ايرادات غير مسبوقة، كسر كل النظريات التقليدية التى عاشت عليها السينما المصرية طويلا**. فالفيلم عن زعيم سياسى وليس عن راقصة ، وتلك أول نظرية سقطت فى اطار السينما التجارية ، ثم أن الفيلم بالابيض والاسود وليس بالالوان. وهو يخلو من الرقص والغناء وهواش الفرفشة! بالاضافة إلى أنه يتحدث عن الماضى. وفى هذا الاطار لا يمكننا انكار مقدرة سيناريو **محفوظ عبد الرحمن** على حبك خيوطه الدرامية حتى ذروة الحدث والفيلم وهى تأميم قناة السويس ، كما أن مقدرة مخرجه **محمد فاضل** فى القبض على روح الزمن وتكثيف كل مفردات السينما للتعبير عن الزعيم والتأميم واضحة. وأيضا. يضاف إلى ذلك أسلوب أداء **أحمد زكى** لشخصية عبد الناصر، واختياره التعبير الداخلى والاستيعاب الدقيق لشخصية بطله بدلا من تقمصها ظاهريا وتقليدها شكليا. هذه العناصر الثلاثة كانت الأعمدة التى شيد عليها الفيلم ووقفت شامخة بجهود اضافية من مجموعة أخرى من الفنانين الذين قدموا أدواراً كان لها أهميتها فى حياة مصر الثورة، وحياة زعيم الثورة بداية من **فردوس عبد الحميد** زوجة ناصر إلى **حسن حسنى وأحمد ماهر وشعبان حسين وأمينة رزق وعزيزة حلمى** (التى سمعنا صوتها فقط) إلى**هانى رمزى** الذى قام بدور سكرتير عبد الناصر وبقية الممثلين.. كل هؤلاء قدموا معا معزوفة جماعية.

ومع ذلك ، فلم يذهب المشاهد ليراهم وإنما ليرى رجال الثورة.. واعداءها. ولم يذهب من أجل **أحمد زكى** وإنما من أجل **عبد الناصر** وهنا يكسر الفيلم نظرية متغلغلة بين السينمائيين وهى نظرية سينما النجوم أو «**السوبر ستار**» الذين يحققون الايراد للشباك . فها هو فيلم يكسر كل الايرادات يخلو من **عادل امام** او **نادية الجندى** وها هو فيلم يكسر كل أنماط الموضوعات والتوليفات ويملأ دور العرض بجماهيره . وليس صحيحا أن السبب هو عبد الناصر فقط، فلو كان الفيلم رديئا لكانت «سمعته» قد طبقت الآفاق منذ البداية فعزفت عنه جماهيره. وإنما علينا أن نتأمل هذه الظاهرة لنخرج منها ببصيص **أمل فى السينما**.. وفى جمهورها. ولعل (**ناصر ٥٦**) يؤكد أن الفيلم إذا ما أنتج بشروط إنتاج صحيحة ، وامكانيات جيدة،وحمل على عاتقه موضوعاً يهم الناس حقيقة، ويعانق اشواقهم ، فان امكانات النجاح تتوفر له. صحيح أن الدعاية هنا لها قيمتها، والتلفزيون خير من يعلن عن انتاجه ، بفلوسه، لكن ليس كل ما يعلن عنه ينجح بل على العكس قد يصبح سقوطه مدوياً بفعل الدعاية نفسها فى حالة اكتشاف حقيقة البضاعة المضروبة.

ومن هنا فان (**ناصر ٥٦**) بالفعل يفتتح صفحة جديدة ، ومهمة، **فى العلاقة بين التلفزيون والسينما**، وحيث أصبح من المؤكد الآن، أن السينما هى المنجم الذى على التلفزيون أن يدخله وهو مطمئن ، بشرط أن لا يتقدم خطوة ويتراجع خطوتين. وبعد هذه التجربة الثمينة، المجزية، على كافة المستويات ، وحيث حقق التلفزيون خلالها من النجاح ، المادى والمعنوى، ما يفوق أحلامه. فان عليه أن يفتح أبوابه للسينمائيين الجادين، وللمبدعين بلا أية حسابات . فالمستقبل ما زال- فى الفن- للفيلم السينمائى الجيد.. لأنه كالجنيه الذهب.. تزيد قيمته كلما أعدنا رؤيته.

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلي مكتبته، أو يحاول قراءتها في الكتبخانة العمومية.. ونلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداراتهم ،إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء.

صلاح عيسى

- الكتاب : أسيوط .. حدوته مصرية
- المؤلف: حنا فهمي ويصا
- ٤٧٥ صفحة/ قطع كبير/ نشره المؤلف على نفقته/ خمسون جنيها مصريا.

شرع مؤلف هذا الكتاب، وهو واحد من ألمع الخبراء في شئون القطن، في التأريخ لسيرة حياة والدته «أستر فهمي ويصا» التي توفيت في سنة ١٩٩٠ عن ٩٥ عاما، بعد حياة حافلة، كانت خلالها في طليعة النساء اللواتي شاركن في العمل العام أثناء ثورة ١٩١٩ وما بعدها، فقاده ذلك للتأريخ لأسرته التي أسسها- في منتصف القرن الماضي- شقيقان عصاميان من الأقباط الأرثوذكس، بدأ بائعين متجولين للأقمشة، ثم أصبحا من أثرياء مصر المعدودين، وكانت الأسرة التي أسساها، من أوائل الأسر القبطية التي تحولت إلى البروتستانتينية، ثم للتأريخ لمدينة أسيوط مسقط رأس العائلة، وموطن نشاطها الاقتصادي، فكان لابد وأن يقوده ذلك كله للتأريخ مصر، بطريقة جديدة، تمزج بين السياسة والاقتصاد والاجتماع، وبين المعلومات والحواديت. نشرت الطبعة الانجليزية الأولى للكتاب في العام الماضي، فأثارت اهتماما دفع المؤلف لترجمته ونشره بالعربية.

- الكتاب: الكويت.. الحقيقة
- المؤلف: الدكتور عصام الظاهر
- الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع/ عمان- الاردن/١٩٩٦
- ٣٢٠ صفحة/ قطع كبير

- يستند هذا الكتاب إلى ملاحظات وانطباعات كان مؤلفه- وهو فلسطيني الأصل- يدونها إبان عمله طبيبا ثم رئيسا لأطباء الجيش الكويتي في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥، فعاصر أوضاع وأحداث الكويت في السنوات من الاستقلال، ومع أنه عاد- بين ١٩٧٣ و١٩٩٠ -إلى الكويت، كرجل أعمال .. فقد عاد إلى انطباعاته عن الفترة الأولى، واختار الجانب العام منها، ومزجها بقراءة في تاريخ الكويت. ليقدم هذا الكتاب الذي انتهى من تأليفه عام ١٩٦٧، ولم ينشر إلا في بداية التسعينات بالانجليزية، ثم ترجمة ونشر بالعربية.

ويقوم الكتاب علي دحض ما يسمى ب«التاريخ الرسمي للكويت»، ويعرض بتعاطف للحجج التي استندت إليها العراق ، في ضمها إليها أثناء حرب الخليج. ومع أن المؤلف ، عبر عن ثقته في أن يكون الكتاب موضع تقدير ايجابي من الكويتيين العقلاء، إلا أن ذلك فيما يبدو أمر مشكوك فيه، إذ الواقع أن المؤلف لا يرى في تاريخ الكويت أي فضيلة . ولا يرى في شعب أي ميزة، وهو يعبر عن جانب من الآراء الاستقطابية الحادة، التي شاعت اثناء الحرب الثانية ، يعود صاحبها لنشرها كما هي، وكأن شيئا لم يحدث.. وكأن الكارثة لم تطرح ثمارها المرة.

- الكتاب: محاكمة الشيوعيين المصريين / قضية سنة ١٩٤٦/ حملة اسماعيل صدقي ضد العناصر الوطنية والديمقراطية.
- المؤلف: عادل أمين المحامي.
- مطبعة الانتصار -لطباعة الأوفست/ القاهرة ١٩٩٦.
- ٢٨٢ صفحة/ قطع كبير/ ١٢ جنيها مصرياً.

مؤلف هذا الكتاب ،أحد كبار المحامين المصريين، الذين تخصصوا منذ بداية حياتهم المهنية في منتصف الأربعينيات، في الدفاع في القضايا السياسية، وخاصة قضايا الشيوعية. وهو في هذا الكتاب يؤرخ لواحدة من أول أكبر القضايا الشيوعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي القضية المعروفة بحملة إسماعيل صدقي في ١١ يوليو ١٩٤٦ ضد العناصر الوطنية والشيوعية، وقد شملت حوالي ٧٠ من قيادات الحركة الطلابية والعمالية وحركة المثقفين في ذلك الحين، قبض عليهم اسماعيل صدقي بتهمة تأسيس منظمات شيوعية ، كان من بينهم كثيرون من غير الشيوعيين، ويلخص الكتاب -بدقة واهتمام- ملف القضية، ويتتبع تطوراتها المختلفة، منذ قدم البوليس السياسي بلاغاته الأولى، إلى تحقيقات النيابة، وجلسات المحاكمة، وأدلة ومستندات الاتهام.

والكتاب اضافة هامة لوثائق تاريخ الحركة الشيوعية بشكل خاص، والحركة الوطنية بشكل عام.



☐ الكتاب : الديمقراطية والدولة في العالم العربي.

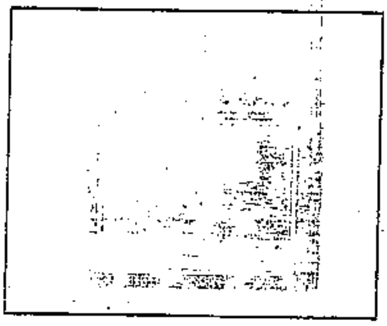
☐ تأليف تيموتي متيشل. ترجمة: بشير السباعي.

☐ الناشر: مصر العربية للنشر والتوزيع/ القاهرة/ ١٩٩٦.

☐ ١٧٦ صفحة/ قطع متوسط.

مؤلف هذا الكتاب، بريطاني الجنسية، يقيم في أمريكا، حيث يعمل استاذا بجامعة نيويورك ، ويهتم اهتماما خاصا بالعلاقات العربية- وبالذات المصرية/ الأمريكية، بحكم إقامته في مصر لفترة طويلة، وإجادته للغة العربية، ومتابعته لكل جديد في اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه مصر والعرب. وهو الكتاب الثالث من كتبه في هذا الموضوع، الذي يترجمه نفس المترجم،بعد كتابيه«إعادة استعمار- مصر» و «مصر في الخطاب الأمريكي» ، اللذين يفضحان نظرة أمريكا، لعلاقاتها بمصر.

ويحلل الكتاب واحدة من أخطر وثائق الوكالة الأمريكية للتنمية، هي «مبادرة الديمقراطية» التي أعلنت في نهاية ١٩٩٠ ، بهدف المساعدة على تعزيز وترسيخ الديمقراطية في العالم الثالث، ثم ما لبثت الوكالة أن اتبعتها بـ«ورقة سياسية حول الديمقراطية والحكم» جاءت بمثابة تحفظ على المبادرة، ومحاولة لابتداع نوع جديد من الديمقراطية، يحافظ على استقرار الأنظمة الموالية لواشنطن، ويدعم سلطتها..



☐ الكتاب: القاهرة في الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥).

☐ المؤلف: ارتيميس كوبر. ترجمة: محمد الخولي.

☐ الناشر: دار الموقف العربي/ القاهرة ١٩٩٦.

☐ ٤٣٠ صفحة/ قطع كبير/ ١٥ جنيها مصريا.

عملت مؤلفة هذا الكتاب، مدرسة للغة الانجليزية بجامعة الاسكندرية خلال إحدى سنوات الحرب العالمية الثانية، وأتاح لها وجودها في مصر، فرصة للتفاعل الواسع مع تشكيلات اجتماعية مختلفة، على رأسها الجالية الانجليزية في مصر، ثم عكفت على ما نشر من مذكرات، وما اتيح الاطلاع عليه من وثائق وزارة الخارجية البريطانية، وأجرت مناقشات مع عدد من المسئولين البريطانيين والمصريين ممن كانوا على مسرح السياسة المصرية، خلال تلك الحقبة، لتخرج من ذلك كله بصورة بانورامية لسنوات المخاض التي انتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تمزج بين التحليل السياسي، وبين رصد كثير من التفاصيل الاجتماعية، التي التقطتها عيون المؤلفة.. وتعيد تخليق الواقع المصري، كما كان عليه أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع أن المترجم، قد التزم بترجمة نص الكتاب كما كتبته صاحبته، إلا أنه وجد من الضروري أن يتدخل لكي يصحح بعض الوقائع ،أو يعترض على الخطأ في التفسير..

☐ اسم النشرة: النداء الجديد

☐ رئيس التحرير: د. وحيد عبد المجيد

نشرة شهرية ثقافية اقتصادية ليبرالية/ تصدرها جمعية النداء الجديد/ العدد ٢٨ /أغسطس ١٩٩٦ / القاهرة.

☐ ١٦ صفحة/ قطع ٢١×٣٠سم.

تعنى «النداء الجديد» ، بالدرجة الأولى، بالتعليق على الأحداث الداخلية الثقافية والاقتصادية والسياسية، من منظور ليبرالي، يدعو لتوسيع نطاق الحريات الفردية في التملك والاستثمار وتوسيع نطاق المشاركة في رسم السياسات وانهاء كل ما تبقى من آثار الحكم الشمولي، في التنظيم السياسي والمؤسسي للدولة، ومن هنا جاءت اهميتها كنشرة سياسية، تحاول إعادة-تخليق وبلورة التيار الليبرالي في الفكر المصري والعربي، الذي التزم موقف الدفاع ، خلال الحقبة الناصرية وما قبلها وما بعدها. وفقد كثيرا من حيويته وقدرته على المواجهة.

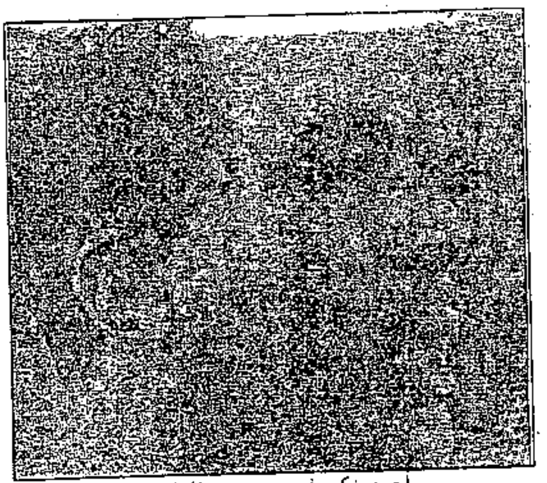
☐ وفي هذا العدد، تتناول «النداء الجديد» قضية التحريض على المحكمة الدستورية، مشيرة إلى الهزيمة التي مني بها الجناح الذي كان وراء اصدار قانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وربما تدفعه لمحاولة تحقيق انتصار على جبهة تقليص سلطات المحكمة الدستورية، وتطالب بالحفاظ على هذا الصرح القضائي الهام، وتخصص ملف العدد لمناقشة قضية «الاستثمارات الأجنبية ومستقبلها في مصر» ،وتتوقع أن يزداد تدفق هذا النوع من الاستثمارات ، بعد الاجراءات الحكومية الأخيرة،ومن القضايا الأخرى التي يعالجها العدد قضية الخلاف بين محكمة النقض ومجلس الشعب، حول ما تصدره من قرارات ببطلان الانتخابات في بعض الدوائر، وقضية الدور الذي يلعبه مجمع البحوث الاسلامية.. هل هو الهداية.. أم المصادرة؟!.

من عجائب كوكب النشر في أمتنا العربية أن ناشرا اسمه «دار مصر العربية للنشر والتوزيع» يحرص على أن نطبع على الغلاف الداخلي لكل اصداراته، عدد النسخ التي يطبعها من كل منها، مع أن تقاليد النشر في أمتنا العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة، قد جرت على اعتبار رقم النسخ المطبوعة، من الاسرار التي تخفى عن الجميع، بما في ذلك مؤلف الكتاب!.

رجاء وأمل

عاتبنا كثير من أصدقاء اليسار على الاختصارات التى طالت بعض رسائلهم، ولامنا آخرون على تأخر نشر بعضها الآخر. ولأننا محكومون بمساحة محددة، ومنعا للزعل والعتب، فنحن نرجو من كل الاصدقاء، ألا تزيد مساهمتهم فى شمال × يمين عن ثلاث مائة كلمة، حتى تتاح الفرصة لنشر كل الرسائل والحد من أى اختصار. كما نأمل أن يلتزم الاصدقاء بالكتابة على وجه واحد من الورقة، حتى يسهل قراءة الرسائل وتسهيل اعادة كتابتها وشكرا مقدما على استجابتكم.

المحررة



أحمد زكى فى دور عبد الناصر

فيلم لكل المصريين

سعدت، كما سعد ملايين غيرى بمشاهدة فيلم ناصر ٥٦ ، الذى يجسد صفحة مجيدة من صفحات التاريخ المصرى. وكما أفزعنى حجم الهجوم الذى تعرض له الفيلم من عدد من الأقلام فى الصحافة المصرية ، فاننى فى نفس الوقت أعتقد أن المساعى التى ترمى إلى تفسير نجاح الفيلم لصالح قوى سياسية بعينها هو تقزيم للفيلم وتقليل من أهميته وتضييق لمعنى النجاح الجماهيرى الهائل الذى حظى به الفيلم ، أليس كذلك؟

هدى كمال

السيدة زينب- القاهرة

إفلاس وإهانة

الأوصاف الدعائية الرخيصة التي دأبت بعض الصحف المصرية على استخدامها ، فى وصف رئيس الوزراء الاسرائيلى الجديد «**بنيامين نتنياهو**» ، لا علاقة لها من قريب أو بعيد لا بالسياسة ولا بالصحافة. فهى لا تدل على ضعف المنطق وإفلاسه وهبافته فى التعامل مع الخصوم فحسب، بل تنطوى أيضا على نزعة عنصرية لا تخجل من أن تصف أبناء ديانات أخرى بأنهم «**يهود أنجاس وخنازير**» ولم تجد نقيصة فى أن تسب رجلا بأنه امرأة، وأن تصفه بأنه «**يحيض كالنساء**» .

وعيب هذا الشكل من التناول البذيئ والفج للقضايا

المختلفة، أنه يشيع التسطيح فى التعامل مع جوانبها المعقدة، ويروج لافكار اجتماعية متخلفة عفى عليها الزمن، فضلا عن انه يمنح العنصرية الاسرائيلية اسانيد قوية للتمادى فى عنصريتها.

فلا وصف رجل بأنه **«بحيض»** سبة ، ولا ادراج كلمة **«نتن»** لوصف رئيس الوزراء الاسرائيلى سوف يغير من الواقع السياسى شيئا. انه استهبال يهين الصحافة المصرية ويحط من مكانتها.

شريف بيومى

طنطا- الغربية

خذ الفلوس واجرى

امتثالا لرأي صديقى المتزن أحيانا والمتهور دائما **«حمدى حسين»** فى حذف عبارة «الحكومة.. غير الرشيدة».. قمت بحذف مقالى بأكمله وقررت أن أضع القارئ حكماً بيني وبينه:

كبلت الحكومة كل القوى السياسية والحزبية والنقابية وعسكرت نقابات المهندسين والمحامين واستأنست نقابات المعلمين والتجاريين والبقية الباقية اتيه على النقابات العمالية وحاصرت الاحزاب وحرمت اصدار الصحف ومنعت تشكيل الاحزاب والتجمعات والمؤتمرات. وقامت الحكومة غير ال.. باصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية وشهور قليلة ١٠/٩٧ -والحرب الأهلية آتية لا ريب فيها وتوالت اساليب فك وتركيب «للمجتمع» وتم إعادة تصنيف وتوصيف للانسان المصرى وأصبح الواقع «اسياد وعبيد».. وتوالى المسلسل باصدار قانون العمل الموحد وبيع القطاع العام- ثروة مصر- منذ نشأة مصر الحديثة من عهد محمد على مروراً بطلعت حرب وجمال عبد الناصر.

أما الانتخابات فحدث بلا حرج فالبلطجة سلوك دولة.. والتزوير هواية .وتزييف ارادة الأمة«احتراف» والشرف **«مباكلش عيش»** وياويله اللى يتكلم عن العمال «ولاد الجارية» وسيادة مبادئ -خد الفلوس واجرى -والعمال والفلاحين ضحايا بين مطرقة الخصخصة وسندان الارهاب والغلاء وانسحاب الدولة من دورها الاجتماعى فى ايجاد فرصة عمل وترك الكادحين لقوى السوق وآليات الرأسمالية التى لا ترحم ولا تسيب رحمه ربنا تنزل.

واصبح التعليم حقا لابناء الراقصين والداعرين والسماسرة وتجار الاغذية الفاسدة وتلوث التعليم كالماء والهواء.. وشربنا جميعا المياه غير النقية وأكلنا لحوم الحيوانات - النافقة والجارحة.. واستهلكت قرأنا وانتهكت آدميتنا ولم نعد فى دماغ الحكومة.. فهل ما زلت عند رأيك يا صديقى فى أن هناك حكومة.. .. اصلا..

محمد حجازى

المحلة الكبرى



الشيخ سيد طنطاوى
شيخ الازهر

مخلب القط

من الحقائق المرة التى فرضت نفسها علينا فى السنوات الأخيرة والتى تجعلنا نقف حيالها متعجبين ومدهوشين من غرابتها وهى «التأسلم المؤسس للدولة» وهى تعمل على تقويض مبادئ الدولة المدنية وإهدار جهود كل أعلام التنوير من رفاعه الطهطاوى وحتى خالد محمد خالد.

والحقيقة هى أن الدولة بمؤسساتها الرسمية تسير بخطى ثابتة نحو الدولة الدينية المرتكزة على أساس ثيوقراطية العصور الوسطى.. وحتى لا نقع فى لا موضوعية الانشاء علينا ببسط البراهين.. وهى على سبيل المثال لا الحصر..

الصمت الحكومى المريب على محاولة فرض فقه البداوة الوهابى على المؤسسة الدينية ممثلة فى الازهر.. وللأسف الشديد أصبح الازهر أحد المؤسسات التى تحارب كل فكر حديث أو ابداع مستنير وذلك من خلال اعطاء مجمع البحوث الاسلامية التابع له سلطة محاكم التفتيش حيث يعمل على مصادرة البحوث والكتب التى لا توافق هوى اعضائه والمعروف أن هذا المجمع قد تم اختراقه بأعضاء جماعة الاخوان ومصادرة كتب الحجاب وحجية الحديث والتحليل النفسى للانبياء . ورواية العار خير شاهد على تفتيش اعضائه فى عقول مؤلفي الكتب.

صدور حكم محكمة مدنية بتفريق زوج عن زوجته متهمة الزوج بالردة حيث تحول الصراع الفكرى من على صفحات الجرائد والكتب إلى صراع من أجل هدم العائلات والتفريق بين الازواج.

* تقنين قانون الحسبة المشبوه بالرغم من عدم وجود سند فقهى أو قانونى وأخشى أن أقول .. إن الدولة فضلا عن مغازلة جماعات التأسلم السياسى.. فهى تريد استخدامه مخلب قط ضد المفكرين المعارضين للدولة.

إن الدولة يا سادة ترتكب أكبر الاخطاء الكفيلة بزوالها.. وانتقالنا للعصور الوسطى بكل ما فيها من جهالة وتخلف.. أدعو كل مستنير مثقف وخاصة اليسار بكل فصائله للوقوف ضد ظاهرة التأسلم المؤسس للدولة.

محمد أحمد فرحات

المنوفية

سوف يجدد اليسار نفسه وهو يناضل من أجل الاشتراكية

فريدة النقاش

طرح الصديق الباحث " **عامر التميمى** أفكارا هامة فى مقالته بالعدد الماضى عن التحديات المعاصرة واليسار العربى، وسوف أبدأ نقاشى معه من الفقرة الأخيرة التى يقول فيها : **إن معركة اليسار العربى السياسية لابد أن تكون فى إطار النضال من أجل الديمقراطية ، وعلى تنظيمات اليسار أن تتحول نحو الديمقراطية وتجدد أطرها وكوادرها القيادية بأسلوب ديمقراطى مرن.** وأقول له: إن القراءة المتأنية لأدبيات اليسار المصرى وقواه الرئيسية سوف تدل على أن مفتاح برامجه هو الديمقراطية ، ولكنه لايختزل الديمقراطية فى الانتخابات أو صناديق الإقتراع - على أهميتها - وإنما هى تتسع لحزمة من الحقوق التى ناضل اليسار تاريخيا وقدم تضحيات هائلة من أجل إقرارها ، وهى حق التنظيم والاضراب والتظاهر السلمى ، وحق التعبير والاعتقاد والبحث العلمى وعلمنة المجتمع .. الخ وكلها حقوق ارتبطت تاريخيا بالثورة البورجوازية وقواها ، ولم تتح أى من البورجوازيات الحاكمة فى الوطن العربى امكانية حقيقية لإستقرارها أو نموها كحقوق بديهية ، وطالما صادرتها وماتزال تصادرها ، بل أن حركة حقوق الانسان والمجتمع المدنى على امتداد الوطن العربى أصبحت حركة يسارية ، لأن اليسار هو الذى بادر بتأسيسها ، وهو لايستهدف مجرد اعادة انتاج المجتمع القائم بشروط أفضل.

وبالاضافة لأن الديمقراطية هى هدف فى ذاتها . فهى بالنسبة لليسار أداة رئيسية - بل أداته الرئيسية - فى إعادة توزيع الثروة تمهيدا لبناء الاشتراكية التى ستكون من وجهة نظر اليسار ديمقراطية أشمل وأعمق يمارسها مواطنون أحرار حقا قادرون على السيطرة على مصيرهم دون أى عقبات أو مخاوف أو أوهام ، قادرون على الوصول إلى أقصى مايمكن أن تحملهم إليه مواهبهم وطاقاتهم التى لن يكون هناك مكان فى الاشتراكية لإهدارها أو وأدها بسبب الاستغلال والفروق الطبقية أو الفروق الأدنى : عرقية كانت أو دينية أو جنسية.

وفشل التجارب الاشتراكية التى سقطت فى الوصول الى هذه الأهداف ليس حجة ضد الاشتراكية رغم قسوة هذا الفشل ومرارته.

فقد تعاقبت على البشرية مجموعة من النظم الاجتماعية نهضت جميعا على مبدأ استغلال الانسان للانسان **وكانت الاشتراكية وماتزال هى النظام الاجتماعى الوحيد والأكثر حداثة الذى طرح مبدأ أساسيا جديدا هو تصفية استغلال الانسان للإنسان** .وأصبحت بذلك النقيض الكامل لكل النظم السابقة عليها . وقد استغرق **ظهور الرأسمالية ونموها واستقرارها كنظام اجتماعى مختلف عن سابقه - وليس نقيضا نهائيا له - مايقرب من خمسة قرون أو يزيد من عمر البشرية .** ولم تستغرق التجربة الاشتراكية الأولى أكثر من سبعين عاما وليس ماحدث لها سوى فشلها الأول الذى لايعنى بأى صورة أنها لاتلبى احتياجا أصيلا للبشرية الكادحة .. أى أغلبية البشر على امتداد الكرة الأرضية.

إن انتصار الرأسمالية فى هذه المعركة الأولى ليس نهاية للتاريخ كما يقول **فوكوياما"** خاصة إذا ماجعلنا العالم الرأسمالى - وهو العالم كله - هو وحدة التحليل ، ورصدنا الفروق بين مراكز النظام وأطرافه **بل إن مراكز النظام نفسه ماتزال تطرد خارج جنتها ملايين المهمشين** ويكفى أن نعرف أن هناك **١٨ مليون عاطل** فى دول الاتحاد الأوروبى وأن ثلاثة **ملايين طفل فى أمريكا وحدها - معظمهم طبعا من أبناء الملونين والمهاجرين - لايتلقون أى تعليم** لأن أسرهم مطرودة من مساكنها ويسكنون فى الكرافانات التى تطاردها البلديات من حى لحى فلا يستطيع الأطفال الاستقرار فى أى مدرسة .

لقد عجزت الرأسمالية - رغم مرونتها وقدراتها غير المذكورة والتقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الذى تم انجازه فى ظلها - عجزت عن حل التناقض القائم فى ظلها ، بل والذى هو أساسها ، هذا **التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج ، والطابع الخاص للملكية وسائل الإنتاج** ،وهى مقولة ماركسية كلاسيكية. هذا التناقض يؤدى الى فجوة تزداد اتساعا فى ظل الرأسمالية بين نمو القدرة على التوسع فى الانتاج ، وعدم قدرة الاستهلاك على ملاحقة هذا التوسع ..وهو مايعود الى طبيعة الرأسمالية ذاتها كنظام استغلال يستهدف الربح أساسا ولايتورع فى سبيله عن تكثيف الاستغلال على العاملين.

إن الثورة العلمية التكنولوجية تفتح آفاقا بلا حدود لوفرة فى الثروات يمكن أن تسعد البشرية كلها فى الشمال والجنوب والشرق والغرب ولكن الطابع الاستغلالى الأنانى والنفعى من حيث الجوهر لنظام الملكية الخاصة التى هى أساس الرأسمالية ، يقف كعقبة كأداء أمام هذه السعادة ، ويولد الحروب ويؤجج الصراعات العرقية والطائفية والدينية.

وليست الملكية العامة التى يدعو لها اليسار ويدافع عنها شكلا ثابتا وهى **بالقطع ليست هيمنة الدولة على الاقتصاد** ،ولكنها الشكل الذى يفتح أوسع الأبواب للإدارة الذاتية للمنتجين لمشروعاتهم التى يراقبونها ويمارسون فيها الديمقراطية .

إضافة إلى أن اليسار الماركسى الذى طالما رأى فى الدولة شكلا من أشكال الهيمنة الطبقية مايزال يرى أن هناك امكانية موضوعية لضمور الدولة وتلاشيها فى المستقبل واستبدالها بسلطة المنتجين ، وهى إمكانية تزداد آفاقها اتساعا فى ضوء التطور الهائل للثورة العلمية التكنولوجية وربما بقيت الدولة فى مراحل الانتقال إلى الاشتراكية

تلعب أدوارا متعددة على رأسها نقل السلطة تدريجيا للمنتجين أنفسهم.

إن الدولة التى نتحدث عنها وعن دورها الهام فى تأكيد الحقوق الاجتماعية للمواطنين والعاملين فى المؤسسات لحماية الحقوق الأساسية وتأكيد ضرورة توفير الضمانات التى تحمى من البطالة وتوفر ضمانات صحية وضمانات بشأن التقاعد وغيرها .." .. إن هذه الدولة هى دولة رأسمالية لابد أن يتغير طابعها فى ظل الاشتراكية فهى لن تعمل بعد على " توفير العلاج والتعليم والسكن للذين لايتمكنون من الحصول على هذه الخدمات بامكانياتهم الذاتية . فمجتمع الاشتراكية الذى يناضل اليسار من أجله ينهض على مبدأ المساواة الكاملة بين البشر كنقيض للرأسمالية من حيث الجوهر سوف يتيح لكل الناس أن تكون لهم إمكانياتهم الذاتية" لأنه لن يهمش فئة أو طبقة أو حتى فردا واحدا.

وسوف أسوق هنا مثالا صغيرا لعله يوضح هذه المسألة **هناك ٣٠٪ من مساكن القاهرة مغلقة بينما يبحث مئات الآلاف من الشباب عن سكن مناسب ويعجزون عن شراء أو تأجير هذه المساكن** .لا لأن امكانياتهم الذاتية لم تمكنهم فغالبيتهم العظمى من المتعلمين تعليما عاليا جدا - هذا إذا جاز لنا - وحيث لايجوز ذلك فى ظل الإشتراكية - أن نرهن حاجات البشر الأساسية من سكن وملبس ومأكل وتعليم وعلاج وترفيه بدرجاتهم التعليمية أو الوظيفية ، ففى كل الحالات وفى ظل الاشتراكية هناك الحد الضرورى لحياة انسانية كريمة ومشبعة ماديا وروحيا لابد أن تتوفر للجميع.

فهدف الاشتراكيين عموما والعرب منهم ليس مجرد تحسين مستوى المعيشة وإنما هو أساسا تحرير الانسان من كل أشكال الاستغلال المادى والروحى .

كذلك لايدافع اليسار المصرى عن القطاع العام كما هو بل أنه بادر مبكرا جدا منذ بدأت هوجة الخصخصة لتقديم برنامج شامل لتطويره وإصلاحه ولم يتعبد أمامه كبقرة مقدسة ، بل دافع ومازال يدافع عنه باعتباره الأساس الاقتصادى للاستقلال الوطنى . **وحارب اليسار كل أشكال الفساد التى نهبت هذا القطاع مستهدفة تصفيته فى آخر المطاف** ،خاصة أنه كان قد بنى فى مصر فى ظل معركة طويلة ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية وهو يمثل مدخرات المصريين من كل الطبقات .**وليس من حق طبقة أو فئة ضيقة متحالفة مع مصالح المراكز الرأسمالية أن تبيعه أو تحوله إلى الملكية الخاصة** .وقد كان القطاع العام فى مصر هو السند الاقتصادى الرئيسى لانتصار أكتوبر المحدود ، ولحرب الاستنزاف الطويلة الظافرة ضد العدو الصهيونى.

كذلك فان اليسار المصرى وهو جزء من اليسار العربى الذى يتوجه اليه خطاب الصديق عامر . هذا اليسار شأنه شأن كل قوى التحرر فى **العالم لم يدخل فى معركة مع الأمبريالية العالمية وعلى رأسها أمريكا مختارا** .وهذه المعاداة ليست هدفا ساميا بحد ذاته " كما يقول ، ولكنها معركة الشعوب ضد الهيمنة والاستغلال . وسجل هذه المعركة مع الامبريالية الأمريكية التى ساندت التوسع الصهيونى والعدوان على العرب طويل ، ليس أوله معركة بناء السد العالى ، ولا آخره شروط المؤسسات المالية الدولية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقية التجارة ، وهى خاضعة للأمم المتحدة إسما وللمراكز الرأسمالية وأمريكا بشكل خاص عملا ، ودورها فى الحاق الخراب والبؤس بالعالم الثالث ومنه الوطن العربى ليس خافيا على عامر نفسه.

وأخيرا إن كل العلوم - بما فيها العلوم الطبيعية والأكثر تجريدا مثل الرياضيات - تزداد ثراء بارتباطها بالمجتمع وأوضاعه وأشكال تطوره وغاياته . **ولكن علم الاقتصاد على نحو خاص ، لايمكن عزله أبدا أو دراسته بعيدا عن المجتمع وعن المثل العليا التى يتطلع إليها الناس أو ينشدون استبدالها بمثل أكثر إنسانية** .وعلى صعيد الأرقام مثلا حقق الاقتصاد المصرى نجاحا من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية . **ولكن عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر يتزايد وأحزمة البؤس حول المدن تزداد تكدسا .. والمطرودين من التعليم يملأون الشوارع .. الخ**

وأخيرا لايجادل عاقل فى حقيقة أن اليسار العربى فى حاجة لتجديد نفسه فى كل المجالات شرط أن لايغيب عن عينيه أبدا هدفه الاستراتيجى وهو بناء الإشتراكية " فى عصر ليس فيه حقيقة نهائية " كما يقول الصديق " عامر" ، وإن كنت أظن أنه لم تكن هناك أبدا حقيقة نهائية ،**ومقولة أن الحقيقة نسبية هى ركن أصيل فى الفكر المادى التاريخى حيث كل شئ يتغير ولا شئ ثابت غير قانون التغيير.**

أما عن التحالف مع الجماعات السياسية الإسلامية بدعوى معاداة الامبريالية والصهيونية فقد أحسن الصديق صنعا بقوله إن بعض قوى اليسار تفعل ذلك ، فمثل هذا الخيار ليس موضوع اتفاق بين كافة فصائل اليسار ، وإن كان موضوعا للنقاش

فى الأعداد القادمة

* الجامعات الأهلية
* مياه النيل
* خصخصة الهيئات الاقتصادية والحكومة !

فن تشكيلى

هل فى الإمكان أن نظل غير مكترثين بنشاط المدن الكبرى المسعور بسيكلوجية الحياة الليلية الجديدة، بالخليع، البغى، بالشقاوة بالسكير؟



الفنان الايطالى كارلوكارا ١٩١٦

المستقبلية ونظرية التفتيت

.. هل فى الإمكان أن نظل غير مكترثين بنشاط المدن الكبرى المسعور، بسيكولوجية الحياة الليلية الجديدة، بالخليع، بالبغى، بالشقاوة بالسكير؟».

ليست تلك السطور دعوة لفكر جديد كما تبدو، وإنما هى فقرة من بيان المستقبلية الذى أصدره الشاعر الايطالى **فيليبو توماسو مارينيتى** «١٨٧٦- ١٩٤٤» عام ١٩٠٩ بجريدة **الفيجارو الفرنسية**.

دعا البيان إلى:

«تمجيد الحركة الهجومية، والأرق المحموم، والخطوة السريعة، والوثبة الخطرة، والصفعة على الوجه، والضربة من قبضة اليد.!».

كما هاجم بعنف «الاعجاب بالقديم بالرسوم القديمة، والمعايير القديمة والأشياء القديمة».

كل تلك الأفكار الجديدة التى طرحتها المستقبلية لم تنجح فى توريث مفاهيمها فى الفن الحديث، وظلت قيمتها فقط فى أنها أول حركة فكرية وثقافية فى الفن ظهرت فى القرن العشرين.. نادت المستقبلية بالتخلص من كافة الإيحاءات السابقة فى الابداع والتعامل مع روح العصر الحديث وانتقدت

فاطمة إسماعيل

بشدة رجعية الانتاج التشكيلى بكافة أنواعه وعجزه عن مسايرة التطور العلمى.

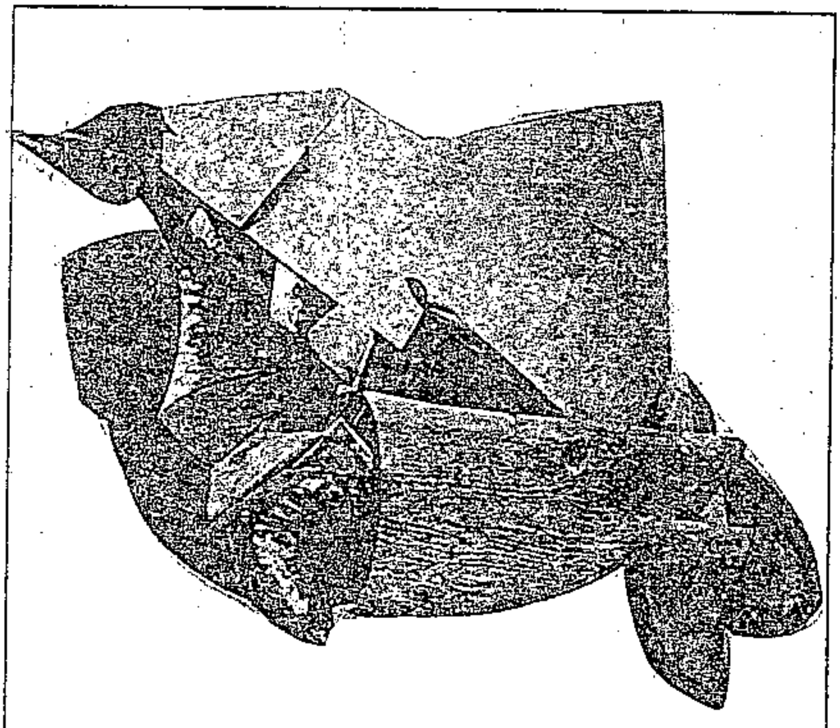
المستقلبية فى الفن

توصلت المستقبلية فى التعبير عن فكرها من خلال المنتج إلى تسجيل الحركة فى نطاق بعدها الزمنى، أى تسجيل الشكل الواحد مكرراً بما يعطى تأثيراً لحركة ما فى ذلك النطاق.

إن أهم ما ركزت عليه المستقبلية كمنهج فنى فى منتجها هو التفتيت أو «**التدمير**» كاحدى الوسائل الايجابية لإعادة البناء، بل إن **مارينيتى** كان يعتقد أن التدمير هو المفتاح الوحيد للمستقبلية .. وقد أدى هذا المنهج إلى وجود تشابه اسلوبى كبير بين كل من المستقبلية والتكعيبية .. ومن هنا تنشأ قضية استفادة باحدى المدرستين بالاخرى.. أى أن هناك من سبقت فى ذلك الأسلوب الفنى..

فعلى الرغم من اتساق أسلوب التفتيت مع الفكرة المستقبلية القائمة على «**التدمير**» لاعادة البناء، إلا أن هناك إشارات تؤكد على أن التكعيبية قد مارست التفتيت كاسلوب فنى قبل المستقبلية مع لوحة .. «**آنسات افينيون**» للفنان الاسبانى **بابلوبيكاسو** عام ١٩٠٧ أى بعامين قبل صدور أول بيان للمستقبلية وبخمسة أعوام عن انتاج أول عمل فنى للمستقبلية فى المعرض الأول الذى اقامه المستقبليون بباريس عام ١٩١٢.

وعلي الرغم من اتفاقنا على وجود تشابه ظاهرى إلى حد ما فى الاسلوب -الذى يعتمد على تفتيت العنصر إلى جزئياته الأولية ثم إعادة توليف تلك الجزئيات وفقاً لمنطق الفنان وعلى صورة تختلف عما كان عليه العنصر- إلا أننا نرى إختلافا جوهرياً فى مفهوم التفتيت بين الاتجاهين. إذ تقوم المستقبلية على تفتيت الزمان. بادخاله فى متوالية حركية للعنصر أما التكعيبية فتهدف بالتفتيت إلى تفكيك العنصر واحتفاظه ببنية وحداته الاساسية ثم إعادة بنائه من وجهة نظر «**الممكن**



برتشيرني حصان + راكب + بيوت ١٩١٤

جمالياً» طبعا لنسق جمالى مع إلغاء عنصر «الزمان» هناك أيضا اختلاف آخر إذ تهدف التكعيبية إلى ارجاع الوحدات المكونة للعنصر إلى أشكالها الهندسية ، أما المستقبلية فقد استفادت من التكعيبية بالتميز الهندسى للحركة وليس للشكل .. ويؤكد بيان **مارينيتى** على ذلك فى الفقرة التى تقول: **«الحصان الذى يعدو لا يملك أربعة حوافر وحشية إن له عشرين وحركاتها مثلثية»..** إذاً تنتصر المستقبلية فى التفتيت لصالح الحركة وليس الشكل، واقتناص الحركة فى لحظة زمنية والابتعاد عن زخم التغيير الذى تقع فيه التكعيبية.

إذاً فقد عنيت المستقبلية بتفتيت الزمن أى تفجرد بينما التكعيبية تفكيك فى المكان أى تفكيك ما هو مادى وليس ما هو زمنى ثم إعادة تركيبه وفقاً لمخيلة الفنان.

والملاحظ هنا أن المستقبلية رغم كونها حركة ثقافية وفكرية فى بادئ الأمر إلا أن شيوعها كان أكثر فى مجال الفن التشكيلى مع أننا لا نستطيع أن ننكر تأثير الشاعر الفرنسى **«رامبو»** على المستقبلية، فى الوقت الذى نرى فيه التكعيبية قد استطاعت أن تتوغل فى الشعر والموسيقى بصورة أكثر وضوحا فنجدها فى أشعار **جون كوكتو وأبو لونيز** مثلا وكذلك فى موسيقى **شونبرج وسترافنسكى** ، بينما ابتدعت المستقبلية آلات موسيقية تعبر عن أصوات «الميكنة» كالتروس والموتورات وأصوات ماكينات حديدية على اعتبار ان تلك هى الموسيقى الحديثة نتاج التطور الصناعى للمجتمع.

نترك تلك الفروق للوقوف على أى من الاتجاهين استفاد من الآخر؟ وأيهما أسبق؟ .. ونحن لدينا الاعتقاد أن التكعيبية رغم اسبقيتها فى الأسلوب الفنى الذى كان له تأثير كبير على المستقبلية إلا أنها فى ذات الوقت أسهمت إسهاما كبيراً فى إنهاء الحركة المستقبلية التى لو كان تحقق لها الشيوع المترقع لتغير وجه الفن الحديث. تؤكد الناقدة **جريت دورشتاين** فى كتابها على خطورة التوجه الذى بثته حركة المستقبليين إذ تعتقد بأن للمستقبلية دوراً أساسياً فى صنع الحرب العالمية الأولى بما طرحته من ضرورة التدمير من أجل إعادة البناء، ومواكبة تقدم العصر.

انضم لمارينيتى خمسة من فنانى ايطاليا وأقاموا أول معرض للمستقبلية عام ١٩١٢ بباريس وهذا ما يجعلنا نعتقد أن كون المستقبلية حركة ايطالية هو أحد اسباب انتهائها ،وقد ساهم النقاد الفرنسيون فى التنويه على المستقبلية كحركة مستقلة عن التكعيبية إذ اعتبروها استجابة للتكعيبية بصورة خاصة..

وقد أكدت المستقبلية الروسية هذا التوجه حين أطلقت على حركتها اسم **«المستقبلية التكعيبية»** وقد دعمها **فلاديمير ومايكوفسكى وتاتلين وكذلك ماليفتيتش وميخائيل لاريانوف.**

أما فى ايطاليا فقد دعم المستقبلية **امبرتو بوتشيونى وبالا وسيفيرينى وكالوكارا وروسلو وديبرو.**

ويعرض مجمع الفنون بالزمالك هذا الشهر معرضاً يضم أعمال الفنانين المستقبليين بقاعات اخناتون ٢ ، ٣.

أهمية هذا المعرض فى أنه ولأول مرة بمصر تعرض أعمال المستقبليين والتى تزيد على مائة عمل بالمعرض. يضم المعرض أعمال كل من:

امبرتو بوتشيونى (١٨٨٢- ١٩١٦) وهو من مواليد فيرونا ثم انتقل إلى روما عام ١٨٩٩ حيث قابل **بالاوسيفيرينى** وفى عام ١٩٠٦ بدأ رحلته لأوروبا ثم استقر بصورة نهائية بميلانو عام ١٩٠٧. بدأ حياته الفنية متأثراً **بالآرت نوفو** ثم شارك المستقبليين فى معرضهم الذى اقيم عام ١٩١٠ . وأنهى حياته الفنية باعادة قراءة فن لوحات **سيزان.**

***جياكومو بالا: (١٨٧١-١٩٥٨)** مواليد روما . درس الموسيقى ثم احترف التصوير . عام ١٩١٠ سافر لباريس حيث شارك المستقبليين فى معرضهم الذى اقيم عام ١٩١٢ . اتسمت اشكاله المونوكرومية المثلثية بتأثيرات لقيم رمزية.

***كارلوكارا: (١٨٨١- ١٩٦٦)** مواليد ميلانو. درس بأكاديمية بريرا بميلانو . لديه حساسية خاصة للتفتيتية، اعتمد كفنان مستقبلى حوالى ١٩١٤ . والتقى فى باريس بالشاعر **ابولونير والفنان الاسبانى بيكاسو** حيث صارت بينهم صداقة وطيدة.

***ديبيرو (١٨٩٢-١٩٦٠)** مواليد ايطاليا. تقابل مع المستقبليين عام ١٩١٣. وقع معهم بيان(إعادة بناء العالم) عام ١٩١٥ أثارته فكرة تفاعل الحركة مع الميكنة .. كان يعمل مصمماً للديكور، شارك المستقبليين فى معارضهم الجماعية..

***جينوسيفريني (١٨٨٣-١٩٦٦)** مواليد كورتونا بايطاليا ثم توفى بباريس . رحل لباريس عام ١٩٠٦ بعد دراسته بروما على يد بالا وقد أثرت الحياة الفرنسية على فن سيفيرينى فى الايقاع المنظم والالتجانس فى اللوحة. ثم بانتقاله إلى المستقبلية تغيرت ملامح أسلوبه الفنى بما يتفق والاتجاه المستقبلى اختتم حياته بالاتجاه إلى الكلاسيكية الجديدة.

* لا ننسى أن نذكر فى هذا المقام أن مارينيتى ولد بمدينة **الاسكندرية** بمصر عام **(١٨٧٦)** ثم رحل إلى جنوا حيث درس القانون بجامعة جنوا ثم انتقل إلى باريس عام ١٩٠٥ ودرس الادب الفرنسى ويعد **مارينيتى** المنظر الأول للمستقبلية حيث أعد ثلاثة بيانات تحت عنوان(**كلام فى الحرية**).

مشاغبات

هذه السَّلطه الايديولوجية

كما يحدث عادة في فترات الانتقال والتحول، فقد ازدحمت الساحة الفكرية العربية والمصرية بالمصطلحات التي أخذت تتطاير فوق رؤوسنا دون أن يتوقف أحد من قاذفي الشعارات لكي يشرح لنا المعنى الذي يستخدم به هذه المصطلحات ،والمفهوم الذي يعنيه بما يطلقه من شعارات.

وحتى منتصف السبعينات، كانت تتنافس على الخريطة الفكرية العربية، أربعة تيارات أيديولوجية رئيسية، منفصلة ومتصلة، ومتصارعة ومتفاعلة. اثنان منها يعبران عن دعاة الأصالة، هما التياران الاسلامي والقومي، بينما يعبر الآخران- الليبرالي والماركسي عن المبشرين بالمعاصرة.

وكان من ظواهر الاتصال رغم الانفصال، والتفاعل رغم التنافس أن التيار القومي قد دعم قوميته بأفكار طبقية، نقلها -بتصرف- عن الماركسيين، وأن التيار الاسلامي قد دعم شوريته بأفكار ديمقراطية، أخذها عن الاثنين، وأن التيار الماركسي قد نقل -بتصرف كذلك- عن الثلاثة.

وخلال الحقبة الساداتية غير العرب موقفهم من الحرب الباردة وشطبوا كلمة «عدم» من شعار «عدم الانحياز» ليتفكك ما كان يعرف بـ «معسكر التحرر الوطني»، فشقوا واحداً من الشروخ الأولى، التي ظلت تتسع حتى انهار عصر الايديولوجية، وتصدرت الخريطة الفكرية العربية بين أنقاضه، فاختل التوازن داخل كل تيار من تياراتها الأربعة الرئيسية، وبين كل منها وبين التيارات الثلاثة الأخرى، على كل الأصعدة، الفكرية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية.

توقف القوميون حائرين أمام الانبعاث القوي للصراع العرقي والديني بين أنقاض المنظومة الاشتراكية، وزحف المشاعر والمصالح القطرية وغلبتها على المشاعر والمصالح القومية.

* واختلف الماركسيون في تشخيص أسباب الانهيار، فقال بعضهم انه مجرد خطأ في التطبيق، وأن الذي انهار هو الماركسية السوفيتية وحدها، بينما تشكك آخرون منهم في صلاحية بعض الأفكار النظرية للاستمرار.

** ووجد الاسلاميون في هزيمة الماركسية وتراجع القومية، ذريعة للتنصل من محاولة عصرنة وتحديث أفكارهم. كما وجدوا فيها مشجعا على أن يرفعوا السلاح في وجه النظم التي دعمت -منذ البداية- دورهم في اضعاف القوميين والماركسيين، فساد الارتباك خريطة التحالفات بين التيارات السياسية والفكرية، وعبر عن نفسه في شعار يدعو للتحالف مع الحكومات ضد الفاشية الاسلامية، وللتحالف مع الاسلاميين ضد الحكومات التي تفرط في الاستقلال الوطني.

وهذه «السلطة الايديولوجية والسياسية» هي النتيجة الطبيعية لمرحلة الانتقال من عصر كان، الى عصر لم يتحدد بعد، وهي الثمرة المتوقعة لافتقاد شجاعة النقد الذاتي، والعجز عن الاجتهاد والاعلاء الذاتي على الموضوعي.

وعلى الذين يفتقدون شجاعة نقد الذات، وشجاعة الدعوة للاجتهاد، أن يوطنوا أنفسهم من الآن، على أن الخريطة الفكرية للمستقبل، سوف تخلو من أعلامهم.

صلاح عيسى